المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/21/2

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
8 July 2022

Arabic
Original: English

الدورة الحادية والعشرون
لاهاي، 5-10 كانون الأول/ديسمبر 2022

انتخاب مسجِّل المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة العامّة

1 - بموجب أحكام الفقرة 2 من المادة 43 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة ويكون هو المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة. وعملا بالفقرة 3 من الحكم ذاته، يكون المسجّل من الأشخاص ذوي الأخلاق الرفيعة والكفاءة العالية ويجب أن يكون على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة.

2 - تنص الفقرة 1 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات [(1)] على أن" تُعد هيئة الرئاسة، حالما يتم انتخابها، قائمة بالمرشحين الذين يستوفون الشروط الواردة في الفقرة 3 من المادة 43، وتحيل هذه القائمة إلى جمعية الدول الأطراف مع طلب بتقديم أية توصيات".

3 - ولدى تلقي هذه التوصيات من جمعية الدول الأطراف، يقوم القضاة، عملا بأحكام الفقرة 4 من المادة 43 من نظام روما الأساسي وعملا بالإجراء الذي تنص عليه الفقرتان 2 و3 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بانتخاب

(1) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى*، نيويورك، 3-10 أيلول/سبتمبر 2002، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03,V.2، والتصويب)، الجزء ثانيا ألف).

المسجل في أقرب وقت ممكن وبالأغلبية المطلقة وبطريق الاقتراع السري، آخذين في اعتبارهم التوصية المذكورة أعلاه من جمعية الدول الأطراف.

الانتخاب الأوّل

4 - وبموجب الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2003[2]، عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية، متصرفا عملا بالفقرة 4 من المادة 43 من نظام روما الأساسي وبالفقرة 1 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف قائمة بأسماء ومؤهلات مرشحيْن اثنين لمنصب المسجّل.[3]

5 - في 23 نيسان / أبريل 2003، اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية ICC-ASP/1/Recommendation 1

6 - في 24 حزيران/يونيه 2003، اجتمع القضاة في جلسة عامة ووفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرتين 2 و3 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، انتُخب السيد برونو كاتالا (فرنسا) مسجلًا للمحكمة الجنائية الدولية لفترة خمس سنوات، تبدأ في 3 تموز/يوليه 2003.

الانتخاب الثاني

7 - وبموجب الرسالة المؤرخة 05 تشرين الأول/أكتوبر 2007[4]، عرض نائب رئيس المحكمة، القاضي أكوا كوينيهيا، متصرفا عملا بالفقرة 4 من المادة 43 من نظام روما الأساسي وبالفقرة 1 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف قائمة بأسماء ومؤهلات 10 مرشحين لمنصب المسجّل.

8 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2007، اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية [5] ICC-ASP/6/Recommendation 1

(2) ICC-ASP/1/11، المرفق الأول
(3) المرجع نفسه، المرفق الثاني
(4) ICC-ASP/6/16، المرفق الأول
(5) *الوثائق الرسمية ... ، الدورة السادسة*، ...2002، (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء ثالثاً، ICC-ASP/6/Recommendation 1

9 - في 28 شباط/فبراير 2008، اجتمع القضاة في جلسة عامة، وانتُخبت السيدة سيلفانا أربيا بالأغلبية المطلقة مسجلةً للمحكمة الجنائية الدولية لفترة خمس سنوات. وباشرت السيدة سيلفانا أربيا عملها في 17 نيسان/ابريل 2008 بأداء قسم التعهد الرسمي بموجب المادة 45 من النظام الأساسي.

الانتخاب الثالث

10 - وبموجب الرسالة المؤرخة 10 تشرين الأول/أكتوبر 2012[6]، عرض نائب رئيس المحكمة، القاضي أكوا كوينيهيا، متصرفا عملا بالفقرة 4 من المادة 43 من نظام روما الأساسي وبالفقرة 1 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف قائمة بأسماء ومؤهلات 11 مرشحاً لمنصب المسجّل.

11 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية ICC-ASP/11/Rec.1 [7]

12 - وفي 8 آذار/مارس 2013، اجتمع القضاة في جلسة عامة، وانتُخب السيد هرمان فون هيبل (هولندا) بالأغلبية المطلقة مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية لفترة خمس سنوات. وباشر السيد هرمان فون هيبل عمله في 18 نيسان/ابريل 2013 بأداء قسم التعهد الرسمي بموجب المادة 45 من النظام الأساسي.

الانتخاب الرابع

13- وبموجب الرسالة المؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2017[8]، عرضت رئيسة المحكمة، القاضية سيلفيا فرناندیز دي غورمندي، عملا بالفقرة 4 من المادة 43 من نظام روما الأساسي وبالفقرة 1 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف قائمة بأسماء ومؤهلات 14 مرشحاً لمنصب المسجّل.

---

(6) ICC-ASP/6/16، المرفق الأول

(7) *الوثائق الرسمية ...، الدورة الحادية عشرة، ...*2007، (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء ثالثاً، ICC-ASP/6/Recommendation 1

(8) ICC-ASP/16/28/Rev.1، المرفق الأول

14- وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2017، اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية ICC-ASP/16/Rec.1 [9]

15- وفي 28 آذار/مارس 2018، اجتمع القضاة في جلسة عامة، وانتُخب السيد بيتر لويس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) بالأغلبية المطلقة مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية لفترة خمس سنوات. وباشر السيد بيتر لويس عمله في 78 نيسان/ابريل 2018 بأداء قسم التعهد الرسمي بموجب المادة 45 من النظام الأساسي.

الانتخاب الخامس

16- بموجب الرسالة المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2022 (انظر المرفق الأول)، عرض رئيس المحكمة، القاضي بيوتر هوفمانسكي، عملا بالفقرة 4 من المادة 43 من نظام روما الأساسي، والفقرة 1 من القاعدة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على رئيس جمعية الدول الأطراف أسماء وبيانات مؤهلات 12 مرشحًا لمنصب المسجل: السيد خوان بابلو ألبان ألينكاسترو (إكوادور)؛ السيد أمادي با (السنغال)؛ السيدة فيدلما تيريزا دونلون (أيرلندا)؛ السيد لويس ماريانو إرموسيلو سوسا (المكسيك)؛ السيد بوراغو جوليان كودا (بوركينا فاسو)؛ السيدة كيت ماكينتوش (المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ السيد كريستيان ماهر (اليابان)؛ السيدة غابرييل ماكنتاير (أستراليا)؛ السيدة روزيت موزيجو - موريسون (أوغندا)؛ السيد إبراهيم جيمس بام (نيجيريا)؛ السيدة ماري إنغر توما (السويد)؛ السيد أوزوالدو زافالا جيلر (إكوادور) (انظر المرفق الثاني).

17- كما تضمّنت رسالة رئيس المحكمة المؤرخة 17 حزيران/يونيه لمحة عامة إحصائية عن التمثيل الجنساني والجغرافي للمرشحين (انظر تذييل المرفق الأول)

(9) *الوثائق الرسمية ...، الدورة السادسة عشرة*، ...2077، (ICC-ASP/16/20)، المجلد الأول، الجزء ثالثاً، ICC-ASP/11/Rec.1.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة 17 نيسان/أبريل 2022 موجّهة إلى رئيس جمعية الدول الحائزة للسلاح النووي الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

السيد الرئيس،

يشرفني أن أقدم إلى جمعية الدول الأطراف (الجمعية) قائمة مختصرة بأسماء المرشحين لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية، الذي من المقرر أن تنتهي مدة ولايته في 16 نيسان/أبريل 2023.

كما تعلمون، عملاً بالفقرة 3 من المادة 43 من نظام روما الأساسي، "*يجب يكون المسجل من الأشخاص ذوي الأخلاق الرفيعة والكفاءة العالية. ويجب أن يكونوا على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة*." وتنص الفقرة 4 من المادة 43 على أن "*ينتخب القضاة المسجل بالأغلبية المطلقة بطريق الاقتراع السري. آخذين في اعتبارهم أية توصية تقدم من جمعية الدول الأطراف*." علاوة على ذلك، ووفقًا للفقرة 1 من المادة 12 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، تضع هيئة الرئاسة قائمة بالمرشحين المستوفين للمعايير المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 43، وتحيل القائمة إلى جمعية الدول الأطراف، مع طلب أي توصيات.

تم الإعلان عن منصب المسجل على الموقع الإلكتروني للمحكمة (إعلان الوظيفة الشاغرة رقم 21393) في 22 شباط/فبراير 2022، وحُدّد الموعد النهائي لتقديم الطلبات في 1 أيار/مايو 2022. تم إخطار جميع الدول الأطراف بفتح الإعلان عن الوظيفة الشاغرة من خلال أمانة جمعية الدول الأطراف. إضافة إلى ذلك، عممت المحكمة مذكرة *شفوية* على سفارات الدول الأطراف، تدعو فيها إلى تعميم إعلان الوظيفة الشاغرة على المرشحين الوطنيين. كما تم الترويج للإعلان عن الوظيفة

الشاغرة على نطاق واسع عبر قنوات التواصل الاجتماعي الرسمية للمحكمة (مثل لينكد إن، وتويتر، وفيسبوك) ومن خلال شبكة الأمم المتحدة.

وبالتالي، تم استلام ما مجموعه ثمانية وثمانين (88) طلباً. قام قسم الموارد البشرية بالمحكمة بتقييم جميع الطلبات ووجد أن خمسة وأربعين (45) مرشحا قد استوفوا الحدّ الأدنى من متطلبات الخبرة التعليمية واللغوية والمهنية المنصوص عليها في إعلان الوظيفة الشاغرة.

وقامت الرئاسة بتقييم المرشحين المؤهلين على أساس المتطلبات والتفضيلات والمزايا الإضافية أو الأصول المحددة في إعلان الوظيفة الشاغرة مع مراعاة أهمية انعكاس التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين[10]. وعلى هذا الأساس، أعدت هيئة الرئاسة قائمة مختصرة موحّدة تم تقديمها لجميع القضاة، مع الطلب الكامل لكل مرشح تقدم. ونتيجة لهذه المشاورات، أعدّت الرئاسة قائمة مختصرة من اثني عشر (12) مرشحًا اعتُبروا أفضل استيفاء لهذه المعايير والمتطلبات.

[10] تشير الرئاسة إلى عدم وجود متقدمين مؤهلين من الدول الأطراف من المجموعة الجغرافية لأوروبا الشرقية.

ترد أدناه أسماء المرشحين المختارين هم (بالترتيب الأبجدي الأنكليزي)[11]:

(أ) السيد خوان بابلو ألبان ألينكاسترو (إكوادور)

(ب) السيد أمادي با (السنغال)

(ج) السيدة فيدلما تيريزا دونلون (أيرلندا)

(د) السيد لويس ماريانو إرموسيلو سوسا (المكسيك)

(هـ) السيد بوراغو جوليان كودا (بوركينا فاسو)

(و) السيدة كيت ماكينتوش (المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

(ز) السيد كريستيان ماهر (اليابان)

(ح) السيدة غابرييل ماكنتاير (أستراليا)

(ط) السيدة روزيت موزيجو - موريسون (أوغندا)

(ي) السيد إبراهيم جيمس بام (نيجيريا)

(ك) السيدة ماري إنغر توما (السويد)

(ل) السيد أوزوالدو زافالا جيلر (إكوادور)

يرجى الاطلاع على السير الذاتية المرفقة للمرشحين وملخصات تجاربهم ذات الصلة، كما قدّمها المرشحون، وكذلك نظرة عامة إحصائية على التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2021، وافقت جمعية الدول الأطراف على تعزيز مشاركة الدول الأطراف في انتخاب المسجل في عام 2023، من خلال جملة أمور، من بينها استحداث عملية العناية الواجبة، فضلاً عن مناقشات مائدة مستديرة عامة مع المرشحين مفتوحة للدول الأطراف، والمجتمع المدني.[12] وتتطلع المحكمة إلى عملية الانتخابات الحالية بالاستفادة من هذا الإجراء المعزز. وسأكون ممتنا لو تفضلت معاليكم بتقديم أسماء المرشحين المختارين إلى جمعية الدول الأطراف للحصول على أي توصية قد ترغب في إسدائها، عملا بالمادة 43 من النظام الأساسي والقاعدة 12 من القواعد.

ويرجى العلم أن انتخاب المسجل سيتم في أوائل عام 2023.

أرجو أن تتقبلوا أسمى آيات التقدير.

[11] في حالة ازدواج الجنسية، فإن الدولة المدرجة هي الدولة التي يمارس فيها المرشحون حقوقهم المدنية والسياسية، وبالتالي تعتبر ذات صلة لغرض التمثيل الجغرافي.

[12] القرار ICC-ASP/20/Res.4، 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(التوقيع)

بيوتر هوفمانسكي

التذييل

إحصاءات بشأن اختيار المرشحين لغرض وضع قائمة مختصرة لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية

ألف- الطّلَبات الواردة: 88[13]

التمثيل		الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
الجنس	إناث	27 (30.7%)	6 (6.8%)	33 (37.5%)
	ذكور	40 (45.5%)	15 (17%)	55 (62.5%)
المجموعة	أفريقيا	37 (42%)	3 (3.4%)	40 (45.5%)
	آسيا والمحيط الهادئ	3 (3.4%)	11 (12.5%)	14 (15.9%)
	أوروبا الشرقية	0 (0%)	7 (8%)	7 (8%)
	مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	7 (8%)	0	7 (8%)
	مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى	20 (22.7%)	0 (0%)	20 (22.7%)
المجموع		67 (76.1%)	21 (23.9%)	88 (100%)[14]

[13] لا يشمل هذا العدد أي طلبات (5) سَحَبها المرشح.

[14] عند جمع النسب المئوية الفردية قد تتأثر النسبة الإجمالية قليلاً بسبب مبدأ التقريب

باء- الطّلَبات التي تلبّي الحدّ الأدنى من المتطلبات: 45

التمثيل		الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
الجنس	إناث	12 (26.7%)	1 (2.2 %)	13 (28.9%)
	ذكور	24 (53.3%)	8 (17.7%)	32 (71.1%)
المجموعة	أفريقيا	19 (42.2%%)	2 (4.4%)	21 (46.7%)
	آسيا والمحيط الهادئ	1 (2.2%)	4 (8.9%)	5 (11.1%)
	أوروبا الشرقية	0	3 (6.7%)	3 (6.7%)
	مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	4 (8.9%)	0	4 (8.9%)
	مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى	12 (26.7%)	0	12 (26.7%)
المجموع		36 (80%)	9 (20%)	45 (100%)[2]

جيم- المرشحون الواردة أسماؤهم في قائمة التصفية: 12

التمثيل		الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
الجنس	إناث	5 (41.7%)	0	5 (41.7%)
	ذكور	7 (58.3%)	0	7 (58.3%)
المجموعة	أفريقيا	4 (33.3 %)	0	4 (33.3%)
	آسيا والمحيط الهادئ	1 (8.3%)	0	1 (8.3%)
	أوروبا الشرقية	0	0	0
	مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	3 (25.0%)	0	3 (25.0%)
	مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى	4 (33.3%)	0	4 (33.3%)
المجموع		12 (100%)	0	12 (100%)[2]

المرفق الثاني

قائمة بالمرشحين وفقا للترتيب الأبجدي الأنكليزي

المحتويات

الإسم والجنسية *الصفحة*

1- السيد خوان بابلو ألبان ألينكاسترو (إكوادور) 11

2- السيد أمادي با (السنغال) 18

3 - السيدة فيدلما تيريزا دونلون (أيرلندا) 24

4 - السيد لويس ماريانو إرموسيلو سوسا (المكسيك) 34

5- السيد بوراغو جوليان كودا (بوركينا فاسو) 39

6- السيدة كيت ماكينتوش (المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) 42

7- السيد كريستيان ماهر (اليابان)..... 50

8- السيدة غابرييل ماكنتاير (أستراليا)..... 56

9- السيدة روزيت موزيجو - موريسون (أوغندا) 62

10- السيد إبراهيم جيمس بام (نيجيريا) 71

11- السيدة ماري إنغر توما (السويد) 77

12- السيد أوزوالدو زافالا جيلر (إكوادور) 83

المرفق الثالث

قائمة بالمرشحين وفقا للترتيب الأبجدي (الأنكليزي) مع بيانات المؤهّلات

1 - السيد خوان بابلو ألبان ألينكاسترو (إكوادور)

موجز الخبرة ذات الصلة

- التعليم: محام (Pontificia Universidad Católica del Ecuador)، ماجستير في قانون حقوق الإنسان الدولي ومرشح الدكتوراه (كلية الحقوق بجامعة نوتردام).

- أبرز الملامح المهنية: 23 عامًا من الخبرة كباحث وممارس في مسائل القانون الدولي والقانون الجنائي وحقوق الإنسان. أستاذ القانون حالياً ومدير نظام التعليم السريري (جامعة سان فرانسيسكو دي كيتو، كلية القانون). موظف محترف سابق في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

عضوق سابق في مجلس القضاء الإكوادوري.

- المهارات والمعرفة والقدرات: خبرة إدارية واسعة للمؤسسات القانونية، وأفرقة متوسطة إلى كبيرة. مفكر نقدي بمهارات قوية في الاتصال والتنظيم. رئيس أفرقة متمكّن ومهني يتجه نحو تقديم الخدمات، يتمتّع بفهم عميق لمصالح ومتطلبات أصحاب المصلحة أمام المؤسسات الدولية.

- الانتدابات: خبير أجنبي في السلطة القضائية الخاصة للسلام في كولومبيا وعضو في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري.

- الانتماءات: الجمعية الأمريكية للقانون الدولي ومعهد البلدان الأمريكية للسياسات الجنائية.

بيان المؤهلات

المؤهّلا التعليمية

2021 – 2022 جامعة جورج أغسط، جوتنجن، ألمانيا. مركز دراسة القانون الجنائي لأمريكا اللاتينية والإجراءات الجنائية (CEDPAL)، المدرسة الألمانية الرابعة العلوم الجنائية والدوغماتية الجنائية الألمانية.

2017 - 2022، مركز الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، جامعة نوتردام، إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية. دكتوراه في القانون الدولي لحقوق الإنسان (مُرَشَّح للدكتوراة في علوم القانون). الموافقة على الأطروحة معلقة.

2002-2003، مركز الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، جامعة نوتردام، إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية. ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان (بامتياز).

1992-1999، Pontificia Universidad Católica del Ecuador، كلية الحقوق، كيتو، الإكوادور:

– Abogado de los Tribunales y Juzgados de la República del Ecuador y Doctor en Jurisprudencia(المعادل للدكتوراه في القانون)

– Licenciado en Ciencias Jurídicas(مكافئة للماجستير)

الخبرة المهنية

-حزيران/يونيه – تشرين الأول/أكتوبر 2018، المجلس الوطني الإكوادوري للسلطة القضائية للمرحلة الانتقالية: عضو المجلس.

-كانون الأول/ديسمبر 2010 – آب/أغسطس 2017، جامعة سان فرانسيسكو دي كيتو، كلية الحقوق:

- مدير مراكز المصالح القانونية العامة، مُكلّف بمركز شؤون انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والجرائم الدولية (آب/أغسطس 2019 – حتى الآن).

- مدير سابق لمركز المعونة القضائية (كانون الأول/ديسمبر 2010 – آب/أغسطس 2017).

- حزيران/يونيه 2003 - كانون الأول/ديسمبر 2010، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان:

- منسق القسم الإقليمي الثاني للأنديز (تموز/ يوليه 2009 – كانون الأول/ديسمبر 2010).
- ضابط تقاضي أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (كانون الأول/ديسمبر 2003 - آب/أغسطس 2009).
- نائب المسؤول عن مكاتب الأرجنتين وبيرو (حزيران/يونيه 2003 - كانون الأول/ديسمبر 2003).
- تموز/يوليه 2001 - حزيران/يونيه 2002، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: محامٍ مساعد (زميل "رومولو جاليجوس") لمكتب الأرجنتين.
- أيار/مايو 1999 - يوليه 2001، Pontificia Universidad Católica del Ecuador، كلية الحقوق: مدير مركز حقوق الإنسان (يوليه 2000 - يوليه 2001). منسق قسم القانون الجنائي بمركز المساعدة القانونية (أيار/مايو 1999- تموز/يوليه 2001).
- شباط/فبراير 1998 - أيار/مايو 1999، الممارسة المهنية المستقلة: دستوري والتقاضي في القانون الجنائي.
- شباط/فبراير 1997 - شباط/فبراير 1998، الحكومة وإدارة الشرطة: مستشار، نائب وزير الحكومة.
- تموز/يوليه 1994 - تموز/يوليه 1996، Falconi Puig & Associates Attorneys at Law: Paralegal of the، قسم الملكية الفكرية.
- آب/أغسطس 1993 – حزيران/يونيه 1994، Quevedo & Ponce Attorneys at Law: Paralegal of the، مساعد قانوني في قسم المنازعات الإدارية.

الخبرة في التدريس

- شباط/فبراير 2021 - حتى الآن، Pontificia Universidad Católica del Ecuador، كلية الحقوق: محاضر في الإجراءات الجزائية ونظرية الجريمة والعقاب.

- كانون الثاني/يناير 2018 - حتى الآن، جامعة سان مارتن (الأرجنتين)، المركز الدولية الدراسات السياسية: أستاذ وعضو اللجنة العلمية، حقوق الإنسان والديمقراطية في أمريكا اللاتينية وبرنامج الماجستير في منطقة البحر الكاريبي.

- تشرين الثاني/نوفمبر 2016 - كانون الأول/ديسمبر 2016، جامعة بازماني بيتر الكاثوليكية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: أستاذ زائر لبرنامج إيراسموس الدولي للتنقل، تجارب أمريكا اللاتينية في مقاضاة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

- كانون الأول/ديسمبر 2010 - حتى الآن، جامعة سان فرانسيسكو دي كيتو، كلية الحقوق:

- أستاذ القانون، دورات في القانون الجنائي، الإجراءات الدستورية، القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

- أستاذ القانون الإداري وبرامج ماجستير التقاضي الدولي.

- كانون الأول/ديسمبر 2010 - حتى الآن، جامعة أندينا سيمون بوليفار: أستاذ، برامج الماجستير في القانون الدستوري والدفاع عن القانون وحقوق الإنسان.

- أيار/مايو 2010 - أيار/مايو 2013، جامعة كاتوليكا سانتياغو دي غواياكيل، كلية الحقوق: أستاذ، برنامج ماجستير القانون الدستوري.

- أيار/مايو 1999 – تموز/يوليه 2001، Pontificia Universidad Católica del Ecuador، كلية الحقوق: أستاذ، مركز القانون الدولي، مدخل إلى القانون، الممارسة القانونية، الشؤون القانونية دراسات تحضيرية، مركز المساعدة القانونية 1 و2.

التفويض

- عضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري للفترة 2021 - 2025. تم تعيينه من قبل الزملاء كمقرر للجنة في أيلول/سبتمبر 2021.

- خبير أجنبي (amicus curiae) للدوائر المتخصصة في السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام في كولومبيا منذ كانون الأول/ديسمبر 2017.

محاضرات واستشارات

تمت دعوته كمحاضر و/أو مستشار من قبل العديد من الجامعات والمؤسسات العامة الوطنية،

المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بما في ذلك:

- إكوادور: Universidad del Azuay, Universidad Central del Ecuador, Pontificia Universidad Católica del Ecuador, Universidad de Cuenca, Universidad de Especialidades Espíritu Santo, Programa Andino de Derechos Humanos, Comisión Ecuménica de Derechos Humanos CEDHU, Plataforma Feminista Ecuatoriana, Fundación Regional de Asesoría en Derechos Humanos INREDH, PROJUSTICIA, Consejo Nacional de la Judicatura, Escuela de Servidores de la Fiscalía General del Estado, Defensoría Pública General

- الأرجنتين: Universidad Nacional de Cuyo, Universidad Nacional de San Martín.

- بوليفيا: Universidad Católica de Cochabamba, Universidad Católica San Pablo de Bolivia, Universidad Salesiana, Fundación Tribuna Constitucional.

- شيلي: Universidad Diego Portales.

- كولومبيا: Universidad Externado, Universidad de Los Andes, Policía Nacional de Colombia.

- الجمهورية الدومينيكية: Universidad Iberoamericana, Escuela Nacional de la Judicatura de la República Dominicana

- فرنسا: Coopération de la France Délégation Régionale pour les pays andins.

- ألمانيا: Konrad Adenauer-Stiftung, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GIZ.

- لبنان: جامعة القديس يوسف، وزارة العدل.

- المكسيك: Instituto Tecnológico de Estudios Superiores de Occidente ITESO, Article 19, Suprema Corte de Justicia de la Nación, Instituto de la Judicatura Federal, Procuraduría General de la República, Cámara Federal de Diputados de los Estados Unidos Mexicanos.

- النرويج: المجلس النرويجي للاجئين.

- باراغواي: Corte Suprema de Justicia del Paraguay.

- بيرو: Pontificia Universidad Católica del Perú, Ilustre Colegio de Abogados de Lima.

- سويسرا: الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

- الولايات المتحدة الأمريكية: كلية الحقوق بجامعة نوتردام، جامعة كورنيل كلية الحقوق بالجامعة الأمريكية قسم اللغة والدراسات الأجنبية، مركز جامعة تكساس رابوبورت لحقوق الإنسان والعدالة، شرق الغرب معهد الإدارة EWMI (East West Management Institute EWMI)، معهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني (WHINSEC).

- فنزويلا: Universidad Católica Andrés Bello.

- الهيئات الدولية: معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، Corte Interamericana de Derechos Humanos، ومنظمة البلدان الأمريكية للتعليم العالي.

المنشورات (يمكن الاطّلاع على القائمة الكاملة عند الطلب)

– Unfinished business? Dealing with the complicity of entrepreneurs in the crimes of the military dictatorship in Argentina (research paper, May 2018), https://bit.ly/2tbpGih.

– Book chapter: Regulación de internet y derechos digitales en Ecuador, Juan Pablo Albán Alencastro et al., Editorial USFQ, 2016, ISBN: 978-9978-68-097-1.

– Sacramentar el abuso, in GKCity Magazine, May 13th, 2018, https://gk.city/2018/05/13/iglesia-abuso-sexual/. ICC-ASP/21/2 2-E-080722 11

– El derecho a tener derechos, in Plan V Magazine, October 12th 2017, http://www.planv.com.ec/ideas/ideas/el-derecho-tener-derechos.

– Los límites jurídicos al uso de la fuerza por parte de la Policía, in Defensa y Justicia No. 19, Law Journal of the Public Defender's Office, http://www.defensayjusticia.gob.ec/dyj/?p=1873.

– ¿Qué es un delito de lesa humanidad?, in La República, November 30th 2015, https://www.larepublica.ec/blog/2015/11/30/que-es-un-delito-de-lesa-humanidad/.

الظهور كشاهد خبير

محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (4 مرات)، المحكمة الدائمة للتحكيم، المركز الدولي لحلّ النزاعات (الولايات المتحدة الأمريكية)، محكمة وستمنستر الابتدائية (المملكة المتحدة)، الولايات المتحدة، المحكمة المحلّية للمنطقة الجنوبية لنيويورك، محكمة الولايات المتحدة المحلّية للمقاطعة الشمالية لولاية كاليفورنيا، محكمة الولايات المتحدة المحلّية للمنطقة الجنوبية من تكساس (مرتين).

المكافآت والألقاب الشرفية

- معهد كيلوج للدراسات الدولية، باحث دكتوراه (جامعة نوتردام) منذ أيلول/سبتمبر 2017.

- مركز كلاو للدكتوراه في الحقوق المدنية وحقوق الإنسان زميل (جامعة نوتردام) منذ أبريل 2017.

- جائزة "Jorge Zavala Baquerizo"، اتحاد المحامين الإكوادوري، كانون الثاني/يناير 2016.

- رئيس رابطة المشاركين في محاكاة الدعاوى القضائية في مجال حقوق الإنسان في البلدان الأمريكية، 2006-2008.

- مركز الحقوق المدنية وحقوق الإنسان منحة دراسية لإنجاز شهادة الماجستر، جامعة نوتردام،

أيار/مايو 2002 - أيار/مايو 2003.

- زميل "روموالو جاليجوس"، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، حزيران/يونيه 2001 – أيار/مايو 2002.

العضوية

- عضو مشارك دولي في نقابة المحامين الأمريكية منذ آب/أغسطس 2021.

- عضو شبكة الصحفيين الأحرار منذ أيلول/سبتمبر 2020، https://periodistaslibres.com/.

- عضو هيئة التحرير الاستشارية الدولية لمجلة الحرم الجامعي العالمي لحقوق الإنسان منذ أيلول/سبتمبر 2018. https://repository.gchumanrights.org/handle/20.500.11825/29.

- عضو الجمعية الأمريكية للقانون الدولي(ASIL) منذ آب/أغسطس 2018.
- عضو معهد البلدان الأمريكية للسياسة الجنائية، المكسيك، منذ آذار/مارس 2011.
- عضو في نقابة المحامين في كيتو واتحاد المحامين الإكوادوري منذ أيار/مايو 1999.

اللغات

- الإسبانية: اللغة الأمّ.
- اللغة الإنجليزية: متمكّن.
- الفرنسية: مستوى متوسط

2- السيد أمادي با (السنغال)
موجز الخبرة ذات الصلة

السيد با قاضٍ لديه 37 عامًا في الممارسة القضائية، وخبرة واسعة في تنظيم وإدارة المحاكم، وتعبئة الأموال، والميزانية وإدارة الموارد البشرية، وكفالة أطر التعاون للتحقيقات والملاحقة وعمليات المحكمة. ولديه فهم عميق لقلم المحكمة الجنائية الدولية وغيره من أجهزة المحكمة ونظام روما الأساسي ككلّ.

وبصفاته رئيس غرف محكمة الاستئناف: الجنائية، والمدنية، والتجارية في السنغال؛ ومدير مراكز تدريب القضاة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ ورئيس القسم الناطق بالفرنسية المسؤول عن التدريب والمساعدة التقنية والمستشار القانوني الرئيسي المنظمة الدولية لقانون التنمية؛ ورئيس قسم التعاون الدولي في مكتب المدعي العامّ (المكتب) للمحكمة الجنائية الدولية، يتمتّع السيد با بسجلّ مشهود في إدارة الأموال وأفرقة كبيرة من الموظفين والمتعاقدين وكذلك المعدّات وأماكن تحت مسؤوليته.

وبفضل خبرته التي تبلغ 15 عامًا تقريبًا في المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة) كرئيس قسم التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، فهو يدرك تماماً أهمية وحجم المهام المنوطة بمسجل المحكمة. وقد كان السيد با دائمًا يدرج رؤيته للتعاون في إطار المهمة العامة للمحكمة - كمحكمة واحدة، وقد عمل بهذه الروح يدا في يد مع قلم المحكمة في إطار الأنشطة المتعلقة بالتعاون، ليس فقط على مستوى المقر وإنما أيضًا في الميدان مع مكاتب المحكمة في بلدان الحالات.

يُشرف السيد با على تمثيل المكتب في مختلف المبادرات المشتركة بين الأجهزة بما في ذلك فيما يتعلق باعتقال وتسليم المشتبه بهم في المحكمة، واجتماعات جمعية الدول الأطراف، والتعاون الإقليمي للمحكمة الجنائية الدولية، والاجتماعات والأحداث الهامة الأخرى، ومبادرات بناء القدرات بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد من الشركاء، ليس فقط للمحكمة، ولكن أيضًا للمبادرات المتخذَة من قبل السلطات القضائية الوطنية.

وأخيرًا، السيد با دبلوماسي ومفاوض محنّك، عَمَل على تأمين العديد من اتفاقيات التعاون مع الدول بما في ذلك الميزانية والموارد والمساعدة التنفيذية؛ ومع المنظمات الدولية وكذلك مجموعات المجتمع المدني والكيانات الخاصة. ويتمتع السيد با بالخبرة المتراكمة في العمل والتفاعل مع جمعية الدول الأطراف (الجمعية) وأجهزتها الفرعية، ولا سيما في عملية إعداد الميزانية السنوية لمكتب المدعي العام والمزيد من التفاعلات مع لجنة الميزانية والمالية

التابعة للجمعية، ودرايته بنظام روما الأساسي، إضافة إلى مؤهلات المهام الموكلة إلى مسجل المحكمة.

بيان المؤهلات

الخبرة المهنية

- آذار/مارس 2008 – حتى الآن: رئيس قسم التعاون الدولي في مكتب المدعي العامّ ("المكتب") للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة "):

- من عام 2008 حتى عند إعادة هيكلة المكتب في عام 2021، شارك السيد با، كعضو اللجنة التنفيذية لمكتب المدعي العام ("اللجنة التنفيذية")، ثم في الهيئة المسؤولة عن مساعدة المدعي العام وإسداء المشورة له بشأن الإدارة اليومية للمكتب، في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية.

- الإشراف على تمثيل مكتب المدعي العام في مختلف المبادرات المشتركة بين الأجهزة، بما في ذلك فيما يتعلق باعتقال وتسليم المشتبه بهم في المحكمة الجنائية الدولية، اجتماعات جمعية الدول الأطراف (الجمعية)، واجتماعات التعاون الإقليمي للمحكمة وغيرها من الاجتماعات الرئيسية بالإضافة إلى مبادرات بناء القدرات بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد من الشركاء ليس فقط للمحكمة، ولكن أيضًا للمبادرات التي تتخذها السلطات القضائية الوطنية.

- الإشراف على استخدام الأموال المخصصة لبعثات التعاون، وقد حدد في هذا الصدد وضع آليات للإدارة والمراقبة الصارمة للموارد والأموال المخصصة لأنشطة التعاون، بما في ذلك مبادرات التدريب وبناء القدرات التي تتخذها المحاكم الوطنية. والإشراف على جميع مستشاري التعاون المسؤولين عن الحالات قيد التحقيق وتوجيهم، لا سيما فيما يتعلق بالتفاوض وإبرام اتفاقيات تعاون مع الدول والأمم المتحدة ومؤسساتها والوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، مع ضمان تنفيذها كجزء من الأنشطة اليومية للمكتب.

- توفير التوجيهات الإدارية العامة والاستراتيجية بشأن القضايا المعقدة في مجال التعاون بين المكتب ومجموعة متنوعة من الفاعلين وفق نظام المحكمة الجنائية الدولية القانوني وتوجيهات المدعي العام.

- الإشراف على سير التعاون الدولي داخل مكتب العلاقات الخارجية، بما في ذلك جوانب التعاون القضائي والعلاقات الخارجية والاستشارات القانونية، فضلا عن أنشطة

الموظفين الإداريين. – إنشاء شبكة واسعة من الشركاء لتسهيل التحقيق وأعمال النيابة العامة للمكتب من خلال تعاونهم، بما في ذلك الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة، والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمات غير الحكومية.

- قيادة مختلف الأفرقة العاملة التابعة لملكتب، بما في ذلك، من بين جملة أمور، الفريق العامل (الذي أنشأه المدعي العام في عام 2014) لوضع وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات للتعاون مع الاتحاد الأفريقي وهيئات إقليمية أفريقية أخرى، والفريق العامل التابع لمكتب المدعي العام المعني بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ومجموعة العمل المعنية بحماية الملكية الثقافية، ضمن الإطار القانوني لنظام روما الأساسي.

- كخبير تدريب قضائي، يبدأ وينظم ويوجه ويقيم، في إطار مشترك بين الأجهزة، دورات تدريبية إقليمية للقضاة والمدعين العامين والمحامين وغيرهم من المهنيين القضائيين في ملاحقة الجرائم الدولية في إطار ولاية وأنشطة مكتب المدعي العام – أجري بعضٌ من تلك الدورات التدريبية الإقليمية في السنغال (كانون الأول/ديسمبر 2009)، الكاميرون (تشرين الأول/أكتوبر 2010)، تونس (تشرين الأول/أكتوبر 2011) ومالي (2015 و2017).

- الإشراف على الامتثال لتدابير إدارة المخاطر الأمنية للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكولات الأمنية في تخطيط مهام مستشار التعاون في جميع الحالات قيد التحقيق من قبل مكتب المدعي العام؛ والإشراف على سلوك مكتب المدعي العام في مجال العلاقات الدبلوماسية من خلال ضمان التواصل الممتاز مع الجهات الشريكة الخارجية - يتلقى بعضها سنوياً في المتوسط مئات طلبات التعاون وإخطارات مكتب البعثات، وينسق إرسال مُختَلَف الوثائق السرية لمكتب المدعي العام لشركائه الخارجيين.

- الإشراف على نظام التعاون وعملية تبادل المعلومات والأدلّة بين مكتب المدعي العام والسلطات المختصة الوطنية والدولية بهدف مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية والجرائم الجسيمة من قبل هذه الهيئات القضائية، وفقًا للهدف الاستراتيجي 6 للمكتب (بهدف المساهمة في تعزيز قدرات المحاكم الوطنية).

- تشرين الأول/أكتوبر 2002 – آذار/مارس 2008: رئيس القسم الناطق بالفرنسية المسؤول عن التدريب والمساعدة التقنية، المستشار القانوني الرئيسي، ق المنظمة الدولية لقانون التنمية، روما، إيطاليا:

- الإشراف على فريق من المستشارين القانونيين من ذوي الخبرة المسؤولين، بشكل خاص عن إعداد

وتوجه تقارير نشاط الدائرة إلى المدير العام لمجلس المديرين والدول الأطراف، وإدارة الموارد المالية المخصصة لبرامج القسم.

- الأموال التي تم التفاوض عليها من الدول الأطراف والشركاء الآخرين لتنفيذ البرامج.

- الإشراف على أنشطة الدائرة بالتركيز على تحليل الاحتياجات وتطوير برامج تدريبية حول المساعدة القانونية والتقنية، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة التي تستهدف أكثر من 12 من متخلف البلدان أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان التي تعيش حالة ما بعد الصراع، مع أهداف تربوية وتقييم للتنفيذ في إطار مواعيد محدّدة.

- وضع برامج تدريبية تهدف إلى إصلاح وتعزيز القوانين ولمؤسسات القضائية، وتعزيز الكرامة والفرص الاقتصادية على النحو الذي تأمر به شبكة من الرابطات تضم أكثر من 18000 من المهنيين القانونيين (القضاة والمدعين العامين، والمحامين والمحامين الحكوميين والمجتمع المدني) من أكثر من 40 عضوًا في المنظمة الدولية لقانون التنمية.

- تحديد الاحتياجات واقتراح وقيادة برامج التدريب القضائي لقضاة من مالي وبوركينا فاسو وبنن والكونغو برازافيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغو وموريتانيا وتشاد والبوسنة والهرسك وأفغانستان والنيجر، ونفذت برامج تدريبية للقضاة في تلك البلدان.

- إقامة علاقات مع حكومات مختلف البلدان والحفاظ عليها والمساعدة في إنشاء مدارس تدريب قانونية في هايتي وأفغانستان وغينيا والبوسنة والهرسك مع تعزيز شراكة قوية بين فرنسا وكندا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والدول الأعضاء في المنظمة الدولية لقانون التنمية.

- تشرين الأول/أكتوبر 1997 – أيلول/سبتمبر 2002: مدير مركز التدريب القضائي في السنغال أو مركز التدريب الإقليمي للبلدان الناطقة بالفرنسية، داكار، السنغال:

- أدار المركز وأشرف عليه، ودرب أكثر من 292 قاضياً، من بينهم 97 من الدول المجاورة الناطقة بالفرنسية، بالإضافة إلى 120 كاتب محكمة. وبدأ مشروع لتطوير وتنفيذ برنامج تدريب مستمر لفائدة القضاة والمدّعون العامّون السنغاليون، بدعم مالي من وزير العدل السنغالي والحكومة الفرنسية وشركاء ماليون وتقنيون آخرون.

- شرع في اتخاذ تدابير لضمان إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة للمركز وأمواله وضمان التنسيق من خلال تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس إدارة المديرين وآليات الرقابة الأخرى.

- التفاوض وإقامة شراكة بين المركز ومعاهد أخرى بنفس المهمّة في غينيا وبوركينا فاسو وبنين وفرنسا (مدرسة القضاء في بوردو وقسمها الدولي في باريس وكذلك مع المدرسة الوطنية للمسجلين في ديجون).

- التفاوض على العديد من اتفاقات التعاون التقني والمالي لدعم العدالة والتدريب القانوني في الدول النامية مع عدة شركاء مثل: وزارتي الخارجية والعدل الفرنسيتين، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية، وسفارة الولايات المتحدة في داكار، والسفارات الكندية والإيطالية والبلجيكية واليابانية في السنغال، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا.

- تشرين الأول/أكتوبر 1998 – أيلول/سبتمبر 2002: عضو وحدة الخبراء المساندة لوزير العدل في غينيا (التعاون فيما بين بلدان الجنوب):

- اقترحته السنغال واختارته حكومة غينيا، ساعد في إنشاء المركز الوطني لتدريب القضاة في غينيا كخبير في مشروع الإصلاح القضائي.

- ساعد في صياغة مشاريع إصلاحية لوزارة العدل الغينية وتنظيم دورات تدريبية للقضاة والمدعين العامين وكتبة المحكمة، وساعد في صياغة القوانين المتعلقة بدور ووظيفة واستقلال الجهات القضائية الفاعلة في نظام القضاء الغيني.

- تحديد ووضع آليات وإجراءات لإدارة الموظفين الأعضاء ومراجعي الحسابات، وصياغة المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لإدارة المسائل القانونية.

- اقتراح مبادرة لتقييم أداء القضاء قائمة على احترام التدريب القانوني والمساءلة القضائية واستقلال القضاء؛ بفضل مجموعة مختارة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإنشاء برنامج تدريب مستمر للمدعين العامين، والقضاة وغيرهم من أعضاء النظام القضائي في 18 دولة أفريقية في مختلف المجالات، مثل قانون الأعمال والقواعد المالية والاقتصادية وأساليب التحقيق والادّعاء وكذلك التنسيق العام.

- آب/ أغسطس 1992 – أيلول/سبتمبر 1997: رئيس، الدوائر الجنائية والمدنية والتجارية، على التوالي، في محكمة الاستئناف بداكار:

- تحضير الجلسات على أساس الملفّات الواردة من قضاة التحقيق وتسيير الجلسات باستقلالية وحيادية. إصدار مذكرات توقيف واستدعاء للمثول والاستماع إلى الضحايا والشهود والمحامين في الامتثال الصارم لحقوق الدفاع والمحاكمة العادلة.

- ضمان سير عمل المحكمة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين وتنفيذ الميزانية المخصصة للمحكمة.

- آذار/مارس 1985 - تموز/يوليه 1992: قاضي التحقيق في محاكم المقاطعات في روفيسك وديوربل، اختصاص محكمة الاستئناف في داكار:

- يؤدي وظائف: تلقّي الشكاوى والإدانات والطلبات من النيابة العامة؛ والتحقيق في الجرائم الجنائية وجمع الأدلة من خلال سماع الأطراف المدنية، وشهود المواجهة؛ وإجراء عمليات البحث وزيارة مشاهد الجرائم وتجميع الملفات الجنائية وتقاسمها مع الدوائر، عند الاقتضاء؛ إجراء مئات التحقيقات الجنائية والجنحية التي تم إغلاقها بقرارات مشفوعة بأسباب اتخاذها، وردّها كلياً أوجزئياً وفقًا للأدلّة التي تمّ جمعها وتقاسمها مع الادعاء، ومحامي الأطراف وبطريقة متناقضة؛ وإحالة المتهم إلى الدائرة بقصد الاضطلاع بإجراءات جنائية عادلة ومستقلة.

المؤهلات التعليمية والتدريب المهني

- إجازة في القانون، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار، السنغال (1982).

- ماجستير في القانون، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة الشيخ أنتا ديوب، داكار، السنغال (1983).

- دبلوم قاضي، المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء (ENAM)، داكار، السنغال (1985).

التعليم المستمرّ

تابع السيد با تدريبًا قضائيًا مستمرًا وأكمل برامج تدريبية أخرى، بما في ذلك: بين عامي 1992 و1997 في المدرسة الوطنية للقضاء في بوردو، القسم الدولي في باريس (فرنسا)، وكذلك في العديد من الولايات القضائية الوطنية في فرنسا. وفي عام 1992، في المدرسة الوطنية للإدارة العامة في كيبيك (كندا) باعتباره مدرب قضائي؛ وبين عامي 1998 و2002، في المنظمة الدولية لقانون التنمية في روما (إيطاليا)؛ وفي عام 2002 في المركز الوطني للدراسات القانونية في رينو (نيفادا، الولايات المتحدة الأمريكية).

الأوسمة

- وسام من رتبة فارس (Chevalier de l'Ordre du Mérite)، 10 آذار/مارس 1997، داكار، السنغال.

- وسام أسد من رتبة فارس (Chevalier de l'Ordre du Lion)، 28 آذار/مارس 2001، داكار، السنغال.

- جوائز عن العمل الجنساني، 8 آذار/مارس 2008، 8 آذار/مارس 2012، رابطة النساء الحقوقيات، داكار، السنغال.

- وسام أسد من رتبة ضابط (Officier de l'Ordre du Lion)، 25 نيسان/أبريل 2014، داكار، السنغال.

- فارس من وسام جوقة الشرف الفرنسية، 17 تشرين الثاني/أكتوبر 2017.

3 - السيدة فيدلما تيريزا دونلون (أيرلندا)
موجز الخبرة ذات الصلة

لقد ألهمتني مسيرتي المهنية والتزاماتي الراسخة بالعدالة الجنائية الدولية بأن أتقدم بطلب للحصول على منصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة). بصفتي مسجلة الدوائر المتخصصة في كوسوفو (كوسوفو) ونائب المسجل سابقًا في المحكمة الخاصة لسيراليون ودوائر جرائم الحرب البوسنية (غرف البوسنة والهرسك)، أعتقد أن خبرتي ومهاراتي وكفاءاتي ستمكنني من المساهمة بشكل هادف في المحكمة الجنائية الدولية.

من خلال النظر بعناية في احتياجات وتوقعات القضاة وجميع أصحاب المصلحة، بصفتي مسجل كوسوفو، فقد قوّنت رؤية لفريق قلم المحكمة. أنا أكرّس جهودي لتقديم خدمات عالية الجودة لمساعدة القضاة في ضمان إجراءات عادلة ونزيهة ولسلامة الشهود والضحايا. وأزرع قيم الاحترام المتبادل والعمل الجماعي في مكان العمل مع ضمان الإدارة المالية السليمة للأموال.

أقوم بإدارة أفرقة متنوعة وتصميم وتقديم الخدمات التي تضمن التشغيل السلس للتجارب المعقدة، على وجه سليم. وتشمل الخبرة الكبيرة التي سأجلبها لهذا الدور إدارة مرافق الاحتجاز، وخطط المساعدة القانونية، ونظام تعيين محامي الدفاع ومحامي الضحايا، وتنفيذ فعال لبرنامج حماية الشهود وإدارة المحاكم والخدمات اللغوية. وأنا أقوم أيضًا بتوجيه وإعداد وتحديث الوثائق التنظيمية والإجرائية. وتشمل الأمثلة على تلك الوثائق، لوائح المساعدة القانونية، وقواعد وأنظمة الاحتجاز، وممارسة التوجيهات حول الملفات والإيداعات، الترجمة والترجمة الفورية، بالإضافة إلى أصول المعلومات وإدارة السجلات.

وقد أشرفت على تطوير لائحة موظفي دوائر كوسوفو ومدونة قواعد السلوك وأمثلة في إجراءات استئناف الموظفين. وأنا أشجع بنشاط على بيئة عمل آمن وشامل وأنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعمل مركز تنسيق النوع الاجتماعي. وباعتباري بطلة دولية في مجال النوع الاجتماعي، أنا فخور بكون قلم محكمة كوسوفو قد حقق التكافؤ بين الجنسين على مستوى مناصب الخبراء والمديرين وبتوفير التدريب على مكافحة التحرش لجميع الموظفين تقريبًا.

من خلال قيادة التطوير التنظيمي لدوائر كوسوفو والبوسنة وكذلك الدوائر المتبقية من محكمة سيبرا ليون، اكتسبت معرفة متعمقة بجميع جوانب عمليات قلم المحكمة. وتتعزز قدرتي على إسداء المشورة للموظفين وكذلك تحديد المخاطر وتطوير استراتيجيات الرقابة من خلال هذه المعرفة. وأقوم بتقييم عمليات قلم المحكمة بانتظام لضمان تقديم خدمات في الوقت المناسب وإجراء تحسينات عالية الجودة. وقبل بدء المحاكمات، كنت أشرف على تطوير وتشغيل نظام إدارة المحكمة الإلكترونية في محكمة كوسوفو، وعلى سير العمل القانوني. ومع الإجراءات الجارية، بناءً على التعليقات الواردة من جميع المستخدمين، أعطيت الأولوية لتعزيز النظام لتسهيل الكشف عن الأدلة وإدارة إيداعات المحكمة بشكل أفضل.

وتشمل إنجازاتي أيضًا جمع التبرعات وإدارة الميزانية بنجاح. وبصفتي مسجل محكمة كوسوفو وقّعت على اتفاقات المنحة نيابة عن المحكمة. أنا أشرف على تماسك تطبيق اللوائح المالية وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية. وأضمن الإدارة المالية السليمة لميزانية فترة السنتين البالغة 115.739.000 يورو.

وطوال مسيرتي المهنية، تمكّنت من إقامة وإدارة علاقات مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. وأقوم بتنسيق عملية الميزانية في المحكمة مع الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي. وقد قمت بتنسيق مؤتمرات المانحين الدولية، وتأمين 27 مليون يورو تبرعات من الدول لتمويل دوائر البوسنة والهرسك. وأقوم بإدارة شؤون الدولة المضيفة نيابة عن محكمة كوسوفو وتنسيق تقديم التقارير الدورية، وإحاطة أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المساهمة الثالثة.

وللاستفادة إلى أقصى حدّ من إدارة الموارد، أحدد الأولويات الاستراتيجية وأعطي توجيهات واضحة بشأن الأهداف التنظيمية لرؤساء الأقسام والوحدات. ولأجل التقيد بالمواعيد النهائية المتشددة وتلبية واحتياجات العمل المتغيرة في بيئة المحكمة الديناميكية، أتفاعل مع كبار المديرين لضمان تخصيص الموارد، بما في ذلك إدارة تنقل الموظفين الداخلي. وخلال جائحة، تم تحقيق استمرارية الأعمال لمحكمة كوسوفو. وبالإشراف على تنفيذ الأمن، وتكنولوجيا المعلومات، ومجموعة من الخدمات الأخرى، تمّ نقل ثمانية متهمين بأمان إلى المحكمة وبدأت الإجراءات.

من خلال المشاركة في الأحداث مع المجتمعات المتضررة في البوسنة والهرسك، وسيراليون وكوسوفو، اكتسبت رؤى قيمة تساعدني على إدارة استراتيجيات فعالة في الاتصال. وقمت بتيسير إنشاء شبكة الاتصال في محكمة كوسوفو، وهي مجموعة من منظمات المجتمع المدني الإقليمية تقدم ملاحظات منتظمة حول برنامج التوعية بالمحكمة. ويساعد الحوار المستمر مع المنظمات غير الحكومية في تشكيل أفضل نهج للتوعية وإبلاغ الرسائل المصممة خصيصا لتعزيز فهم أفضل للإجراءات القضائية.

وقد وفّرت دراستي في الدكتوراه وعروض المؤتمرات الخاصة حول المساءلة عن الجرائم الجسيمة، وما تزال توفر فرصة مناقشة العمل الحاسم للمحكمة الجنائية الدولية والتفكير في أفضل طريقة لإيصالها في المستقبل.

أعتقد أن مؤهلاتي وخبراتي المهنية ومهاراتي تجعلني مناسبة تمامًا لدور المسؤول الإداري الرئيسي. وسيكون لي الشرف أن أكون رئيسة قلم المحكمة الجنائية الدولية، والاستناد إلى التقدم المحرز حتى الآن، وقيادة موظفي قلم المحكمة لتقديم خدمات بأعلى المعايير لدعم قضاة المحكمة ومحاكمات أخطر الجرائم ذات الاهتمام الدولي.

بيان المؤهلات

الخبرة المهنية

-نيسان/أبريل 2016 - حتى الآن: مسجلة، الدوائر المتخصصة في كوسوفو. مسؤولة عن إدارة وخدمة الدوائر المتخصصة في كوسوفو.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- خدمات المحكمة:

- ضمان تنفيذ القرارات والأوامر القضائية وتقديم المذكرات أمام المحكمة، عند الضرورة أو بأمر من الهيئة. الإشراف على توفير جميع الخدمات بصورة فعالة لدعم الإجراءات المتزامنة في أربع (4) قضايا ونقل المشتبه بهم والمتهمين إلى لاهاي. وتمثيل المحكمة في

إجراءات استئناف الموظفين. إدارة وتنفيذ برنامج فعال لحماية الشهود. وإدارة مرافق الاحتجاز وزيارات مرافق الاحتجاز والمحتجزين إلى كوسوفو.

- تعيين محامي دفاع متخصص ومحامي الضحايا. اتخاذ قرار بشأن المساعدة القانونية وحساب رسوم المساعدة القانونية.

- الإشراف على تحسينات نظام إدارة سير العمل القانوني في المحكمة والإشراف على وظيفة إدارة المعلومات بالمحكمة لضمان تأمين السجلات وإدارة المحفوظات.

- التمويل وإدارة الميزانية:

- موقعة على اتفاقات المنح نيابة عن المحكمة. والتأكد من أن تخطيط الميزانية شفاف يتماشى مع الخطط الاستراتيجية. الإشراف على تماسك تطبيق النظام المالي والإدارة المالية السليمة لميزانية فترة السنتين البالغة 115.739.000 يورو. وتنسيق عملية الميزانية مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- اعتماد خطة مراجعة الحسابات الداخلية السنوية والإشراف على عملية مراجعة الحسابات الخارجية. جمع التبرعات لبرنامج التوعية بشأن المحكمة.

- الوثائق التنظيمية والإجرائية:

- توجيه عملية إعداد وتحديث الوثائق التنظيمية والإجرائية بما في ذلك لوائح المساعدة القانونية، والتوجيه بشأن تعيين المحامين، وقواعد ولوائح الاحتجاز، وإرشادات الممارسة على الملفات والإيداعات، والترجمة والترجمة الفورية وإدارة أصول المعلومات والسجلات. واعتماد لائحة الموظفين ومدونة قواعد السلوك.

- المشاركة والثقافة:

- تحديد الأولويات الاستراتيجية وإعطاء توجيهات واضحة بشأن الأهداف التنظيمية لرؤساء وحدات ومكاتب قلم المحكمة لضمان توافق أهداف الموظفين مع الأهداف العامّة.

- الإشراف على تقييم الأداء وإجراءات التحسين، وتنقل الموظفين الداخلي والتعاون مع المحاكم الأخرى.

- تنفيذ استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني لتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم عمل مركز تنسيق النوع الاجتماعي. التمسك بإستراتيجية مكافحة التحرش، وضمان التدريب على مكافحة التحرش والتحيز اللاواعي لجميع الموظفين البالغ عددهم 269 موظفًا. والحفاظ على التواصل مع الموظفين لتوصيل الأهداف والإنجازات التنظيمية والتقدير.

- الإدارة:

- ضمان الأمن واستمرارية الأعمال دون انقطاع من خلال الإشراف على تنفيذ تكنولوجيا المعلومات الفعالة والمشتريات والأمن، والشؤون المالية والموارد البشرية وخدمات إدارة المرافق والقواعد المتعلقة بوباء كوفيد-19. تبسيط الخدمات الإدارية مع مكتب المدعي العام المتخصص.

- العمليات الخارجية:

- إدارة تطور استراتيجية الاتصال وبرنامج التوعية بالتوازي مع الإجراءات. إعداد وصيانة اتصال ثنائي الاتجاه

مع شبكة معلومات المحكمة لمنظمات المجتمع المدني الإقليمية. المشاركة في فعاليات التوعية.

- التنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وغيرها من المنظمات الدولية، على النحو المطلوب. التفاوض بشأن اتفاقات التعاون مع الدول وغيرها المنظمات.

- شؤون الدولة المضيفة وإعداد التقارير:

- إدارة شؤون الدولة المضيفة نيابة عن محكمة كوسوفو ومكتب المدعي العام المخصص. تنسيق التقارير المنتظمة وإحاطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المساهمة الثالثة.

- تشرين الثاني/نوفمبر 2014 – آذار/مارس 2016: رئيسة فريق التخطيط في محكمة كوسوفو. قيادة وإدارة جميع جوانب عمل فريق التخطيط للمحكمة والإشراف عليها. التنسيق مع المفوضية الأوروبية، وخدمة العمل الخارجي الأوروبي، ومملكة هولندا. وتضمنت المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- التخطيط والتطوير التنظيمي:

- صممت الخطط التنظيمية والجداول الزمنية والإطار التنظيمي لمساحات المحكمة وعملها. وقمت بإدارة 17 موظفًا وتوجيه تنفيذ الخطط.

- الإشراف على إعداد لائحة الموظفين، ومدونة قواعد السلوك، وإجراءات التأديب. وضمان استمرارية العمل من خلال إدارة فعالة في نقل فريق التخطيط للمحكمة وفرقة العمل الخاصة للتحقيق في الوقت المناسب إلى المحكمة وإلى مكتب المدعي العام المخصص.

- التطوير القانوني: شاركت في المفاوضات حول تطوير الإطار القانوني والإداري للمحكمة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي وهولندا، بما في ذلك المفاوضات حول اتفاق الدولة المضيفة والاتفاق مع هولندا على استضافة المحكمة.

- التمويل وإدارة الميزانية:

- طورت الخطة المالية الأولية لخمس سنوات للمحكمة وأقرتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

صياغة الخطة التشغيلية للمحكمة لاعتمادها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- حزيران/ يونيه 2010 – كانون الأول/ديسمبر 2013: نائب المسجل بالمحكمة الخاصة لسيراليون. إدارة أنشطة قلم المحكمة حسب تعليمات المسجّل. أثناء

محاكمة رئيس ليبريا السابق، كان يتضمن قلم المحكمة 192 موظفاً. وكانت المهام الأساسية تشمل:

- خدمات المحكمة:

- تحت إشراف المسجل، ساعدت في إدارة خدمات الدعم القضائي للمحكمة وفقا للنظام الأساسي لمحكمة سيرا ليون، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والقرارات القضائية وتوجيهات القضاة.

- الإدارة:

- ساعدت المسجل في تخطيط وتنفيذ عمليات الدعم الإداري واللوجستي وإدارة الأمور الأخرى في محكمة سيراليون، عبر قلم المحكمة حسب توجيهات المسجل.

- التخطيط والتطوير التنظيمي:

- إخطار المسجل بشأن السياسات والمسائل القانونية المتعلقة بمحكمة سيرا ليون، لا سيما بإنشاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون واستكمال وتحويل محكمة سيرا ليون إليها.

- العمليات الخارجية:

- ساعد المسجل في جمع الأموال ونُبت على المسجل كما يجب. وشاركت في الفعاليات الدبلوماسية ومنتديات المجتمع المدني وفعاليات التوعية في جميع أنحاء سيراليون.

- آب/أغسطس 2006 – أيار/مايو 2010: دكتوراه، جامعة أيرلندا الوطنية/خبيرة استشارية مستقلة.

- دكتوراه. في القانون:

- "استراتيجيات الإنجاز للمحاكم الجنائية الدولية: وغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون. دروس للتكامل ومحاكمة الجرائم من قبل المحاكم الوطنية ".

- مستشارة في القضايا المتبقية، المحكمة الخاصة لسيراليون:

- قادت المناقشات مع جميع الأجهزة الداخلية للمحكمة الخاصة لسيراليون، وأصحاب المصلحة الوطنيين (بما في ذلك أعضاء في حكومة سيراليون)، وممثلي المنظمات الدولية والمحاكم الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، ورواندا، ومكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة، ومجموعة العمل التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الوظائف المتبقّية في المحاكم الخاصة، والمحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية.

- قامت بتصميم وتخطيط الإطار القانوني والتفويض والتوظيف والميزانية المؤقتة للمسائل المتبقّية في محكمة سيراليون. وتنسيق وصياغة تقارير "وظائف وخيارات المؤسسات المتبقية للمحكمة الخاصة" و"خيارات المؤسسات المتبقية للمحكمة الخاصة - الرّد على استفسارات لجنة الإدارة وحكومة سيراليون ".

-المفوضية الأوروبية، "النزاعات المسلحة وحفظ السلام والعدالة عبر الوطنية: القانون كحلّ - مشروع أطلس.

- تقييم عمل بعثات الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في تعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. صياغة التقرير الاستشاري والتوصيات بشأن دمج عنصر حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي (يوفور – ألثيا[EUFOR-Althea]) وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة.

- كانون الثاني/يناير 2005 – تموز/يوليه 2006: نائب مسجل دوائر جرائم الحرب والجريمة المنظمة ودوائر الفساد في محكمة البوسنة والهرسك (دوائر جرائم الحرب). تحت الإشراف العام للمسجل، قمت بإدارة 120 موظفًا متعدد الجنسيات لإدارة دوائر جرائم الحرب وتقديم كافة خدمات المحاكم. كنت أشرف على نقل المتهمين الأوائل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الدوائر جرائم الحرب، وكنت أقوم بدعم جلسات المحاكمات. بين عامي 2005 و2008، كانت 48 قضية أمام دوائر جرائم الحرب. وتضمنت المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- خدمات المحكمة:

- تدبير وحدة إدارة المحكمة، وحدة الخدمات اللغوية، ووحدة حماية ودعم الشهود ووحدة الاحتجاز والدفاع الجنائي، وقسم الدعم لتقديم خدمات فعالة في دعم المحاكمات والإشراف عليها.

- الإدارة:

- تنسيق التوفير للأمن وتكنولوجيا المعلومات وخدمات المشتريات والتمويل والموارد البشرية وإدارة المرافق، بصورة فعالة.

- التمويل وإدارة الميزانية:

-الإشراف على تطوير خطة ميزانية مدة 5 سنوات من الجهات المانحة المشتركة الدولية والحكومية البوسنية. بالتعاون مع الحكومة البوسنية والمفوضية الأوروبية أعددت وأدرت مؤتمر المانحين الدوليين لعام 2006، المعني بتأمين تمويل دوائر جرائم الحرب.

- إدارة العلاقات الخارجية مع 16 حكومة مانحة، والمفوضية الأوروبية والمنظمات الدولية. – أيار/مايو 2001 – كانون الأول/ديسمبر 2004:

رئيسة/نائبة رئيس المؤسسات الجنائية ووحدة إصلاح الادّعاء (المؤسسات الجنائية)/مكتب الممثل السامي، البوسنة والهرسك. قمت بقيادة والإشراف على 25 موظفًا لتخطيط وإنشاء دوائر جرائم الحرب الهجينة. مسؤول عن إدارة المؤسسات الجنائية وتطوير خدمات قلم المحكمة لدعم القضاة في إدارة محاكمات جرائم الحرب وتمكين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من نقل 10 أشخاص متهمين للمحاكمة أمام الدوائر. وتشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- التخطيط والتطوير التنظيمي:

- المشاركة في المفاوضات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق المشتركة بشأن إنشاء دوائر جرائم الحرب.

- تصميم الخطط التنظيمية الاستراتيجية والجداول الزمنية لعمل الدوائر.

- الإشراف على عمل العديد من مجموعات العمل التابعة لمكتب الممثل السامي لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المكلفة ببرنامج التحضير لإحالة المتهمين والقضايا والأدلّة.

- الإدارة ونقل المعرفة:

- وضع خطة توظيف استراتيجية تتضمن نقل المعرفة والتدريب على المهارات من قبل الموظفين الدوليين، للتخلص التدريجي من القضاة الدوليين والمدعين العامين ومحامي الدفاع وحماية الشهود وموظفي قلم المحكمة خلال 5 سنوات، واستبدالهم بمحترفين بوسنيين.

- التطوير القانوني:

- التنسيق مع وزارة العدل البوسنية حول صياغة القوانين التأسيسية لإنشاء الدوائر والاتفاق بين الممثل السامي ومكتب الرئاسة البوسنية لإنشاء قلم المحكمة كمنظمة دولية لإدارة الدوائر. وضع اتفاقات تعاون مع الشرطة البوسنية وإدائرة السجون. وأشرفت على التحضير الداخلي لأنظمة الدوائر.

- التمويل وإدارة الميزانية:

- وضع خطة تنفيذ مشروع الدوائر وميزانيتها. وأعددت مؤتمر المانحين الدولي لعام 2003 الذي سعى إلى تعبئة 38 مليون يورو لدعم دوائر جرائم الحرب.

- كانون الثاني/يناير 1999 – نيسان/أبريل 2001: رئيسة قسم حقوق الإنسان، ديوان الممثل السامي، البوسنة والهرسك. قمت بإدارة والإشراف على أعمال موظفي قسم حقوق الإنسان. وترأس فريق العمل المعني بحقوق الإنسان المتعدد الوكالات. وقم بالرصد والتدخلات مع السلطات الوطنية في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وإعداد تقارير تحليلية لإدراجها في تقارير حقوق الإنسان الفصلية.

- حزيران/يونيه 1995 - ديسمبر 1998: محام، شركة يوجين ديفي للمحاماة، أيرلندا. حصلت معرفة متعمقة بالقانون الوطني والتقاضي على مستوى المقاطعات والدوائر والمحكمة العليا. قمت بمعالجة استشارات الموكلين وتطوير مهارات التفاوض والدعوة من خلال المثول أمام المحكمة والعمل على التسويات خارج المحكمة.

المنشورات والمؤتمرات الرئيسية

المقالات وفصول الكتب:

– “Dakar Guidelines on the establishment of Hybrid Courts” (2019) – Member of the drafting team and participant in the London School of Economics and Political Science and Wayamo Foundation Hybrid Justice Project to evaluate the impact of hybrid courts on states and countries in transition.

– “The Transition of Residual Functions from the Special Court to the Residual Special Court for Sierra Leone, Challenges and Lessons Learned for other Tribunals” (Journal of International Criminal Justice, 2013).

– “Positive complementarity in practice: ICTY Rule 11bis and the use of the tribunal’s evidence in the Srebrenica Trials before the Bosnian War Crimes Chamber” in Prof. Stahn C., Dr. El Zeidy M. (Eds.), “The International Criminal Court and Complementarity: From Theory to Practice” (Cambridge University Press, 2011).

– “The Judicial Role in the Definition and Implementation of the Completion Strategies of the International Criminal Tribunals” in Powderly J.C., Darcy, S. (Eds.) “Judicial Creativity at the International Criminal Tribunals” (Oxford University Press, 2010).

– “Hybrid tribunals” in Prof. Schabas W. A., Bernaz N. (Eds.) “The Routledge Handbook of International Criminal Law” (Routledge Publishers, 2010).

– “Rule of Law: From the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia to the War Crimes Chamber of Bosnia” in Haynes D.F. (Ed.) “Deconstructing the Reconstruction – Human Rights and Rule of Law in Postwar Bosnia and Herzegovina” (Ashgate Publishing, 2008).

– Contributor, “Combating Serious Crimes in Post Conflict Societies – A Handbook for Policymakers and Practitioners”, Rausch C. (Ed.) (United States Institute of Peace Press, 2006).

- المؤتمرات

المشاركات الأخيرة حول تأسيس مختلف المحاكم وتمويلها وإدارتها والدروس المستفادة منها.

- Ukraine Center to Support Social Action, International Conference, War Aftermath: Rethinking the Future of Civil Society, “Is afterwar justice possible? What justice architecture can prevent repetition?” (2022).
– International Accountability Platform for Belarus, meeting with the Advisory Council (2021).
– ICC Assembly of States Parties, Complementarity – Seminar on the completion strategies across the ICC’s activities (2019).
– Ukrainian Legal Advisory Group and International Renaissance Foundation, “Accountability for Grave Crimes: The ICC and Complementarity Options for Ukraine” (2019), (2021).
– IBA Annual Conference on International Criminal Law, War and Justice, “Is truth the first casualty of war?” (2018).
– Colombia conferences – Lessons from Kosovo and Bosnia for the Special Jurisdiction for Peace (2017), (2014).

التعليم

2012: دكتوراه في القانون. المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان، جامعة أيرلندا الوطنية، غالواي.
1998: القبول في قائمة المحامين. جمعية القانون في أيرلندا، دبلن، أيرلندا.
1992: ليسانس آداب برتبة الشرف. التاريخ والعلوم السياسية، كلية دبلن، إيرلندا.

المهارات الحاسوبية

الكفاءة في جميع التطبيقات الرئيسية، الكفاءة في وورد، وباور بوينت، وإيكسيل.

اللغات

الإنكليزية، الأيرلندية، الفرنسية (أساسي)

4 - السيد لويس ماريانو إرموسيلو سوسا (المكسيك)

موجز الخبرة ذات الصلة

- الشؤون المالية في القطاع الخاصّ

- المدير المالي لشركة Afore XXI BANORTE، أكبر كيان مالي خاص في المكسيك مسؤول عن إدارة واستثمار وحماية ما يقرب من 53 مليار دولار لتقاعد 8 ملايين عامل. بالتعاون مع شركة Afore XXI كنت مسؤولاً عن تنفيذ التخطيط التشغيلي والمالي لشركة BANORTE لضمان تحقيق الأهداف المالية؛ وتحديد وتنفيذ استراتيجيات تحسين الأداء المالي. وتحديد وإدارة المخاطر المالية؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وتطوير مشاركة الموظفين؛ وتخطيط وتنفيذ الميزانية؛ وإدارة المرافق وتقديم الخدمات الإدارية للمجالات التشغيلية والاستثمارية.

- القطاع العام:

- ٢١ سنة من الخبرة بصفته مديرا عاما للتخطيط البرنامجي وشؤون الميزانية أو في مناصب مماثلة في 3 وزارات مختلفة في الحكومة الاتحادية للمكسيك (الاقتصاد والشؤون الخارجية والتعليم العام)، بما في ذلك تنسيق الوكالات اللامركزية والشركات المملوكة للدولة، وإدارة ميزانيات سنوية

تصل إلى 35 مليار دولار أمريكي بملف نظيف، بعد تدقيقها كل عام من قبل هيئات الرقابة الداخلية والخارجية والمراجعة العليا للاتحاد.

- عضو في لجان الرقابة والأداء المؤسسي، فضلا عن الوكالات اللامركزية والمؤسسات المملوكة للدولة بتنسيق من وزارتي الشؤون الاقتصادية والتعليم العام التي سمحت بإحراز تقدم في ممارسة فعالة وشفافة للميزانيات المصرح بها ل 21سنوات مالية مختلفة.

- المساءلة عن ممارسة الموازنة وتحقيق الأهداف من خلال التقارير البرامجية والميزانية والمحاسبية، وكذلك حضور عمليات تدقيق حسابات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية والمراجعة العليا للاتحاد، بملف نظيف.

- اللامركزية والمنهجية وتنفيذ ضوابط معقولة لأجل تنفيذ الميزانية في وزارات الاقتصاد والخارجية والتعليم العام.

- التنفيذ المالي لإصلاح التعليم الذي سمح للاتحاد استعادة السيطرة على كشوف رواتب المعلمين الفيدرالية من خلال الدفع المركزي في 31 كيان من الكيانات

الاتّحادية، التي تضمن أن التعيينات الجديدة جاءت نتيجة مسابقة دخول ونتيجة الترقيات لتقييم الأداء.

- إعادة تصميم العمليات الرئيسية واعتمادها وفقًا لمعيار ISO 9000: 2000 لإدارة الميزانية في وزارتي الاقتصاد والخارجية.

- المنظمات الدولية:

- بصفتي عضو مجلس المراجعين الخارجيين لمنظمة الدول الأمريكية، إلى جانب زميلين آخرين، راجعت وأصدرت توصيات إلى المجلس الدائم وإلى الأمين العام بشأن إجراءات وضوابط تشغيل منظمة الدول الأمريكية وكذلك فيما يخصّ الكيانات داخل هيكلها.

- من خلال العمل مع المفوضين الـ 14 الآخرين، قمنا بإعادة تصميم وتحديث مجموعة المزايا والتعويضات الكاملة لموظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

بيان المؤهلات

الملف الشخصي

أنا مهندس كمبيوتر حاصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة، ودبلومات في المحاسبة والمالية والميزنة القائمة على النتائج والأمن السيبراني

لأكثر من 20 عامًا، شغلت منصب المدير العام المسؤول عن الميزانية والمالية في 3 وزارات اتحادية (وزارات الاقتصاد، الخارجية والتعليم العام)، وكذلك بصفتي المدير المالي في أكبر كيان مالي خاص، مسؤول عن إدارة الأموال لـتقاعد 8 ملايين عامل مكسيكي.

على المستوى الدولي، لديّ خبرة كمُراجع حسابات في منظمة الدول الأمريكية، وكذلك كعضو

لجنة الاشتراكات التابعة للأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية.

وتشمل مهاراتي قدرة قوية على التحليل وحلّ المشاكل ومهارات التفاوض. فأنا أتوجّه بإدارتي نحو تحقيق النتائج، وفهم احتياجات المؤسسات والاحترام الصارم لمسؤوليات كل مجال والقواعد المالية.

وأنا أعزز الكفاءة من خلال استخدام التكنولوجيا والسياسات والإجراءات التي لا تُفرط في التنظيم.

الخبرة المهنية

القطاع المالي

- 2021- حتى الآن: مؤسسات/منظمات مختلفة. مستشار في الشؤون الإدارية والكفاءة المالية.
- 2019: مؤسسة Dondé Banco. نائب المدير العام في الموارد البشرية.
- 2018-2019: شركة Afore XXI BANORTE. المدير المالي.

الهيئات الاتحادية (الوزارات)

- 2020: نظام البث العام. رئيس الإدارة والشؤون المالية.
- 2015 - 2018: التعليم العام. المدير العام لشؤون الميزانية والموارد المالية.
- 2013-2015: الاقتصاد. المدير العام لتخطيط البرامج والميزانية والتنظيم.
- 2003-2012: الشؤون الخارجية. المدير العام لتخطيط البرامج والميزانية والتنظيم.
- 1996 - 2003: التجارة والتنمية الصناعية. المدير العام لتخطيط البرامج والميزانية والتنظيم.

المنظمات الدولية

- 2012 - 2020: الأمم المتحدة. مفوض الأمم المتحدة - لجنة الخدمة المدنية الدولية. - 2009-2010: الأمم المتحدة. مفوض الأمم المتحدة - لجنة الاشتراكات.
- 2005 - 2007: منظمة الدول الأمريكية. عضو مجلس المراجعين الخارجيين
لدى منظمة الدول الأمريكية.

المؤهلات العلمية

- 1981 - 1985: بكالوريوس العلوم في هندسة الحاسوب، (*جامعة المكسيك الوطنية المستقلة*) Universidad Nacional Autónoma de México. - 2015 - 2016: ماجستير في الإدارة العامة، Instituto Nacional de Administración Pública.

2001-2002: دبلوم في المحاسبة والشؤون المالية، Instituto Tecnológico Autónomo de México.

- 2014: دبلوم في الميزنة القائمة على النتائج، جامعة المكسيك الوطنية المستقلة. - 2017: تدريب القيادة التنفيذية في الأمن السيبراني، جامعة الأمريكتان بويبلا/ مركز ضمان وأمن البنية التحتية بجامعة تكساس في سان أنطونيو.
- 2020: استراتيجيات التحول الرقمي، جامعة كامبريدج.
ملاحظة: يتم عرض البرامج بترتيب حسب ملاءمتها.

المهارات الرئيسية

- العمل القائم على النتائج.
- القيادة.
- العمل الجماعي.
- التحليل.
- فهم احتياجات المستخدم.
- حلّ المشكلات.
- الاحتراف وأخلاقيات العمل.
- التواصل.

اللغات

- الإسبانية: اللغة الأم.
- اللغة الإنجليزية: بطلاقة.

الرياضة والهوايات

- رياضة اسكواش.
- ركوب الدراجة.
- الشطرنج.

الإنجازات ذات الصلة

- ٢١ سنة من الخبرة بصفته مديرا عاما للتخطيط البرنامجي وشؤون الميزانية أو في مناصب مماثلة في 3 وزارات مختلفة في الحكومة الاتحادية للمكسيك (الاقتصاد والشؤون الخارجية والتعليم العام)، بما في ذلك تنسيق الوكالات اللامركزية والشركات المملوكة للدولة، وإدارة ميزانيات سنوية

تصل إلى 35 مليار دولار أمريكي بملف نظيف، بعد تدقيقها كل عام من قبل هيئات الرقابة الداخلية والخارجية والمراجعة العليا للاتحاد.

- عضو في لجان الرقابة والأداء المؤسسي، فضلا عن الوكالات اللامركزية والمؤسسات المملوكة للدولة بتنسيق من وزارتي الشؤون الاقتصادية والتعليم العام التي سمحت بإحراز تقدم في ممارسة فعالة وشفافة للميزانيات المصرح بها ل 21 سنوات مالية مختلفة.

- المساءلة عن ممارسة الموازنة وتحقيق الأهداف من خلال التقارير البرامجية والميزانية والمحاسبية، وكذلك حضور عمليات تدقيق حسابات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية والمراجعة العليا للاتحاد، بملف نظيف.

- مَنهَجة ممارسة الميزانية وتنفيذ الميزانية القائمة على النتائج في وزارة الاقتصاد (وزارة التجارة والتنمية الصناعية سابقاً).

- إضفاء اللامركزية على إدارة الميزانية في وزارة الخارجية في وحداتها الإدارية و154 سفارة وبعثة دائمة وقنصلية، من خلال تنفيذ نظام المعلومات وإصدار السياسات والإجراءات، مما سمح ل بتنظيم تطبيق الموارد وتوفير اليقين بشأنها.

- تنفيذ نظام لتخطيط إدارة ميزانية وزارة الاقتصاد في الوقت المناسب، سمح بإلغاء التدريبات الفرعية من خلال إدارة الوحدات لتخطيط الأنشطة المرتبطة بإدارة ميزانيتها، لمعرفة القواعد التي يتعين عليها الامتثال لها، وكذلك لمنع التأخير.

- التنفيذ المالي لإصلاح التعليم الذي سمح للاتحاد استعادة السيطرة على كشوف رواتب المعلمين الفيدرالية من خلال الدفع المركزي في 31 كيان من الكيانات الاتّحادية، التي تضمن أن التعيينات الجديدة جاءت نتيجة مسابقة دخول ونتيجة الترقيات لتقييم الأداء.

- إعادة تصميم العمليات الرئيسية واعتمادها وفقًا لمعيار ISO 9000: 2000 لإدارة الميزانية في وزارتي الاقتصاد والخارجية.

- إعادة تصميم وتحديث مجموع المزايا والتعويضات الكاملة لموظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

- بصفتي عضو مجلس المراجعين الخارجيين لمنظمة الدول الأمريكية، إلى جانب زميلين آخرين، راجعت وأصدرت توصيات إلى المجلس الدائم وإلى الأمين العام بشأن إجراءات وضوابط تشغيل منظمة الدول الأمريكية وكذلك فيما يخصّ الكيانات داخل هيكلها.

- التخطيط المالي وتنفيذ السياسات والإجراءات الجديدة لإدارة الميزانية التي سمحت لشركة Afore XXI BANORTE بتمويل مبادراتها الاستراتيجية، وتخفيض العمولة للمنتسبين لإدارة حساباتهم الفردية وتحسين مخطط العمولة لفريق المبيعات.

- تصميم وتنفيذ المبادرة الاستراتيجية لإدارة رأس المال البشري في شركة Afore XXI BANORTE -، وكذلك تنفيذ نظام المعلومات اللاورقي (SuccessFactors) التي ساهم في تحسين مشاركة الموظفين بمقدار 10 نقاط مئوية، فيما لا يزيد على عام واحد (2019 مقابل 2018)

5- السيد بوراغو جوليان كودا (بوركينا فاسو)

موجز الخبرة ذات الصلة

الخبرة المهنية

- مدرّس اللغة الفرنسية والقانون في المدرسة الثانوية التقنية الخاصة "جمعيات الرّب" (Assemblies of God)، 1998-2002:
  - تدريس اللّغة الفرنسية والقانون.
- كاتب محكمة العدل العليا في ديدوغو، 2002-2010:
  - التنظيم الإداري للمحكمة.
  - إدارة شؤون المحكمة العملية والمالية الملازمة للموارد البشرية.
  - مزاولة الوظائف القضائية.
- كاتب محكمة العدل العليا في واغادوغو، 2010-2016:
  - التنظيم الإداري للمحكمة.
  - إدارة الأموال المخصصة للمحكمة ومكتب الإيرادات.
  - إدارة شؤون المحكمة العملية والمالية الملازمة للموارد البشرية.
  - مزاولة الوظائف القضائية.
- محاضر في القسم القضائي بالمدرسة الوطنية للإدارة والقضاء بواغادوغو، منذ عام 2010:
  - تدريس دورة تنظيم وإدارة مكاتب رُؤساء الكَتبة.

- تدريس دورة سندات الإنفاذ للكتبة.

- بعثة الأمم المتحدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية كخبير في إدارة المحكمة، من أيلول/سبتمبر 2016 إلى أيلول/سبتمبر 2017:

- توجيه الكتبة والكُتّاب والإشراف عليهم.

- المشاركة في تنفيذ "المشاريع ذات الأثر السريع" والحد من العنف المجتمع، في قسم دعم العدالة وإدارة السجون.

- رئيس كتَبَة محكمة النقض منذ أيار/مايو 2019:

- إدارة الموارد البشرية (الطاقم الكتابي).

- تنفيذ الوظائف القضائية.

- المشاركة في لجنة الشؤون المالية (وضع ميزانية المحكمة).

- كاتب محكمة العدل العليا منذ أيار/مايو 2019:

- كاتب الجلسات في المحكمة.

- تدوين الملاحظات على مداولات المحكمة.

بيان المؤهلات

المعلومات الشخصية

- الاسم واللّقب: بوراغو جوليان كودا

- الحالة الاجتماعية: متزوج.

- السنّ: 52 سنة. - الجنسية: بوركينا فاسو.

العضوية في الجمعيات/المجموعات المهنية

- عضو هيئة تدريس في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء في بوركينا فاسو.

- عضو لجنة الائتمان والاستثمار التابعة للمؤسسة المسيحية للتمويل الأصغر، (Credit and Investment Committee of the Christian Microfinance Mutual, MicroAID)

- عضو الجمعية الوطنية للكتَبة القانونيين

مجالات الخبرة

- إدارة وظائف الكتَبَة القضائيين.

- تدريب الكتبة ورؤساء الكتبة.

- تدريس القانون.

التدريب

- التدريب الجامعي والمهني:
  - درجة الماجستير في القانون البيئي الدولي والمقارن، جامعة ليموج (فرنسا).
  - خريج المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء واغادوغو، تخصص في الإرشاد القانوني.
  - إجازة في الحقوق من جامعة واغادوغو (1993).
- التعليم المستمر:
  - دورة تدريبية لكبار الكتبة، أيلول/سبتمبر- تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، المحكمة الابتدائية في نامور، محكمة استئناف لييج، بلجيكا. - تدريب متخصص لكتبة المحاكم والمحضرين، المدرسة الإقليمية العليا في القضاء، شباط/فبراير 2007، بورتو نوفو (جمهورية بنين).
  - دورة تدريبية حول سير عمل نظام العدالة الجنائية أيار/مايو 2012 المحكمة العليا في سنليس (فرنسا).
  - رحلتان دراسيتان إلى رواندا حول رقمنة السجلات الجنائية وإقرار الأصول عام 2015.

المهارات اللغوية

- الفرنسية: متمكّن من التحدث والقراءة والكتابة
- الانكليزية: معرفة جيّدة، تحدّثاً وقراءة وكتابة
- الإسبانية: معرفة جيّدة، تحدّثاً وقراءة وكتابة

المهارات الحاسوبية

- مستخدم مطلّع على برنامج Microsoft Office (Word وExcel وAccess وPowerPoint).
- إجراء البحوث القانونية على الإنترنت.

إشهاد على دقّة المعلومات

أنا، الموقع أدناه، أشهد أن المعلومات الواردة أعلاه تعكس بدقة وضعي ومؤهّلاتي وخبرتي

6- السيدة كيت ماكينتوش (المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
موجز الخبرة ذات الصلة

يشرفني أن أتقدم لشغل منصب المسجل، إذ أتمتع بمسير مهنية طويلة ومتنوعة في العدالة الدولية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويشمل العمل، في كل من المقر الرئيسي ومجموعة واسعة من المواقف الميدانية غير المستقرة، مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك مع مراكز الفكر وشركات المحاماة الخاصة والجامعات.

أنا حاليًا أتولّى منصب المدير التنفيذي الأول لمعهد الوعد الجديد لحقوق الإنسان (Promise Institute of Human Rights) في كلية الحقوق في جامعة لوس إنجليس، كليفورنيا. هذا، بالإضافة إلى إن خبرتي السابقة كنائب للمسجل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقبل ذلك كمسؤولة قانونية لدى القضاة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولمدة أقصر مع الادعاء والدفاع، أعطتني فهمًا فريداً لسير عمل المحاكم الدولية واحتياجات عملاء قلم المحكمة المختلفين.

لقد استندت إلى هذا الفهم لتقليص حجم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بنجاء وإنشاء وإدارة
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (آلية الأعمال المتبقية) في وقت واحد على قارتين، بصفة نائب مسجل المؤسستين 2012-2017. وفهمت أن الأحكام لن يتم إصدارها في الوقت المحدد إن لم يكن لدى الدوائر عدد كافٍ من الموظفين، رغم الضغوط الكبيرة على قلم المحكمة لتسريع التخفيضات في الميزانية. في نفس الوقت، قمت بتبسيط ممارسات العمل وإعادة هيكلة شعبة خدمات الدعم القضائي التي تمكننا من الحفاظ على التميز في الدعم مع انخفاض عدد الموظفين. وقد نظمت تعاونيًا منتديات لحل القضايا الجارية وتسهيل الإجراءات السلسة، مع قسم الدعم الدوائر مثلاً بشأن الصيغ الشفافة لتقليص الوظائف؛ ومع القضاة، والمسؤولين على الحجز، وخبراء خارجيون بشأن السرية الطبية للمحتجزين ومع الضباط القانونيين في قلم المحكمة للموافقة على نمط دليل مفصل لتسريع إعداد مسودة التقديمات. في هذه الفترة، احتلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المرتبة الأولى في المراكز الخمسة الأولى عبر الأمم المتحدة من حيث النزاهة وتمكين الموظفين

والتواصل الداخلي في استطلاع عالمي عن رضا الموظفين. وأكملنا عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأغلقت المؤسسة دون نجاح واحد للطعون في التقليص أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

في عام 2018، تم تعييني لإنشاء معهد جديد لحقوق الإنسان في في كلية الحقوق في جامعة لوس إنجليس، كليفورنيا، حصل على هدية افتتاحية بقيمة 20 مليون دولار. بصفتي المدير التنفيذي لـمعهد الوعد، وضعت خطة استراتيجية ورؤية، وقمت بتوظيف الفريق الأساسي ووضع ميزانية متعددة السنوات وخطة لجمع الأموال لتأسيس مستقبل آمن. واثنان من مؤشرات نجاح المعهد بعد ما يقرب من أربع سنوات هي أنني ما زلت أواصل جذب أموال جديدة، وأن الطلاب المتقدمين إلى الكلية يدرجون الآن حقوق الإنسان في اهتماماتهم الأساسية. وكانت فرصة تعيين أعضاء هيئة التدريس، وجذب المتحدثين والمشاركة في منتديات متعددة حول حقوق الإنسان والعدالة الدولية في سياق الولايات المتحدة لا تقدر بثمن، ووثّقت روابطي بالأكاديميين في الولايات المتحدة والممارسين والدبلوماسيين والنشطاء العاملين في دعم المحكمة، وزادت من احترامي لهم.

بإنشاء معهد الوعد، وفي دعم استكمال ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بنجاح، استفدت أيضاً من ثماني سنوات مع منظمة أطباء بلا حدود، حيث قدت السياسة والدعوة في أكثر من ثلاثين دولة حول العالم، وجلست على منصة صنع القرار التشغيلية بميزانية سنوية تتراوح من 200 إلى 300 مليون يورو. وكانت ثقافة أطباء بلا حدود التي تركز على مهامها بشكل مكثف مصدر إلهام لي في القيادة منذ ذلك الحين.

أحمل إلى منصب المسجل سجلاً حافلًا بإقامة العلاقات في ظروف جدّ متنوعة. لقد نجحت في منظمة أطباء بلا حدود في إقناع المسؤولين الحكوميين المتشككين بالوصول إلى المناطق المتأثرة بالصراع. وفي رواندا بعد الإبادة الجماعية، اكتسبت ثقة المحتجزين في زنازين السجون المكتظة، بالإضافة إلى الناجين من الإبادة الجماعية الذين قابلتهم لصياغة التقرير عن حالة حقوق الإنسان. وقد نجحت في نيويورك ولاهاي في عرض ميزانياتنا الهزيلة والواقعية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لممثلي الدول الأعضاء. وقد تعلمت من كل هذه اللقاءات مع أفراد لهم مصلحة في العدالة الدولية، وأود أن أحمل هذا المنظور الواسع وعلاقاتي مع العديد من العناصر الرئيسية لأضطلع بعملي كمسجل.

بيان المؤهلات

التسلسل الزمني المهني

- آب/أغسطس 2018 - حتى الآن: مديرة تنفيذية؛ معهد الوعد الجديد لحقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة لوس إنجلوس، كليفورنيا (Promise Institute for Human Rights at UCLA)

تم تعييني كمدير تنفيذي أوّل لإنشاء معهد الوعد لحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ووضعت خطة استراتيجية ورؤية، وقمت بتوظيف الفريق الأساسي ووضع ميزانية متعددة السنوات وخطة لجمع الأموال لتأسيس مستقبل آمن للمعهد، إضافة إلى الهدية الأولية البالغة 20 مليون دولار أمريكي. أقدم التوجيه الاستراتيجي والإشراف على عمليات المعهد ومنها: إثراء المناهج الدراسية بدروس في القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ وإجراء البحوث وقيادة الفكر في مجالات تركيزنا؛ وعقد الندوات والمؤتمرات ومجموعات المتحدثين؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة والتقاضي بناءً على أبحاثنا ودعم السكان المتضررين؛ ودعم طلابنا وخريجينا في وظائف مؤثرة. وبصفتي المدير التنفيذي، أشرف مباشرة على جميع الموظفين، وأدير الميزانية، وأتواصل مع المانحين وصانعي السياسات، وأمثل المعهد في شؤون حقوق الإنسان والعدالة الدولية في مختلف المنتديات الوطنية والدولية. أنا أقوم أيضا بالتدريس والتحدث والنشر في المجالات التي تهم المعهد.

- تشرين الأول/أكتوبر 2012 - كانون الأول/ديسمبر 2017: نائبة المسجل؛ المحكمة الجنائية الدولية السابقة
يوغوسلافيا، لاهاي.
مسؤول عن قسم خدمات الدعم القضائي في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الاحتجاز، عمليات المحكمة والخدمات اللغوية ودعم وحماية الشهود والسجلات القضائية والمساعدة القانونية والدفاع)، وكذلك الاتصالات والتواصل وأرشيفات المؤسسة، وحتى كانون الثاني/يناير 2017، شغلت أيضاً منصب نائب رئيس قلم المحكمة في آلية المحاكم الجنائية الدولية. وعملت بشكل وثيق مع المسجل في آخر ميزانيتين كل سنتين لتقليص حجم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتوسيع المتزامن لميزانيات الآلية، وبنفس الوفود المالية من مقر الأمم المتحدة، قمت بالنيابة عنه على نطاق كامل فيما يخص الإدارة، والموظفين، والشؤون المالية، والدبلوماسية.

- حزيران/يونيه 2011 – تشرين الأول/أكتوبر 2012: مستشارة مستقلة؛ القانون الدولي الإنساني، السياسة والممارسة، بنوم بنه.

في هذه الفترة، قدت بحثًا حول تأثير قوانين مكافحة الإرهاب في أربع عشرة دولة عن العمل الإنساني المبدئي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمجلس النرويجي لمساعدة اللاجئين، وقمت بتنسيق عمل باحثين مساعدين متعددين. أعتقد أن التقرير الناتج لا يزال هو المنشور الأكثر موثوقية في هذا المجال. كما ساهمت في تقييم اليونيسف لنهجها للبرمجة القائم على حقوق الإنسان، وكتب وحدات تدريبية للرابطة الدولية لأخصائيي المساعدة الإنسانية والحماية/ومبادرة هارفرد للعمل الإنساني (PHAP/Harvard Humanitarian Initiative)، وشاركت في تأليف موجز سياسات معهد التنمية الخارجية حول مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني.

- آب/أغسطس 2007 - آب/أغسطس 2012: عضو مجلس الإدارة؛ منظمة أطباء بلا حدود، هونغ كونغ.
المسؤولية المالية والاستراتيجية لعمليات أطباء بلا حدود هونغ كونغ (الدخل السنوي ما يناهز 50 مليون دولار أمريكي).

- حزيران/يونيه 2007 – أيار/مايو 2011: رئيسة شؤون العمل الإنساني. منظمة أطباء بلا حدود، أمستردام. كرئيسة شؤون العمل الإنساني في مركز عمليات أمستردام لأطباء بلا حدود (الإنفاق السنوي 2-300 مليون يورو)، كنت مسؤولةً عن توفير المشورة القانونية والسياساتية بشأن عمليات منظمة أطباء بلا حدود في أكثر من 30 دولة حول العالم. وكنت أقترح ميزانية الإدارة وكنت مسؤولة عنها، وتولت إدارة فريق من المستشارين في المقر الرئيسي وتعيين موظفين للشؤون الإنسانية لإرسالهم إلى الميدان في مهام أطول للعمل القانوني، ودعم السياسات والمناصرة. وأعددت عددًا من التقارير الدولية حول
الأزمات الإنسانية، وحرصت على تدريب جميع العاملين الميدانيين في منظمة أطباء بلا حدود على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والدعوة، والحماية. وعيَّنت خبيرًا في النوع الاجتماعي لمراجعة عمليات منظمة أطباء بلا حدود من منظور النوع الاجتماعي والعمل مع الطاقم الطبي لإيجاد استجابات فعالة وشاملة للعنف الجنسي. وزرت البعثات الميدانية بانتظام لتعزيز التحليل والاستجابة الإنسانية والقانونية، والمشاركة في منصة اتخاذ القرار التشغيلية الأسبوعية في المقر. وفي سنتي الأخيرةاقترحت ونفذت دمج أقسام التحليل والدعوة في منظمة أطباء بلا حدود، في مكاتب لندن وتورنتو وبرلين وأمستردام التي تم تجميعها تحت إشرافي.

- آذار/مارس 2003 - أيار/مايو 2007: مستشارة في القانون الدولي؛ منظمة أطباء بلا حدود، أمستردام.

في هذا المنصب، قدمت ونسقت المشورة القانونية للمنظمة؛ ووضع تسياسة بشأن القضايا ذات الصلة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية؛ وقمت بزيارة الميدان لتقديم إرشادات قانونية وسياساتية محددة وتصميمها، وتدريب الموظفين الميدانيين في القانون الدولي، والحماية، وحقوق الإنسان، والدعوة. وطورت ونفذت سياسة بشأن التعاون مع آليات العدالة الدولية، وسيّرت مناقشة هذه القضية في القطاع الإنساني الأوسع. وكتبت ونشرت أوراقًا ومقالات لدعم واستكشاف مواقف منظمة أطباء بلا حدود وقمت بشكل متكرر بتمثيل منظمة أطباء بلا حدود في المؤتمرات والندوات والمنتديات الدولية الأخرى.

- آب/أغسطس 2005 - تشرين الأول/أكتوبر 2005: مستشارة في شؤون الاستئناف بمكتب المدعي العام؛ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي.

في هذه المهمة القصيرة قمت بتنسيق عمل الادعاء في العديد من الاستئنافات.

- تشرين الأول/أكتوبر 2000 – شباط/فبراير 2003: موظفة قانونية بدائرة الاستئناف؛ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي.

كقائد فريق في دائرة المحاكمات الناطقة بالفرنسية، أشرفت على عمل محامين مبتدئين في محاكمة كبيرة متعددة المتهمين. وعند الانتهاء من هذه القضية انتقلت إلى دائرة الاستئناف حيث نسقت العمل في استئناف رئيسي واحد وتناولت العديد من الطعون التمهيدية باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

- آب/أغسطس 1999 - تشرين الأول/أكتوبر 2000: موظفة قانونية معاونة؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لاهاي/أروشا.

إلى جانب مشرفي، أنشأت وحدة قانونية لدعم قضاة دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومقرها لاهاي. وأجريت بحثًا قانونيًا وصياغة للقضاة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وبصفتي جهة محورية وجهة اتصال مع المحكمة في أروشا، أشرفتُ على حفظ الوثائق القضائية وتوزيعها. وسافرت مع القضاة الخمسة إلى أروشا لتقديم الدعم القانوني أثناء جلسات الاستئناف.

- تشرين الثاني/نوفمبر 1998 – تموز/يوليه 1999: مستشارة قانونية أقدم؛ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سراييفو.

بصفتي أول شاغل لهذا المنصب في إدارة حقوق الإنسان، قمت بتطوير تركيز جديد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتنسيق عمل 27 موظفًا ميدانيًا في هذا المجال. خلال فترة ولايتي، تعاونت مع الزملاء الدوليين، خاصة منهم محامين بوسنيين محليين لتطوير استراتيجية التقاضي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الإطار القانوني لحقوق الإنسان الذي تم تقديمه حديثًا. وكنت أيضًا أمثل جهة تنسيق شؤون النوع الاجتماعي في مهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- آب/أغسطس 1998 - تشرين الثاني/نوفمبر 1999: باحثة مشاركة؛ معهد التنمية الخارجية، لندن.

في سياق برنامج أبحاث المعهد حول حقوق الإنسان في الاستجابة الإنسانية، قمت بإجراء بحث وتأليف ورقتين: "اتفاقية القواعد الأساسية في جنوب السودان" [The Agreement on Ground Rules in South Sudan"](مؤلفة مشاركة)، تتضمن بحثًا ميدانيًا في جنوب السودان، و"مبادئ العمل الإنساني في القانون الإنساني الدولي" ["The principles of Humanitarian Action in International Humanitarian Law"].

- كانون الثاني/يناير 1998- آب/أغسطس 1998: مساعدة قانوني للقاضي كاسيزي. المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي.

بصفتي المساعدة القانونية المعينة لمساعدة القاضي كاسيزي، أجريت بحثًا قانونيًا وصياغة لدعم عمله في العديد من المحاكمات والاستئناف الأول للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (تاديتش). وشملت العناصر الهامة تحديد ملامح المساعدة والتحريض في القانون الدولي؛ ونطاق الولاية القضائية لغرض الاقتراحات الأولية؛ وعنصر الموافقة فيما يتعلق بالاغتصاب باعتباره جريمة حرب، وتعريف الأشخاص المحميين بموجب اتفاقيات جنيف.

- تموز/يوليه 1997 – كانون الأول/ديسمبر 1997: باحثة أقدم؛ مركز حقوق الإنسان بجامعة إسيكس، كولشيستر.

تم تكليفي بكتابة ورقة المعلومات الأساسية لمؤتمر دولي برعاية حكومة المملكة المتحدة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأزمات الحادة، كجزء من مراجعة الحكومة لحقوق الإنسان للسياسة الخارجية. وقدمت
ورقة في المؤتمر ونشرَها لاحقًا مركز حقوق الإنسان بالجامعة.

- أيلول/سبتمبر 1995 - أيلول/سبتمبر 1996: موظف ميداني لحقوق الإنسان؛ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، كيغالي.
بدأت هذه المهمة كعضو في فريق ميداني في روهينغيري، لمراقبة حالة حقوق الإنسان بشكل عامّ، وبمسؤولية خاصة عن ظروف الاحتجاز.
بعد سبعة أشهر، طُلب مني الانتقال إلى مقر البعثة في كيغالي لتنسيق مراقبة الاحتجاز في جميع أنحاء رواندا. حينئذ وضعت إجراءات معيارية لمراقبة الاحتجاز وتحليل المعلومات الناتجة من الميدان لإنتاج تقرير البعثة الشهري.

- أيلول/سبتمبر 1993 - أيلول/سبتمبر 1995: محامي متدرب؛ مكتب هودج، جونز وألين، محامون، لندن.
أكملت مدة عامين من التدريب في الدفاع الجنائي، والتقاضي المدني، وقضاء الأسرة، والتمييز وقانون الصحة العقلية. وقمت بصياغة المذكرات، وإجراء مقابلات مع العملاء ومثلتهم أمام المحاكم الدنيا وفي محاكم الصحة العقلية.

تأهلت كمحامي؛ وتم قبولي في قائمة المحامين في إنكلترا وبلد ويلز.

الارتباطات المهنية الأخرى
- عضو مختلف لجان الخبراء والمجموعات الاستشارية، بما في ذلك المستقلة لجنة الخبراء للتعريف القانوني للإبادة البيئية (2021)؛ مجلس المستشارين بشأن تطبيق نظام روما الأساسي على الحرب السيبرانية (2019-2020)؛ لجنة خبراء الرابطة الدولية لأخصائيي المساعدة الإنسانية والحماية المعنية بالأطر القانونية الدولية للعمل الإنساني، وتطبيق المبادئ الإنسانية في الممارسة (2016)؛ خبير قانوني في تشاتام هاوس بشأن التحديات القانونية لإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية (2016)؛ مجموعة جنيف الاستشارية لمشروع الأولويات الإنسانية؛ اجتماعات الخبراء بشأن الحماية الإنسانية؛ المبادئ الإنسانية؛ المساءلة الإنسانية (2015-16)؛ الفريق الاستشاري للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المعايير المهنية لأعمال الحماية (2008-2009).

- محاضرة زائرة، مشاركة ومتحدثة رئيسية في مجموعة من المؤتمرات والجامعات وكليات الحقوق، بما في ذلك جامعة نورث وسترن؛ وجامعة ييل، وجامعة بنسلفانيا؛ وليام

وماري؛ جامعة جورجيا وجامعة أمستردام، وجامعة أوروبا الوسطى؛ والجمعية الأمريكية للقانون الدولي؛ والمجلس الكندي للقانون الدولي؛ ومعهد القانون الأوروبي؛ ورابطة القانون الدولي؛ ومعهد السلام الدولي.

المؤهلات التعليمية

المؤهلات الأكاديمية

- 1997-1996: ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان (بامتياز)، جامعة إسكس.
- 1992-1990: امتحان مهني عام؛ نهائيات جمعية القانون بجامعة نورثمبريا.
- 1985 - 1989: بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في التاريخ (الدرجة الأولى)، جامعة ساسكس.

الإدارة التنفيذية / القيادة

- نيسان/أبريل 2017: مسؤولو الأمم المتحدة، منصة "الغوص العميق"، كلية موظفي الأمم المتحدة، تورينو.
- آذار/مارس – أيلول/سبتمبر 2016: برنامج القيادة التنفيذية، مدرسة THNK للقيادة الإبداعية، أمستردام.
- نيسان/أبريل 2013: برنامج قادة الأمم المتحدة حول القيادة والتحديات العالمية، الأمم المتحدة

كلية الموظفين، جنيف.

- أيار/مايو 2009: القيادة والتأثير، العمل الذكي، لندن.

اللغات

- اللغة الإنكليزية: اللغة الأم.
- الفرنسية: بطلاقة (امتحان الكفاءة اللغوية-الأمم المتحدة).
- الهولندية: مستوى جيد.
- الإسبانية: مستوى جيد/أساسي.

المنشورات

- حزيران/يونيو 2020: The USA and the International Criminal Court: Friends or Foes?" in LA Lawyer.

- آذار/مارس 2016: "The Framework of Humanitarian Action in the Face of Contemporary Challenges" in Hommage à Jean Pictet, Editions Yvon Blais.

- تموز/يوليه 2013: Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, UNOCHA and Norwegian Refugee Council.

- تشرين الأول/أكتوبر 2011: Counter-terrorism and humanitarian action: tensions, impact and ways forward, Humanitarian Policy Group.

- تموز/يوليه 2011: Counter-terrorism and humanitarian action: tensions, impact and ways forward, Humanitarian Policy Group.

- كانون الأول/ديسمبر 2010: "Holder v Humanitarian Law project: implications for humanitarian action: a view from Médecins sans Frontières" in Suffolk Transnational Law Review.

- آذار/مارس 2007: "Beyond the Red Cross: the protection of independent humanitarian organizations and their staff in IHL" in International Review of the Red Cross.

- كانون الأول/ديسمبر 2005: "The development of the International Criminal Court: some implications for humanitarian action" in Humanitarian Exchange.

- أيار/مايو 2005: "How Far Can Humanitarian Organisations Control Co-operation with International Tribunals?" in Journal of Humanitarian Assistance.

- آذار/مارس 2004: "Note for humanitarian organizations on cooperation with international tribunals" in International Review of the Red Cross.

- آذار/مارس 2000: The 'Agreement on Ground Rules' in South Sudan, Humanitarian Policy Group.

- آذار/مارس 2000: The Principles of Humanitarian Action in International Humanitarian Law, Humanitarian Policy Group.

- نيسان/أبريل 1998: International Responses to Acute Crisis: supporting human rights through protection and assistance, University of Essex Human Rights Centre.

7- السيد كريستيان ماهر (اليابان)
موجز الخبرة ذات الصلة

بصفتي مدير العمليات الخارجية، كنت أدير وحدة معقدة للغاية في المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة) على مدى السنوات الست الماضية والتي تشمل إدارة عمليات فريق يضم أكثر من 200 موظف في مقرّنا الرئيسي وفي مكاتب متعددة في ثلاث قارات. ونا أشرف على وظائف قلم المحكمة في مجالات التعاون والتواصل الخارجي وحماية الشهود والتحليل القطري. وأقوم أيضاً بالإشراف على عمليات جميع المكاتب القطرية للمحكمة الموجودة في بلدان الحالة ومكتب الاتصال في نيويورك.
ومن أهمّ مسؤولياتي ضمان التنسيق داخل القسم، ومع المحاورين الرئيسيين داخل وخارج المحكمة، من أجل تقديم الخدمات الساسية الضرورية لعمل المحكمة. كما يعدّ ضمان تعاون الدول والمنظمات المختلفة لتمكيننا من مواصلة العمل في مختلف المحليات والحفاظ عليه جزءاً أساسياً من مسؤولياتي.

قبل عملي في المحكمة، عملت لمدة 11 عامًا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة في نيويورك و10 سنوات أخرى مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مراكز عمل متعددة. أنا محامي ولدي أكثر من 26 عامًا من الخبرة في العمل الإداري والقدرة القانونية في بيئة متعددة الثقافات والأعراق في المنظمات الدولية. وُلدت ونشأت في طوكيو باليابان.

تتضمن بعض الإنجازات البارزة خلال فترة ولايتي مع المحكمة الجنائية الدولية ما يلي:

- ساعدت في بناء قسم جديد في المحكمة الجنائية الدولية، استلزم، من بين أمور أخرى، تحديد الأولويات وإعداد برامج العمل على مستوى القسم وتعيين كبار المديرين، وفتح مكاتب قطرية جديدة، وتقديم التوجيه التشغيلي لكبار المديرين ووضع طرائق لضمان الاتصال الفعّال والتنسيق والتعاون داخل قسمنا وما بعده.

- أنا مسؤول عن وضع ميزانية قسمي وإدارتها والدفاع عنها. أنا مكلّف أيضًا بتقديم تقارير منتظمة عن الميزانية/أداء المشروع، بما في ذلك التفاعلات الدورية مع

مراجعي الحسابات وأعضاء لجنة الميزانية والمالية وتقديم التقارير إليهم. وكانت لدي مسؤوليات إدارية و/أو برمجية طوال مسار عملي في الأمم المتحدة.

- قُدت جميع جهود إدارة الأزمات داخل المحكمة لضمان استمرارية العمل في ظروف جائحة COVID-19. كما أدّيت دورًا رائدًا في التدابير العملية والسياسية للتخفيف من تأثير العقوبات المالية الأمريكية ضد المحكمة.

- واضطلعت بنشاط بالأنشطة المتعلقة بإدارة التغيير الرئيسية المرتبطة بإنشاء قسمي. ودعمت أيضًا بحماس وساعدت في إدراج المبادرات المتعلقة بالقيادة والتوجيه والإرشاد والتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في المحكمة.

- أتفاعل بشكل متكرر مع كبار المسؤولين في لاهاي وبلدان الحالة لإجراء مناقشات حساسة ولتعزيز الأهداف التشغيلية والسياساتية للمحكمة. كما أنني أعمل كجهة الاتصال الرئيسية في العلاقات التشغيلية للمحكمة مع الدولة المضيفة.

- أشرف على الاتصالات الخارجية للمحكمة. بهذه الصفة، شجعت زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنقل أنشطة المحكمة إلى عامّة الجمهور. وأشرفت على استخدام الأساليب الإبداعية للوصول إلى جمهور أوسع بين الضحايا
والمجتمعات المتضررة، وفي تأمين التمويل اللازم من الجهات المانحة للتمكن من القيام بذلك.

- كانت لديّ مسؤوليات إدارية طوال فترة عملي مع الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمسؤولياتي الإدارية الحالية، فأنا أشرف مباشرة على عمل 11 مسؤولاً. ثمانية منهم من فئة (ف -5) من رؤساء أقسام ومكاتب قطرية يعملون تحت إشرافي في المقر، ومكاتبنا السبعة القطرية ومكاتب الاتصال. وتُبيّن نتائج أحدث استطلاع للموظفين أن التقييمات التي قدمها الموظفون لقيادة قسمي أعلى بكثير من متوسط أرقام المحكمة.

بيان المؤهلات

2016- حتى الآن: مدير العمليات الخارجية (مد -1)، المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة)، (لاهاي، هولندا).

المهامّ الرئيسية

- وضع وتنفيذ استراتيجية وخطة واضحة لجميع الأنشطة التي يقوم بها قسم العمليات الخارجية من خلال صياغة برامج العمل والخطط، وترتيب الأولويات ووضع الميزانية لقسم الإعلام والتواصل الخارجي، وقسم العمليات والدعم وقسم الضحايا والشهود والمكاتب

القطرية السبعة الفردية ومكتب الاتصال بنيويورك، مع تخصيص المستويات المناسبة من الموارد. واتخاذ قرارات معقدة تتعلق بالسياسات التي تقع ضمن اختصاص القسم.

- تصميم وإدارة ميزانية القسم والدفاع عنها. بما في ذلك التفاعلات الدورية مع مراجعي الحسابات وأعضاء لجنة الميزانية والمالية وتقديم التقارير إليهم.

- التأكد من أن المكاتب القطرية تدعم ولاية المحكمة من خلال أنشطة دبلوماسية، ولوجستية وإدارية وبرنامجية على المستوى المحلي.

- مسؤول عن الأمن وكذلك عن جميع المشتريات وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المرافق واللوجستيات المتعلقة بالمكاتب القطرية.

- ضمان وجود نظام فعال لحماية الشهود من خلال تطبيق سياسات متينة لدعم وحماية الشهود.

- الإشراف على مشاركة جميع الضحايا وعلى أنشطة التعويض التي تضطلع بها المكاتب القطرية.

- ضمان علاقات دبلوماسية وتعاونية فعالة مع الدول الأطراف، ومع ممثلي الحكومات وأعضاء المنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني وغيرهم من الشركاء الرئيسيين.

- العمل كجهة اتصال رئيسية للعلاقات التشغيلية مع الدولة المضيفة.

- الإشراف على الاتصال الخارجي للمحكمة مع الجمهور بشكل عام وعلى أنشطة التوعية في مجتمعات الضحايا.

- وضع وتنفيذ استراتيجيات اعتقال للمشتبه بهم بوجه عامّ.

- العمل كمدير أزمات في قلم المحكمة أثناء جائحة كوفيد-19، والعقوبات الأمريكية وغيرها

من السيناريوهات حسب طلب المسجل.

الإنجازات الرئيسية

- إنشاء قسم جديد يتألف من أكثر من 200 موظف، الأمر الذي استلزم، من جملة أمور، تعيين كبار المديرين، وفتح مكاتب قطرية جديدة، وتوفير القيادة التشغيلية والتوجيه لكبار المديرين ووضع طرائق لضمان الاتصال والتنسيق الفعال داخل الأقسام في المقر الرئيسي، وبين هذه الأقسام ومكاتبنا القُطرية.

- اتخذت تدابير مختلفة تهدف إلى تحسين رفاه الموظفين وروحهم المعنوية بعد تمرين إدارة التغيير الرئيسي. ودعمت بنشاط وساعدت وشاركت في في إدراج المبادرات المتعلقة بالقيادة

والتوجيه والإرشاد والتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في المحكمة. ويبيّن آخر مسح للموظفين نتائج مستويات مشاركات الموظفين وتقييماتهم فيما يتعلق بقيادة القسم أنها أعلى بكثير من متوسط أرقام قلم المحكمة والمحكمة.

- وبصفتي رئيسا مشاركا لفريق إدارة الأزمات، تولت قيادة تخطيط وتنفيذ خطة استمرارية الأعمال لجميع موظفي المحكمة في المقر الرئيسي والمكاتب القطرية فيما يتعلق بتفشي وباء كوفيد-19.

- وأدّيت دورًا رائدًا في تخطيط وتنفيذ استجابة المحكمة للتخفيف من أسوأ جوانب العقوبات الأمريكية المفروضة على موظفي المحكمة.

- وقمت بتحسين التنسيق بشكل كبير وبتطوير عادات التعاون بين مكتب المدعي العام وقلم المحكمة بشأن مجموعة متنوعة من القضايا التشغيلية من خلال إدخال أساليب عمل جديدة.

2012-2016: موظف قانوني أقدم (ف -5)، لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المديرية التنفيذية (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية). منسق مجموعة العمل التابعة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بشأن مراقبة الحدود وإنفاذ القانون. أنتجت تقارير مختلفة وقدّمت إحاطات إعلامية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن (للجنة مكافحة الإرهاب) في مجموعة من المواضيع التي تشمل مراقبة الحدود وإنفاذ القانون. وأخذت زمام المبادرة في تنسيق الأنشطة والسياسات مع منظمات دولية مثل منظمة الطيران المدني الدولي، والإنتربول، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومع مراكز الفكر ومراكز البحث الأكاديمي ذات الصلة. قاد فريق العمل لإعادة تصميم أداة التقييم الأولية للمديرية التنفيذية. ووضعت برامج بالشراكة مع شركاء خارجيين وجلبت التمويل الطوعي من المانحين الرئيسيين. وقدت مبادرة تهدف إلى تطوير المركز الإقليمي للتدريب على إنفاذ القانون في جنوب آسيا. وقمت بتنسيق جميع جوانب حدث خاص نظمته لجنة مكافحة الإرهاب لجميع الدول الأعضاء حول موضوع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديدة. وتولّيت القيادة في تنظيم اجتماعين رفيعي المستوى نيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب خلال عام 2015، وفي تأمين التمويل اللازم.

-2005- 2012: موظف قانوني (ف -4)، لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المديرية التنفيذية (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية). رصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب من خلال مراجعة وتحليل وتقييم تقارير التنفيذ القطرية المقدمة من الدول. تطوير أداة التقييم الأولية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب المستخدمة لقياس تنفيذ الدول. تولت القيادة في تطوير الاستراتيجيات وتنفيذ برامج تعزيز القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي بين العاملين في مجال مكافحة الإرهاب في جنوب آسيا. تحديد متطلبات المساعدة التقنية لدى الدول ذات الصلة وتسهيل التسليم من خلال الدول المانحة أو المنظمات الدولية. وعملت كجهة اتصال للجهات المانحة لعلاقات المديرية التنفيذية مع المفوضية الأوروبية. ابتكرت ووجهت استراتيجية إعلامية للتعريف بأنشطة الأمم المتحدة لتحسين للنهوض بالتعاون في جنوب آسيا في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. بدأ المنتدى الذي يجمع بشكل متكرر ممثلي المجتمع المدني في جنوب آسيا الذين يعالجون مع مسائل مكافحة الإرهاب. تم الحصول على تمويل من المانحين لجميع البرامج الإقليمية التي تشمل جنوب آسيا.

- 2001 -2005: قائم بأعمال نائب الممثل/المسؤول القانوني (ف -3)، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، الأمم المتحدة (لندن، المملكة المتحدة).

ساعدت حكومة المملكة المتحدة في مجموعة متنوعة من المجالات المتعلقة بالسياسات والعمليات والقانون فيما يتعلق باللاجئين. وقمت بصياغة مداخلات قانونية لمحكمة الاستئناف في المملكة المتحدة. وقمت بإسداء المشورة وتنظيم المؤتمرات وإجراء التدريب على مسائل قانون اللاجئين للمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمحامين في المملكة المتحدة. وعملت كجهة اتصال بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وأشرفت على جميع المعاملات الإدارية والمالية والتقارير المتعلقة بالمكتب. وقمت بتعيين وإجراء مقابلات مع العاملين في الوحدات القانونية والبرمجية والإدارية وتوظيفهم وتقييم أدائم. وإنشاء وتنفيذ مشروع شامل متعدد السنوات يهدف إلى مساعدة وزارة الداخلية في المملكة المتحدة لتحسين جودة اتخاذ القرار بشأن طلبات اللجوء. ساعدت في صياغة وتنفيذ اتفاق العودة الثلاثية الأطراف بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وأفغانستان والمملكة المتحدة، فضلاً عن التمويل المضمون لـهذا المشروع. وتولى زمام المبادرة في التفاوض بشأن السياسة والقضايا التشغيلية المتعلقة بإغلاق مخيم سانجات للاجئين. وأجريت سلسلة من الخطابات الرفيعة المستوى، والمقابلات مع وسائل الإعلام المطبوعة والراديو. وعملت كجهة اتصال المكتب في مجال التكنولوجيا.

1997-2001: ممثل مؤقت/مسؤول حماية (ف -3)، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الأمم المتحدة، (وارسو، بولندا).
تحليل وإعداد أوراق الموقف والآراء القانونية بشأن امتثال الحكومة البولندية لمختلف الصكوك القانونية الدولية والإقليمية، بما في ذلك أدوات الانضمام المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وقدمت التدريب في مجال قانون اللاجئين للمسؤولين الحكوميين والطلاب والممارسين. وأجريت جميع جوانب أنشطة برنامج مساعدة المفوضية في وارسو مع النظراء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تصميم ومراقبة وميزنة البرنامج، وأشرفت عليها. وساعدت في أنشطة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية. ووضعت استراتيجيات فعالة لجمع الأموال للمنظمات غير الحكومية. وشغل منصب همزة الوصل لعلاقات المفوضية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقمت بتطوير المفهوم وقيادة مبادرة لإنشاء مراكز حقوق الإنسان/قانون اللاجئين في وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق.

- 1995-1997: مساعد مسؤول حماية (ف -2)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مينسك، بيلاروسيا).
قمت بصياغة اتفاق قطري والتفاوض بشأنه بين المفوضية وحكومة بيلاروسيا. وإسداء المشورة القانونية والتعليقات المتعلقة بالتشريعات البيلاروسية وقابليته للتطبيق مع المعايير الدولية. وأجريت وأشرفت على جميع جوانب أنشطة برنامج المساعدة التابع للمفوضية في مينسك مع الحكومة والنظراء من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المشتريات وتصميم البرامج الميزانية ورصدها. ورصد الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلاد والتعليق عليها. وصياغة إرشادات بشأن أهلية طالبي اللجوء البيلاروسيين. وتنظيم الندوات وتقديم التدريب في مجال شؤون اللاجئين والقانون الدولي العام للمسؤولين الحكوميين والطلاب والممارسين.

المؤهلات التعليمية والمهنية

- التعليم:

- زميل زائر، مركز الدراسات الدولية، معهد ماساتشوستس التكنولوجيا (2000-2001).
- دكتوراه في القانون، كلية الحقوق بجامعة سان دييغو (1992-1995).

- ليسانس آداب (بامتياز) مع تخصص مزدوج في التاريخ والعلوم السياسية جامعة بنسلفانيا (1986-1990).
- أكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في اليابان.
- دورات التطوير الإداري:
- برنامج تعلم الإدارة الوسطى، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2002-2003).
- برنامج التطوير الإداري، الأمانة العامة للأمم المتحدة (2010).
- المؤهلات المهنية:
- وسيط معتمد، مدرسة لندن للوساطة (2019).
-عضو، نقابة المحامين في مقاطعة كولومبيا (1997).
- عضو نقابة المحامين بولاية هاواي (1995).

اللغات

- الإنجليزية: اللغة الأم.
- اليابانية: اللغة الأم.
- الفرنسية: يدرسها حاليا

معلومات شخصية

- تاريخ الميلاد: 11 آب/أغسطس 1967.
-مكان الميلاد: طوكيو، اليابان.
- الجنسية: يابانية.
-الحالة الاجتماعية: متزوج وله بنت.

8- السيدة غابرييل ماكنتاير (أستراليا)
موجز الخبرة ذات الصلة

موجز

أنا في وضع فريد يسمح لي بفهم وتلبية احتياجات مؤسسة قضائية، بما يقرب من عقدين من الخبرة في قيادة وإدارة محكمة جنائية دولية، بما في ذلك إدارة التغيير، بصفتي رئيسة ديوان ومستشارة قانونية رئيسية لأربعة رؤساء متتاليين، عبر اثنين من المؤسسات الجنائية الدولية- - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (محكمة يوغوسلافيا)، والمؤسسة التي خلفتها، الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (آلية الأعمال المتبقية). ولدي سجل حافل في تحقيق النتائج من خلال الإدارة الفعالة وأنا على دراية جيدة بعدد لا يحصى من شؤون الميزانية والموارد البشرية والاحتياجات التشغيلية للمحاكم الدولية. ولدي فهم عميق وتقدير لتعقيدات إجراءات القانون الجنائي الدولي والدور الحاسم الذي يؤديه المسجل في تسهيل العمليات السلسة والفعالة للمؤسسة.

الإدارة

أنا حاليًا رئيسة لجنة الحقيقة والمصالحة والوحدة الوطنية في سيشيل (لجنة الحقيقة). لقد أنشأت لجنة الحقيقة من الأساس وحرصت على أنها تعمل في غضون ثلاثة أشهر من إنشائها. أنا مسؤول بشكل شخصي عن الإدارة اليومية للمؤسسة، وتقييم الإدارة وأداء الموظفين والضوابط المالية. وتتمتع لجنة الحقيقة بموارد محدودة وأعباء عمل مفرطة وتعمل في بيئة سياسية صعبة، لكن تحت قيادتي اكتسبت سمعة قوية في الاحتراف والنزاهة والتميز في الأداء.

في السابق، ترأست مكتب الرئيس وقدمت المشورة بشأن إدارة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولجنة الحقيقة. بصفتي أكبر مستشار لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولجنة الحقيقة بشأن القضايا القانونية والسياسات المتعلقة بالدور الإشرافي لكل رئيس على أداء وظائف المسجل، كنت أعمل بشكل وثيق في جميع جوانب الإدارة اليومية لكلتا المؤسستين وقدت تطوير الأدوات التنظيمية وتدابير الكفاءة، بما في ذلك من خلال ضمان دعم قلم المحكمة على النحو الأمثل للدوائر والادعاء في أداء وظائفهم. وكنت أيضًا مسؤولةً عن الأحكام المتعلقة بطلبات المراجعة القضائية لقرارات المسجل عبر نطاق واسع من المسائل الإدارية، مما أدّى إلى تعميق فهمي للفروق الدقيقة في الأدوات التنظيمية والإدارة الفعالة للمحاكم.

خدمات المحكمة

نتيجة للأدوار السابقة، لدي خبرة عميقة في كامل نطاق الوظائف الإدارية للمسجل، بما في ذلك إدارة السجلات، والخدمات اللغوية، وتقييم العوز، ومكافأة محامي الدفاع، وظروف الاحتجاز، وإنفاذ الأحكام، وحماية الشهود، واستراتيجيات التواصل والاتصال، وبناء القدرات، وسياسات التوظيف ومكان العمل. وقد عززت مهاراتي المفاهيمية والتحليلية القوية سمعتي في تحديد المشاكل واقتراح حلول ابتكارية في جميع هذه المجالات، وعملت عن كثب مع قلم المحكمة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولجنة الحقيقة في تنفيذ تدابير تعزيز الكفاءات وتعزيز الرفاهية في مكان العمل. وبصفتي رئيسة لجنة الحقيقة، التي تعكس عملياتها إلى حد كبير عمليات المحكمة، فقد حددت ونفذت العديد من التدابير لضمان الإدارة المهنية لعبء العمل الثقيل بأقل قدر من الموارد ورعاية فريق من الموظفين المتحمسين للغاية والحفاظ عليه.

العمليات الخارجية وإعداد التقارير

لدي خبرة واسعة في التمثيل المؤسسي الفعال مع الجهات الفاعلة الخارجية وفي بناء دعم الدول الأعضاء للمؤسسات الرفيعة المستوى. ولدي أيضًا خبرة واسعة النطاق في الوصول إلى مجتمعات الضحايا في أوروبا وإفريقيا وقادت وأدارت استراتيجيات الاتصال ومشاريع بناء القدرات مع كل من دوري مع الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة المبادرات النسائية للعدالة بين الجنسين ومع لجنة الحقيقة.

بيان المؤهلات

- خبير رائد في القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والقانون الإداري وإدارة وإنشاء المؤسسات الدولية.
- رائدة في مجال العدل بين الجنسين وداعية بارزة للمساواة بين الجنسين واحترام التنوع.
- أكثر من 15 عامًا من الخبرة المباشرة والواسعة النطاق في توفير الإشراف القانوني والسياسي لقلمي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين.
- خبرة واسعة مع مجتمعات الضحايا وفي تنفيذ المرحلة الانتقالية برامج العدالة في سيشيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وأوغندا.
- خبرة دبلوماسية واسعة في بناء دعم الدول الأعضاء للمؤسسات الدولية والوطنية.
- قائدة من ذوي الخبرة لفرق متنوعة وموجهة نحو الهدف، بارعة في تحفيز أعضاء الفريق، وممارسة الحكم السليم، وتصميم وتنفيذ الحلول للمشاكل الجديدة وتحقيق النتائج في سياق العمل الحساس وسريع الخطى.
- بارعة في التواصل وعنصر متعاون في العمل ضمن فريق.

التعليم

جامعة كامبريدج، كلية الحقوق

- تشرين الأول/أكتوبر 1999 – تموز/يوليه 2000، ماجستير:
- التركيز على القانون الدولي العام.
- مرتبة الشرف الأولى.
- الجائزة التعليمية للإنجاز المتميز، كلية سانت إدموند.
- منحة تشيفنينج البريطانية.
- منحة بيغاسوس.

جامعة أديلايد، كلية الحقوق

- آذار/مارس 1997 – تشرين الثاني/نوفمبر 1997، مرتبة الشرف في القانون:
- الأطروحة: نظرية بايز وافتراض البراءة.
- مرتبة الشرف الأولى.
- آذار/مارس 1991 - تشرين الثاني/نوفمبر 1995، بكالوريوس في القانون:
- مرتبة الشرف التلقائية (أعلى 10٪).
- جائزة توماس جيب 1995 (تضارُب القوانين).
- شهادة تقدير العميد (قانون الأسرة).
- آذار/مارس 1991 - تشرين الثاني/نوفمبر 1995، إجازة في الآداب (فقه)

الخبرة

لجنة الحقيقة والمصالحة والوحدة الوطنية (لجنة الحقيقة)، فيكتوريا، سيشيل

- أيار/مايو 2019 - حتى الآن، رئيسة:
- رئيسة لجنة الحقيقة والمصالحة والوحدة الوطنية (لجنة الحقيقة)، ومسؤولة عن إنشائها من الأساس، وإدارتها وتدبير عملياتها اليومية وأداء ولايتها بما يتفق تمامًا مع قانون تأسيسها.
- إرشاد وتوجيه وتمكين المفوضين الوطنيين والموظفين السيشيليين في عمل لجنة الحقيقة لضمان إبقاء زمام الأمر وطنياً.
- صياغة جميع الأدوات التنظيمية، بما في ذلك القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ومدونات قواعد السلوك للمفوضين والموظفين، وإجراءات التشغيل الموحدة، وتوجيهات الممارسة ومذكرات التفاهم وتدريب المفوضين الوطنيين والموظفين على تطبيقها.
- صياغة جميع أدوات الإدارة، بما في ذلك توصيف الوظائف وعقود الموظفين وتقييمات المخاطر ومؤشرات الأداء وقياس التقدم التشغيلي بانتظام نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.
- تصور الاحتياجات من الموارد التشغيلية بالرجوع إلى الوظائف المحددة والمخرجات المتوقعة وإعداد الميزانية القائمة على الأداء والدفاع عنها أمام وزارة المالية.
- الإشراف على المشتريات وإدارة الأصول وضمان الامتثال الكامل لإجراءات الشراء والقواعد واللوائح المالية؛ الإشراف على النفقات ومراقبتها؛ الإشراف على إعداد التقارير المالية ومراجعة الحسابات.
- إنشاء وحدة حماية الشهود وموظفي التوجيه في توفير دعم الشهود لزيادة ثقة الجمهور في عمل لجنة الحقيقة.
- إنشاء وحدة دعم الجناة وموظفي التوجيه في تقديم الدعم للجناة لزيادة ثقة الجاني في التعامل مع لجنة الحقيقة.
- تنسيق وتخطيط وجدولة وترؤس وإدارة جلسات الاستماع لأكثر من 350 شكاوى فردية.

- تسيير الاستجواب السلس والفعال للمشتكين والشهود والمشتبه فيهم والجناة في الجلسات العامة والمتلفزة والخاصة، مما يدل على الاحترام الكامل لمبادئ الإجراءات القانونية الواجبة والعدالة الطبيعية.
- مسودة قرارات في أكثر من 350 قضية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- قيادة البت في طلبات العفو بما يتفق مع القانون الدولي والالتزامات التعاهدية لسيشيل.
- قيادة صياغة سياسة جبر الضرر بالتشاور مع الضحايا لدعم توصيات لجنة الحقيقة للتعويضات التي تلبي احتياجات الضحايا وتوقعاتهم.
- الانخراط بانتظام مع وسائل الإعلام لتعزيز فهم ولاية لجنة الحقيقة وبناء والحفاظ على دعم المجتمع لعمل لجنة الحقيقة.
- إقامة علاقات تعاونية مع الشرطة الوطنية والقضاء والمؤسسات الأخرى ذات الصلة من أجل بناء الدعم الطوعي لعمل لجنة الحقيقة
كتدبير لتبسيط العمليات.
- تصور وتعزيز الحفاظ على عمل لجنة الحقيقة من خلال التوعية والاتصالات وتصميم مركز المعلومات.

المبادرات النسائية للعدالة الجنسانية، لاهاي، هولندا، وأمولاتار، أوغندا

- كانون الأول/ديسمبر 2014 - حتى الآن رئيسة مجلس الإدارة:
- الإشراف على تنفيذ ولاية منظمة دولية رائدة في مجال حقوق الإنسان للمرأة مسؤولة عن الدعوة إلى العدالة بين الجنسين من خلال المحكمة الجنائية الدولية ومن خلال آليات مختلفة على المستوى الوطني، بما في ذلك مفاوضات السلام وعمليات العدالة الانتقالية، بالتعاون مع الشركاء على مستوى القاعدة، ومجموعات الضحايا والمدافعين.
- الإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والاستفسارات المتعلقة ببرامج المصالحة التي تجريها "المبادرات النسائية" في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وضمان حلها.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (آلية الأعمال المتبقية)، أروشا، جمهورية المتحدة لتنزانيا، ولاهاي، هولندا

- كانون الثاني/يناير 2019 – نيسان/أبريل 2019، كبيرة المستشارين القضائيين:
- مستشارة رئيسية لكبار القضاة البعيدين في المؤسسة العابرة للقارات المسؤولة عن استكمال العمل القضائي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا، ويوغوسلافيا السابقة.
- تموز/يوليه 2012 - كانون الثاني/يناير 2019، رئيسة الديوان/ مستشارة قانونية رئيسية:
- مستشارة قانونية وسياسية رئيسية لرئيس المؤسسة عبر القارات المسؤولة عن تنفيذ الوظائف المتبقية الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومواصلة

العمل بنفس الصفة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى فصل رئاسة الجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

- تقديم المشورة القانونية والمتعلقة بالسياسات إلى الرئيس بصفته رئيسًا لدوائر الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية الأعمال المتبقية ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية مع سلطة إشرافية على قلم المحكمة.

- إدارة أعمال دوائر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية الإشراف عليها بشكل عام ونسق عمل الرئاسة والدوائر وإجراءات المحكمة على مستوى الاستئناف في كلتا المؤسستين.

- صياغة والإشراف على صياغة جميع قرارات الاستئناف التمهيدية وأحكام الاستئناف التي ترأسها الرئيس وكذلك جميع أوامر وقرارات الرئيس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.

- تصور ووضع أدوات تنظيمية وسياسات داخلية وتوجيهات ممارسة لعمل الدوائر والإشراف على صياغة الأدوات التنظيمية في قلم المحكمة لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.

- وضع وتشغيل الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بقيادة وإدارة آلية الأعمال المتبقية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

- تخصيص الموارد لإنجاز النواتج وإنجازها في الوقت المناسب، وتوفير التوجيه البرنامجي والتنظيمي والإداري لعمل مكتب الرئيس وقسم الدعم القانوني للدوائر وقلم المحكمة وآلية الأعمال المتبقية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

- صياغة ومراجعة مشاريع الموازنة المقدمة وتقديم سرديات واضحة ومقنعة للميزانية لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.

- قيادة وتنفيذ عمليات استعراض تهدف إلى تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة ووفورات الميزانية لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.

- توفير الرقابة بواسطة الجهات المشرفة على عمل قلم المحكمة واستعراض الاتصالات والبيانات الصحفية وأنشطة العلاقات الخارجية وتقديم التوجيه بشكل عام والإشراف إلى قلم المحكمة بشأن الاتصالات الخارجية لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.

- توفير الرقابة بواسطة الجهات المشرفة على تنفيذ الأحكام وتقديم التوجيه والإشراف العام إلى قلم المحكمة بشأن تنفيذ الأحكام وشروط أحكام الاحتجاز التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.

- الاتصال بالدول الأعضاء التي تنفذ أحكام المحكمة، وتنسيق الإشراف على تنفيذ الأحكام مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل آلية الأعمال المتبقية.

- تسهيل المراقبة القضائية للقضايا المحولة وإنفاذ الأحكام في إفريقيا وأوروبا على آلية الأعمال المتبقية.
- توفير توفير الرقابة الإشرافية على مركز الاحتجاز التابع للأمم المتحدة وتقديم التوجيه إلى قلم المحكمة بشأن السياسات والإجراءات وظروف الاحتجاز الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.
- صياغة والإشراف على صياغة طلبات المراجعة القضائية لقرارات قلم المحكمة المتعلقة بتقييم العوز، والحقوق اثناء الاحتجاز، وأتعاب محامي الدفاع، وغير ذلك من الانتهاكات المزعومة للسلطة الإدارية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.
- الاتصال مع الأوساط الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضحايا والمجتمع الدولي الأوسع بشأن عمل آلية الأعمال المتبقية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- العمل كجهة تنسيق الشؤون الجنسانية ونقطة اتصال في شؤون الاستغلال والانتهاك الجنسيين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية الأعمال المتبقية.
- العمل ضمن في الفريق الاستشاري المكلف بتقديم المشورة إلى الرئيس والمسجل بشأن المسائل المتعلقة بمحامي الدفاع عن آلية الأعمال المتبقية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- منصب الرئيس المناوب لمجلس مراجعة لجنة التفاوض المشتركة لآلية الأعمال المتبقية.
- منصب رئيس اللجنة الاستشارية لمركز سراييفو للمعلومات التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- بصياغة ومراجعة مسودات التقارير المرفوعة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن وآلية الأعمال المتبقية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي، هولندا

- تموز/يوليه 2004 – تشرين الثاني/نوفمبر 2015، رئيسة الديوان/مستشارة قانونية رئيسية:
  - ازدوجت وظيفتي بصفتي رئيسة المكتب/مستشار قانوني رئيسي لآلية الأعمال المتبقية مع منصب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد بدء مهامها في 1 تموز/يوليه 2012 و1 تموز/يوليه 2013 على التوالي، وتنفيذ جميع الوظائف المحددة أعلاه للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
  - قيادة وتنسيق وضع المفاهيم وبناء المؤسسات لآلية الأعمال المتبقية وصياغة جميع الأدوات التنظيمية والإشراف على المؤسسة الجديدة.
  - الإشراف على تطوير مشاريع إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجمع الأموال لها وتنفيذها.

- تقديم مفهوم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتمثيلها في مجلس إدارة مشروع العدالة في جرائم الحرب، وهي مبادرة تم تمويلها بملايين الدولارات تهدف إلى بناء القدرات القضائية الوطنية في الفصل في قضايا جرائم الحرب.
- الإشراف على أحداث الاتصالات والعلاقات الخارجية وتطويرها وإدارتها مع مجموعات الضحايا لزيادة الوعي والفهم لانتقال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى آلية الأعمال المتبقية.
- الاتصال بالأوساط الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي الأوسع بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دعم مبادرات العدالة الانتقالية الوطنية للحقيقة والشفافية مثل إنشاء دوائر مخصصة لجرائم الحرب وبرامج جبر الضرر ومراكز للمعلومات والذاكرة.
- عضو في الفريق التأديبي الذي يفصل في دعاوى سوء السلوك من قبل محام يمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- عضو في لجنة نقض تقييم الأداء، حيث أصدر قرارات بشأن مزاعم الظلم الإجرائي في مراجعات الأداء.

- شباط/فبراير 2010 - شباط/فبراير 2011 نائبة رئيس الدوائر:
- وظيفة مزدوجة، رئيسة الديوان/ مستشارة قانونية رئيسية.
- الإشراف على سير عمل الدوائر وتنسيقه بشكل عام.
- توفير الدعم القانوني للمحاكمات والاستئنافات للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والإشراف عليه.
- تصوّر احتياجات الميزانية والتفاوض بشأن مخصصات الميزانية الإضافية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- تمثيل الدوائر في اجتماعات عبر الأجهزة.
- إدارة أداء 70 موظفا والإشراف عليهم.

- تشرين الأول/أكتوبر 2003 – تموز/يوليه 2004، نائبة رئيس ديوان:
- مستشارة قانونية وسياسية أقدم للرئيس مع المسؤولية الأساسية عن إدارة وتسيير جميع الإجراءات القضائية التي يترأسها الرئيس والإشراف على عمل الدوائر وإدارتها بوجه عامّ.

- شباط/فبراير 2001 - تشرين الأول/أكتوبر 2003، موظف قانوني معاون:

- مستشارة قانونية لقاضٍ وإدارة الإجراءات التمهيدية وإجراءات المحاكمة.
- صياغة الآراء والقرارات والأحكام.

بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، بريشتينا، كوسوفو

سبتمبر 2002 - مارس 2003 ، موظف قانوني ، وزارة العدل: الحقوقيين الدوليين المدربين على التطبيق المحلي للعمل الإنساني الدولي
القانون ضمن الإطار القانوني للقانون المدني المحلي لكوسوفو. مساعدة المدعين الدوليين في إعداد وتقديم جرائم الحرب
قضايا للمحاكمة في اختصاص القانون المدني لكوسوفو. مكتب محامي التاج ، جنوب أستراليا ، أستراليا أبريل 1999 - سبتمبر 1999 ، محامي لدى محامي التاج: عمل مستشارًا قانونيًا بشأن القضايا الدستورية.
المحاضرات والعروض التقديمية
محاضر خبير ومتحدث مميز منسق مشارك ، المعونة القانونية الأفريقية ، نهج يراعي الفوارق بين الجنسين لتوجيه لجنة التنسيق الدولية
قضاة وقضاة المحاكم والهيئات القضائية الدولية (مستمر). عمل كمتحدث متميز في الأحداث التي عقدت بالتزامن مع الجلسات المتتالية لـ
جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية ، تتناول الموضوعات
مثل وضع استراتيجية شاملة لإنجاز الوضع للمحكمة الجنائية الدولية ،
طرق المسؤولية في المحاكم الجنائية الدولية ، وقياس كفاءة
المحاكم الجنائية الدولية ، والميزنة التي تراعي الفوارق بين الجنسين ومعاملة القضايا الجنسية و
الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي. المنشورات والمؤهلات المهنية

9- السيدة روزيت موزيجو - موريسون (أوغندا)
موجز الخبرة ذات الصلة

تجعلني خبرتي القضائية والقانونية والاتصالات والإدارية والدبلوماسية والإدارية، التي امتدت على مدى 26 عامًا في النظم المشتركة للأمم المتحدة، المرشح المثالي لمنصب المسجل - شخص يضمن استمرار المحكمة في الوفاء بولايتها؛ ويحافظ على سمعته العالمية من التميز والموثوقية؛ وتنفيذ ولايتها. لديّ سجل حافل بالنجاح في إنشاء آليات قانونية إدارية دولية؛ وهياكل تنظيمية وبروتوكولات وسياسات؛ وبرامج تدعم وتكمل مكتب المسجل.

بصفتي موظفة قانونية في المكتب المباشر للمسجّل، كنت جزءًا من الفريق الرائد في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا، وقُدت لاحقًا بإنشاء مكتب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في لاهاي، ومكتب المحكمة الخاصة لسيراليون في لاهاي ومكنتهما من العمل بكفاءة، وفقًا لولاية كل منهما. وكنت جزءًا من فريق التفاوض بشأن رسائل التبادل واعتمادها لاحتياجات المحكمة، المؤدّية إلى إبرام اتفاقات البلد المضيف واتفاقات مقدمي الخدمات. وهذه الخبرة و20 عامًا من تمثيل المسجل والعمل مع البلد المضيف أمر حيوي لدور المسجل.

لقد ساهمت بشكل كبير في تطوير إدارة المحكمة، وتدبير المحكمة، بعد أن قمت بصياغة بروتوكولات رائدة لإدارة المحكمة وتوجيهات الممارسة. بصفتي ممثل المسجل لمدة 17 عامًا، مثلت المسجل في المحكمة؛ وإدارة جميع شؤون قلم المحكمة، بما في ذلك؛ الموارد البشرية والتوظيف والميزنة وإدارة الموارد وترتيبات التعاون المتفاوض عليها مع الدولة المضيفة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقديم الخدمات. وقد برعت في تقديم الدعم لقضاة دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأُثنيَ عليّ ذلك.

لقد أنشأت وصممت، من الأساس، آليات وبروتوكولات لدعم وحماية الشهود/ الضحايا رائدة، وتفاوضت بشأن اتفاقات تعاون رائدة بشأن حركة الشهود، ونقلهم ودعمهم أثناء وبعد الإدلاء بالشهادة، والتي أصبحت منذ ذلك الحين المعتمدة في المحاكم والهيئات القضائية الدولية.

كنت ضمن فريق التفاوض بشأن إنشاء أول مرفق احتجاز تابع للأمم المتحدة في أروشا، وعملت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لوضع قواعد تحكم احتجاز الأشخاص المتهمين في مرافق الأمم المتحدة. وقد تم ذلك إلى جانب تطوير خدمات محامي الدفاع، والخبرة الحيوية لدور المسجل.

بصفتي عضوًا في اللجنة الأولى للجرائم الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي، فإنني أحمل تجربة الدور في التحقيق ومنع التنمر والتحرش والاعتداء الجنسي والاستغلال في العمل وسأكون حريصًا على إنشاء مكتب أمين المظالم في المحكمة من أجل تقليل التقاضي المكلف للغاية.

بعد أن عملت في الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الأخرى على مر السنين، فإنني أتطلع إلى السياسة والممارسات الحالية للأمم المتحدة؛ بشأن الاتجاهات والتطورات الجديدة الناشئة (لا سيما فيما يتعلق بالولاية القانونية الأساسية للمكتب ومتطلبات الموارد البشرية)؛ وعلى الممارسات المبتكرة لتقييم مجد لفعالية البرامج الحالية للمؤسسة.

لقد مكنتني مهارات الاتصال والتنظيم من الرفع بصورة المنظمات التي عملت فيها وتعزيز سمعتها العالمية.

بيان المؤهلات

الكفاءات والمهارات

- خبير قانوني في القانون الدولي العام/الإنساني/الجنائي/حقوق الإنسان؛ ودراسات النوع الاجتماعي؛ وقضايا السلام والأمن.
- إنشاء المحاكم الجنائية الدولية/مدير المحاكم.
- خبير في النوع الاجتماعي ومحقق أول في الجرائم الجنسية والجنسانية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة/العدالة في الاستجابة السريعة.
- خبيرة في برامج دعم وحماية الضحايا/الشهود.
- على دراية بإيجاد آليات قانونية تمكن المنظمات الدولية من أداء مهامّها.
- مفاوضة ودبلوماسية وناجح ذو خبرة عالية.
- مديرة إدارية ذاة خبرة.
- إرشاد وتدريب المهنيين الآخرين، وخاصة النساء، للعمل في المنظمات الدولية.
- قائدة ممكّنة وممتازة في العمل كفرد ضمن فريق.
- من ذوي الخبرة في الإدارة في الأمم المتحدة ومدير الموارد البشرية.

المسار المهني (الخبرة المهني) نظرة عامة وموجز

أيلول/سبتمبر 2021 - حتى الآن: المدير؛ مبادرة تنمية مجتمع مازيما، جينجا، أوغندا/ألمير- هولندا:

- تطوير البرامج والمشاريع التي تهدف إلى زيادة مشاركة الفتيات والأمهات المراهقات والنساء الهادفة في الأنشطة الرسمية وغير الرسمية لتحسين الرفاهية.

- تعزيز مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار وتوليد الدخل الأنشطة والتخطيط وتمكينها اقتصادياً، وإنشاء
المؤسسات المراعية للنوع الاجتماعي المكافحة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تطوير آليات مستدامة لإنهاء الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تطوير برامج لتعزيز نهج يراعي الفوارق بين الجنسين لمنع ومكافحة التطرف العنيف.

2020-آب/ أغسطس 2021: مستشار قانوني، مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا:
- قمت بقيادة صياغة سياسة التراث الثقافي.
- تمثيل المدعي العام لتقديم أوراق في ندوات وموائد مستديرة رفيعة المستوى؛ الأمم المتحدة، الناتو.
- تنسيق تنفيذ السياسة الخاصة بالجرائم الجنسية والجنسانية.
- التفاوض بشأن اتفاقيات التعاون وصياغتها مع الدول الأطراف والأجهزة الأخرى التابعة للمحكمة.
- المساعدة في تنفيذ السياسة الخاصة بالجرائم ضد الأطفال أو التي تمس الأطفال.
- مراجعة العقود التجارية لتقديم الخدمة لضمان الالتزام القانوني بشروط الشراء وحماية المحكمة قانونًا من النزاعات وتضارُب المصالح.

2016-2021: مستشار قانوني. مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، قسم الاستشارات القانونية، لاهاي، هولندا:
- الخبرة القانونية التطبيقية لتحليل مسودات الإيحاطات والمذكرات.
- إجراء البحوث/التحقيقات القانونية، وصياغة أوراق الموقف بشأن القضايا المعقدة الناشئة.
- إعداد أوراق المؤتمر وتمثيل المدعي العام داخلياً وخارجياً.
- صياغة الملخصات/العروض التقديمية الشفوية والمكتوبة التي يقدمها المديرون في الأمم المتحدة.
- إلقاء محاضرات للجامعات والمجموعات والخبراء الزائرين.
- إعداد أوراق السياسات وكتيبات التشغيل.
- تدريب زملائه الموظفين وإعداد مواد تدريبية لمكتب المدعي العام.

- كمسؤولة عمليات؛ إدارة العمليات والميزانية واللوجستيات المتعلقة بالموظفين والشهود.
- التحقيق في حوادث سوء سلوك الموظفين وإدارة أموال المكاتب الميدانية.
- إدارة حماية الشهود، بما في ذلك تقييمات الضعف/التهديد/المخاطر.
- تنسيق النفقات التشغيلية والإشراف عليها؛ كتابة تقارير المصروفات وإعداد الموازنات.
- إعداد كتيبات وإجراءات التشغيل القياسية وغيرها من المواد التشغيلية الهامة.

- 2015-2000: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، موظفة قانونية، لاهاي، هولندا:
- إنشاء مكتب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في لاهاي (مركز العمل)، من الأساس.
- إنشاء وإدارة جميع وظائف قلم المحكمة، بما في ذلك جميع الأدوار القضائية والإدارية؛ وأقسام الموارد البشرية؛ ودعم وحماية الشهود/الضحايا؛ موحامي الدفاع وإدارة مرافق الاحتجاز؛ وخدمات اللغة والعلاقات الخارجية.
- العمل كمركز تنسيق جميع جوانب عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- تنسيق كافة خدمات الدعم القانوني والإداري لدائرة الاستئناف مع وزارات حكومة البلد المضيف وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.
- إنشاء آليات للتعاون الدولي والتفاوض بشأن البروتوكولات مع الدولة المضيفة.
- التفاوض بشأن اتفاقيات التعاون وصياغتها لعمل المحكمة في أوروبا وكندا وأمريكا الشمالية.
- تمثيل رئيس قلم المحكمة كمنسق لإدارة شؤون المحكمة؛ توجيهات الممارسة المعدة وطلبات التسجيل؛ ترؤُّس إفادات الشهود؛ ترؤُّس إجراءات شهادة إفادة الشهود.
- أجرى بحثا في القانون الجنائي الدولي والأحكام ذات الصلة بعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- الإشراف على عمليات التوظيف والاضطلاع بها، وأداء جميع جوانب الموارد البشرية لمكتب لاهاي.
- بحث وإعداد الإحاطات والمذكرات القانونية. وغيرها من الوثائق الإدارية/القانونية.
- مرافعة أمام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.
- إعداد ودعم الجلسة العامة للقضاة.

- 2000-1997: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المكتب المباشر للمسجل:
- مساعدة خاصة للمسجل.
- دور فعال في إنشاء مركز العمل.

- صياغة المذكرات الشفوية، واتفاقيات التعاون، واتفاقيات البلد المضيف/خطابات التبادل.
- صاغت البروتوكولات الرائدة بشأن إدارة الشهود فيما يتعلق بحقوق الضحايا الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وضع أحكام لسداد الأجور المفقودة للشهود والضحايا الذين يمثلون أمام المحكمة.
- صياغة وتمثيل رئيس قلم المحكمة خلال المفاوضات المتعلقة بمذكرات التفاهم بشأن تنقل ونقل الشهود، وقضاء الأحكام الصادرة بحق المحكوم عليهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- إجراء تحقيقات أولية في مزاعم سوء السلوك وتقديم تقارير إلى المسجل لمساعدته في عمليات اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت حالات السلوك تستدعي إجراء تحقيق كامل.
- مساعدة المسجل في إعداد ومراجعة فئة كبيرة من الوثائق بما في ذلك صياغة المراسلات إلى مكتب الشؤون القانونية؛ لكبار المسؤولين من الدول الأعضاء؛ وكلمات؛ تقارير؛ سياسات؛ بيانات صحفية والكلمات الرئيسية للمؤتمرات الدولية، والإشراف عليها.
- إعداد مسودات الردود والمذكرات نيابة عن المسجل فيما يتعلق بمسائل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أمام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.
- العمل مقررة رسمية لجميع الجلسات العامة للقضاة، وتسجيل المحاضر وتنفيذ جميع الأنشطة الإدارية ذات الصلة (1997 إلى 2000 و2012 إلى 2015).
- إجراء بحوث وصياغة مذكرات مكتوبة ومذكرات حول المسائل القانونية المعقدة الناشئة المتعلقة بالقضايا التي تتطلب استجابة من المسجل.
- تمثيل المسجل في مجلس التعيين والترقية 1997 - 2000.
- تمثيل المسجل في الندوات والاجتماعات الرسمية والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك اللجان التحضيرية ومؤتمر روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. نسق برنامج التدريب الداخلي/الموظفين دون مقابل/برامج الموظفين الفنيين المبتدئين نيابة عن المسجل.
- التفاوض على الاتفاقات مع الدولتين المضيفتين لتنزانيا ورواندا مع مقدمي الخدمات، مثل شركات الطيران.
- تمثيل المسجل في لجنة القواعد وكان جزءًا من المجموعة التي صاغت توجيهات ممارسة قلم المحكمة ودليل إدارة المحكمة.
- 1996-1997: موظف قانوني/وحدة دعم الضحايا الشهود: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا:

- إنشاء وتأسيس أول وحدة لحماية ودعم الشهود/الضحايا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الأساس.
- اختيار وتعيين وتدريب المجموعة الأولية من مساعدي دعم الشهود وضباط الحماية: إنشاء الوظائف وكتابة تصنيف الوظائف وإجراء استطلاعات الرأي؛ متابعة هذه المهام برفعها للتصنيف والوفاء بالإجراءات المتعلقة بنظام الأمم المتحدة القائم.
- تنسيق إنشاء البيوت الآمنة.
- تقديم المشورة والتوجيهات الاستراتيجية للمسجل فيما يتعلق بجميع الخدمات المتعلقة بالشهود والضحايا الذين يمثلون أمام المحكمة، بما في ذلك وضع السياسات ووضع إجراءات تشغيل موحدة؛ تعريف حقوق الشهود/الضحايا، التي تضمنت تحديد مزاياهم وتحديد مسؤوليات الشهود والضحايا.
- الاتصال بسلطات البلد المضيف والتفاوض على بروتوكولات/اتفاقات التعاون على إدارة وتنقل الشهود والضحايا، بما في ذلك التنازلات عن إجراءات الهجرة وتوفير الحماية للبيوت الآمنة وللانتقال من المحكمة وإليها.
- الريادة في وضع السياسات والأحكام الدولية لصكوك حقوق الإنسان لترجمتها إلى تطبيقات عملية لصالح الشهود والضحايا.
- صياغة ومراجعة وتنقيح إجراءات تشغيل معيارية، حسب الاقتضاء، تهدف إلى دعم تدابير الحماية المعمول بها، وهي مبادرة جديدة وغير مسبوقة.
- تمثيل قلم المحكمة في المحكمة في المسائل المتعلقة بقسم دعم الضحايا والشهود؛ وصياغة وإعداد الاقتراحات والملخصات والمذكرات القانونية لتقديم الطلبات المتعلقة بقضايا بقسم دعم الضحايا والشهود؛ وتنسيق وضمان تنفيذ تدابير الحماية التي أصدرتها المحكمة.

- 1995-1996: موظف قانوني مساعد/محقق: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا:
- العمل كجزء من فريق الادعاء الرائد في كيغالي، الذي رفع القضايا الرائدة.
- إعداد لوائح الاتهام والدفاع عنها أمام لجنة المراجعة قبل تقديمها.
- تمثيل المدعي العام في قضية المدعي العام ضد جان بول أكاييسو؛ ومحاكمات المدعي ضد جورج أندرسون.
- مقابلات مع الشهود وجمع الأدلة.
- البحوث القانونية، وإعداد العرائض، والرد على مذكرات الدفاع، والمذكرات القانونية، والبحث في مختلف عناصر الجرائم.
- عضو في اللجنة الأولى للعنف الجنسي لملاحقة الجرائم الجنسية.

- اختيارها وإعدادها وتمثيلها للمدعي العام في القضيتين الأوليين ودعم حركة جميع شهود الإثبات في القضايا الأربع الأولى في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- صياغة ومراجعة الإيداعات والموجزات قبل عرضها على الدوائر أو على قلم المحكمة.
- إعطاء الأولوية للتحقيق وتجميع الأدلة على الجرائم الجنسية والجرائم ضد الأطفال.
- المساهمة في رعاية بيئة مواتية لرفاهية الموظفين في "مركز عمل دون اصطحاب الأسرة ".
- تصميم وإنشاء أول برنامج لدعم الشهود/الضحايا، لشهود مكتب المدعي العام والضحايا، بما في ذلك التفاوض بشأن تحركاتهم والتنازل عن إجراءات الهجرة مع البلد المضيف.

- 1988-1995: مسؤول برنامج حقوق الإنسان/نائب المدير: مكتب التخطيط والتنمية والتأهيل التابع للكنيسة الأوغندية:
- انتداب عن المدير فيما يتعلق بالتدريب/إدارة شؤون الموظفين والتطوير التنظيمي، وبالتالي ضمان كفاءة 35 موظفًا.
- إثبات مهارات مفاهيمية وتحليلية قوية في تطوير برنامج للمساعدة في حل النزاعات في أمة مقسمة. وقيادة تدريب كبار مسؤولي الكنيسة، بمن فيهم الأساقفة ورفاقهم عن الوعي بحقوق الإنسان وتحرير المرأة.
- بحث وإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وإعداد تقارير تحدت السلطات الحكومية؛ وعرض مساعدة قانونية مجانية لمن هم أقل حظًا (معظمهم من النساء والأطفال الفقراء جدًا).
- الإشراف على إدارة جميع مشاريع التدريب الممولة داخل الكنيسة الأنجليكانية في أوغندا.
- المشاركة في تقييم البرنامج القطري العشري لتقييم فعالية الشراكات المركزية للمساعدة الإنمائية.

- القروض قصيرة الأجل الأخرى ذات الصلة/الانتداب المؤقت لوكالات الأمم المتحدة الأخرى من 2006 إلى 2008 ومن 2010 إلى 2012

- ترؤس التحقيقات في العنف القائم على النوع الاجتماعي للجنة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا.

- إعداد خطط التحقيق؛ الاتصال بالمنظمات غير الحكومية الأخرى والوكالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى لتحديد الشهود والضحايا المحتملين.
- إجراء تحقيقات، وتسجيل إفادات الشهود، وإعداد التقارير عن أوضاع اللاجئين وغيرهم من المستضعفين.
- تحديد احتياجات الشهود والضحايا وآليات دعم الضحايا محلياً ودولياً.
- توفير دعم الشهود/التدريب على الحماية لموظفي اللجنة.
- المساهمة بمدخلات حاسمة في التقرير النهائي للجنة التحقيق بشأن نتائج التحقيقات.
- تدريب محققين آخرين على تقنيات المقابلة؛ إجراء تحليلات المخاطر الأمنية، والتهديدات، وحالات الضعف، والتحليلات الظرفية لغرض التطوير المناسب لآليات الحماية والدعم للشهود وضحايا الجرائم.
- إعداد برنامج دعم/حماية الشهود والضحايا.

خبيرة في شؤون الشهود: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2010

- عملت كعضو لجنة معنية بأزمة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (معار من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).
- إنشاء برنامج لدعم وحماية الشهود/الضحايا/المبلغين عن المخالفات للموظفين واللاجئين المتعاونين مع مكتب المفتش العام بشأن التحقيق المتعلق بالاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي.
- إجراء تحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون مع اللاجئين في شرق الكونغو وغرب رواندا.
- إجراء تقييمات أمنية للضحايا والشهود وتقديم توصيات لتقديم الدعم والحماية المناسبين من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- إقامة اتصالات محلية ودولية للشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ برنامج الدعم والحماية.

المحكمة الخاصة لسيراليون، من 2006 إلى 2008

- إنشاء مركز عمل في لاهاي لمحاكمة تشارلز تيلور (مُعار من المكتب الميداني للمحكمة الخاصة لسيراليون).

- إنشاء قلم المحكمة وإدارته؛ التفاوض على، وإبرام اتفاقات الدولة المضيفة مع الحكومة الهولندية؛ وصياغة الترتيبات الداخلية المتعلقة بتنقلات القضاة والموظفين والشهود وجميع أنشطة المحكمة مع بلدان بينيلوكس والمحكمة الجنائية الدولية.

تدريب في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي، هولندا، 1995

- كاتبة قانونية/متدربة لدى مكتب المدعي العام.

تدريب مع منظمة Survival International، لندن، المملكة المتحدة، 1994

- متدرب قانوني.

المؤهلات التعليمية واللغوية

- مرشحة لنيل درجة الدكتوراه (قيد الإنجاز)، قانون حقوق الإنسان، جامعة أيرلندا الوطنية، المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان، غالواي.
- ماجستير في القانون، 1994، القانون الدولي لحقوق الإنسان، بدرجة امتياز، جامعة نوتردام، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الآداب، 1993، دراسات السلام الدولية، جامعة نوتردام، الولايات المتحدة الأمريكية.
- إجازة في الحقوق، 1998، بكالوريوس في القانون، جامعة ماكيريري، كمبالا، أوغندا.

الجوائز

- جائزة الخريجين المتميزين (2011)، جامعة نوتردام للمساهمات في بناء السلام وحقوق الإنسان.
- حاصلة على منحة مؤسسة فورد (1993).
- باحثة سلام دولي، معهد جوان كروك للدراسات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية (1992).
- حاصلة على منحة بوسوجا للإدارة المحلية للمتفوقين (1975).

اللغات

- اللغة الإنجليزية: مهارات ممتازة كتابية وشفوية.
-الفرنسية: المستوى 7، باء 2

10- السيد إبراهيم جيمس بام (نيجيريا)
موجز الخبرة ذات الصلة

في منصبي الحالي كمدير رائد ورئيس وحدة النزاهة المستقلة في الصندوق الأخضر للمناخ منذ عام 2016، أتحمل مسؤولية حماية 37 مليار دولار إجمالي قيمة محفظة المؤسسة، تدار من خلال 103 جهة معتمدة، في 158 مشروع عبر 176 دولة نامية. لقد عينت موظفين ووضعت خطط العمل والميزانيات سنوياً، وناقشتها أمام لجنة الميزانية ولجنة الأخلاقيات ومراجعة الحسابات، والمجلس الكامل للصندوق الأخضر للمناخ. ووضعت إطارًا لسياسة النزاهة لحماية عمليات الصندوق الأخضر للمناخ، وكذلك تنفيذ السياسات المتعلقة بالأخلاقيات وتضارب المصالح. وشاركت في تصميم آلية التظلم الداخلية للصندوق. كما أنني أنشأت وحدة تدريبية بشأن إدارة مخاطر الاحتيال في المشتريات في عمليات الصندوق الأخضر للمناخ. وأسست العمل التشغيلي في العلاقات وصعت مذكرات التفاهم مع أكثر من أربعين مكتب تحقيقات في المؤسسات النظيرة، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف. كما أقمت شراكات استراتيجية وأنشأت شبكات نظراء حول حماية المسائل الحرجة.

من عام 2005 إلى عام 2012، عملت كمحلل مسلعد، ولاحقًا كمحقق ومنسق المحاكمة في قسم التحقيقات بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، حيث قُمت بصفتي عضوًا أقدم في فريق التحقيق، بقيادة قادت التحقيق في القضايا المعقدة ودعم عرض القضايا على القضاة. وقمت بقيادة تعاونًا مكثفًا مع وكالات الاستخبارات وإنفاذ القانون، والسلطات العسكرية والمدنية للدول الأعضاء، وإجراء أنشطة التحقيق في ولايات قضائية متعددة لكل من القانون المدني والقانون العام. وكان جزء كبير من مسؤولياتي يتمثل في إقامة تعاون مع الدول وكذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بعمل مكتب المدّعي العامّ (المكتب). وشمل ذلك أيضًا العمل بشكل وثيق مع الزملاء في قلم المحكمة، ومحامي الدفاع ومحامي الادعاء في التعامل مع الضحايا والشهود، والتأكد من ملاءمة تمثيلهم القانوني.

بصفتي كبير مسؤولي التحقيق في بنك التنمية الأفريقي 2012-2015، كنت مسؤولا عن ضمان حماية الأصول الخطرة للبنك البالغة 18 مليار دولار. وقد طورت ملف خطة العمل والميزانية السنوية لشعبة التحقيقات، والتفاوض بشأن مستلزمات الموارد مع إدارة

الميزانية وصياغة وعرض الموازنات وخطط العمل لاعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك. كما قمت بإدارة فريق من عشرة محققين وثلاثة موظفين دعم.
وبصفتي محققًا مقيمًا/قائد فريق التحقيق في قسم التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب
السودان (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان) 2015-2016، كنت جزءًا من فريق يتحمل مسؤولية متزامنة لثلاث
بعثات تابعة للأمم المتحدة، يبلغ فيها إجمالي حجم القوى العاملة حوالي 52000 فردا وميزانية تقديرية بنحو 3.3 مليار دولار.

إجمالاً، خبرتي الواسعة في العدالة الدولية والجنائية والقانون الإداري، والتحقيقات في الاحتيال المالي والمشتريات، وتحليل الجريمة وإدارة مخاطر الاحتيال، المكتسبة في أكثر من واحد وعشرين عامًا من الخبرة الاستثنائية في المؤسسات الوطنية والدولية، تزودني بمجموعة مهارات فريدة لا تقدر بثمن في سياق الإدارة المؤسسية والرقابة الداخلية. وهذا ما تؤكده ثقافتي العليا في السياسة الاجتماعية وعلم الجريمة ومنع الجريمة والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والمعرفة العميقة لقواعد وإجراءات المؤسسات الدولية العامة، وأخلاقيات الخدمة المدنية الدولية العامة. لذلك يشرفني أن أتقدم لمنصب رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

موجز الخبرة المهنية

محامي دولي ومحقق جنائي بارع، يتمتع بخبرة قيادية قوية وتخصص في التحقيق في الجرائم الجماعية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك الاحتيال والجرائم المالية، ولديه خبرة واسعة في التحقيقات الإدارية والجنائية في ولايات قضائية متعددة حول العالم، نيابة عن مكاتب التحقيق الوطنية والدولية. يبرع في استخدام أدوات التحليل والتصور وإدارة الأدلة مثل i2Analyst Notebook وCaseMap وRingTail وGoCase. ويتمتع بقدرات شفوية وعرضية ممتازة، بالإضافة إلى مهارات عددية وتفسيرية عالية الكفاءة. ويعمل جيدًا تحت ضغط عالٍ وبمواعيد زمنية قصيرة ويتلاءم الفرق المتعددة الجنسيات والثقافات.

الخبرة المهنية

- تشرين الثاني/نوفمبر 2016 - حتى الآن: رئيس وحدة النزاهة المستقلة؛ صندوق المناخ الأخضر، سونغدو، جمهورية كوريا:

- إنشاء وقيادة وإدارة وحدة النزاهة المستقلة، بما في ذلك سلطة تحديد المواعيد النهائية وإدارة موظفي الوحدة.

- التحقيق في الحوادث الجسيمة لانتهاكات النزاهة، بما في ذلك سوء السلوك، والمضايقة والاحتيال والفساد، التي تمسّ أي نشاط من أنشطة الصندوق (بما في ذلك إجراءات موظفيه)، ومشتريات الصندوق المؤسسية، والأنشطة (بما في ذلك
المشاريع والبرامج) باستخدام موارد الصندوق بشكل مباشر أو غير مباشر.

- وضع السياسات والإجراءات والضوابط للحدّ من إمكانيات انتهاك النزاهة مكافحة الفساد وتمويل الإرهاب في أنشطة الصندوق.

- تطوير أداة مبتكرة لتحليل بيانات التعلم الآلي لاكتشاف المخاطر التي تهدد النزاهة في محفظة مشاريع الصندوق التي تزيد على 33 مليار دولار أمريكي في 197 دولة.

- حزيران/يونيه 2015 - تشرين الأول/أكتوبر 2016: محقق مقيم، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع اعتماد متزامن لدى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي؛ ومكتب خدمات الرقابة الداخلية (مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قسم التحقيقات)، الأمم المتحدة، جوبا:

- تحقيقات، في الاستغلال والانتهاك الجنسيين المعقدين والمشتريات وسوء السلوك وفي الاحتيال، تشمل ثلاث بعثات ميدانية للأمم المتحدة في جنوب السودان، أبيي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

- نائب رئيس فريق التحقيق في الاعتداء الجنسي الذي أجرى أكبر عدد على الإطلاق من التحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبتها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تاريخ الأمم المتحدة، في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2016.

- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لإدارة المخاطر قابلة للبحث في إيكسيل (Microsoft Excel)، كمستودع للمعلومات وكأداة تحليل "لرسم خرائط النقاط الساخنة"، وكذلك للتحليل التنبئي والوصف.

- نيسان/أبريل 2012 – نيسان/أبريل 2015: رئيس التحقيقات؛ قسم النزاهة ومكافحة الفساد، بنك التنمية الأفريقي، تونس/أبيدجان:

- قيادة وإدارة فريق من أحد عشر محققًا من تخصصات مختلفة في التحقيقات في الجرائم المالية والاحتيال والمشتريات والفساد. وإجراء أكثر قضايا الاحتيال والفساد تعقيدًا

وحساسية تتعلق بالمشاريع التي يمولها بنك التنمية الأفريقي أو تنطوي على سوء سلوك خطير، مثل التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة وإساءة استخدام موارد البنك.

- إعداد برنامج العمل السنوي، وإدارة ميزانية التحقيقات (بإشراف المدير)، والتنسيق مع إدارات البنك الأخرى، وإقامة التعاون مع مؤسسات المساءلة الإقليمية والوطنية.

- كانون الأول/ديسمبر 2005 – آذار/مارس 2012: محلل ومحقق/منسق الجلسات، مكتب المدعي العام (المكتب)، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي:

- قيادة فريق التحقيق في حالة دارفور؛ أجرى أكثر من خمسين مقابلة مع الضحايا والمشتبه فيهم والخبراء والشهود الآخرين في أجزاء مختلفة من العالم وأنتج أكثر من عشرين تقريرًا تحليليًا حول مختلف المجالات المواضيعية ذات الصلة بالتحقيقات، إلى جانب المساعدات السمعية والبصرية باستخدام مختلف برمجيات التحليلات.

- الاستعانة بمصادر وسطاء مهمين وإدارتهم كقنوات للوصول إلى شهود مهمّين، وإدارة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ذات المصداقية التي وفرت روابط مهمة للشهود ومصادر أدلة أخرى.

- مسؤول عن معارف مكتب المدعي العام حول الجماعات المتمردة في دارفور وشرق تشاد، وتطوير تلك المعرفة. قيادة التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الجماعات المتمردة في دارفور والتي كانت أول قضية يرفعها المدعي العام في حالة دارفور.

- أيلول/سبتمبر 2005 – تشرين الثاني/نوفمبر 2005: منسق البرنامج؛ برنامج للمساءلة والشفافية؛ نيجيريا، أبوجا:

- تنسيق عملية طلب العروض والاختيار لمتلقي منح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي يديرها المشروع.

- تطوير خطة العمل والميزانية السنوية للأنشطة، وضمان تنفيذ أنشطة برنامج التدريب في الوقت المناسب، فضلاً عن تكييف ووضع كتيبات تدريبية للخبراء للاستشاريين المحليّين.

- إجراء بحوث في السياسات، والتحليل والتوثيق لدعم أنشطة المشروع، ووضع خطة طويلة الأجل لدعم الدعوة لتوجيه المساعدة التقنية المستمرة لأنشطة المشروع.

- تموز/يوليه 2001 – أيلول/سبتمبر 2005: كبير المسؤولين القانونيين. اللجنة المستقلة المعنية بمكافحة الممارسات الفاسدة والجرائم الأخرى ذات الصلة، أبوجا:

- إجراء تحقيقات حساسة رفيعة المستوى في الفساد في القطاع العام.

- رئيس الوحدة الخاصة في مكتب الرئيس المسؤول عن التحقيقات الحساسة، والاتصال بشركاء التنمية الدوليين والمجتمع المدن، والتفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية، والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير الموظفين.

- تمثيل نيجيريا كمندوب رئيسي في اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الفساد في أديس أبابا في عام 2001، واللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فيينا، 2001- 2002.

- نيسان/أبريل 2000 – تموز/يوليه 2001: مساعد قانوني خاص؛ لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، أبوجا ("Oputa Panel"):

- إجراء تحليل قانوني ووقائعي لأكثر من أربعمائة دعوى في شأن انتهاكات حقوق الإنسان من أجل تصنيف الادعاءات، وإجراء تحقق أولي من الوقائع، وتحديد الجناة المزعومين، وتقديم توصية عن خطة التحقيق.

- تنظيم أفرقة التحقيق وقيادة التحقيقات الإجرائية للتحقّق من الادعاءات الواردة في االدعاوى وعرض نتائج التحقيق على اللجنة في جلساتها العلنية.

- المساعدة في تقديم الدعم القانوني واللوجستي لتنظيم الجلسات العامة التي تعقدها الجنة، وتنظيم القضايا اليومية للجلسات العامة.

- تشرين الأول/أكتوبر 1995 – نيسان/أبريل 2000: محامي أقدم؛ مكتب المحاماة (J. Y. Pam & Co.):

- بوصفه كبير المحامين، شارك في إعداد القضايا، وتحليل المطالبات والأدلة القانونية، وجمع أدلة النقض، وإعداد الشهود، واستجواب الشهود، وتقديم المرافعات.

- توفير الخدمات القانونية وخدمات السكرتارية للعملاء، بما في ذلك مؤسسة خيرية للقطاع الاجتماعي مسجلة بموجب قانون الوصي وتقدم خدمات خيرية.

- شباط/فبراير 1991 – تشرين الأوّل/أكتوبر 1995: مشرف أول. بنك كونتيننتال ميرشانت، نيجيريا (بي إل سي)، لاغوس:

- بصفته مشرفًا في قسم الائتمان والتسويق، مُكلّف بوظيفة تمويل التجارة كمسؤول علاقات في مكتب ائتمان الصادرات، وإدارة العلاقات مع عدد من عملاء التصدير، ومعالجة طلبات ائتمان الصادرات للعملاء من خلال إعداد الائتمان تقارير التسهيلات التي حللت جدوى الائتمان المقترح وفقًا للمعايير القياسية التي قام بفحص الربحية والإدارة، والسيولة وإمكانية تسويق الاقتراح. نالت ثناء الإدارة على الإدارة الجديرة بالثقة لحساب ضمان محلي بقيمة 1.5 مليون نيرة نيجيرية.

- معالجة طلبات الحصول على ائتمان تصدير إضافي وتخصيصات من النقد الأجنبي من خلال خطة ضمان ائتمان التصدير لبنك التصدير والاستيراد النيجيري (NEXIM) والبنك المركزي النيجيري على التوالي.

- أيلول/سبتمبر 1989 – شباط/فبراير 1991: محام مبتدئ. F. O. Fagbohungbe & Co. (مكتب محاماة)، لاغوس:

- بصفة مستشارًا مبتدئًا، قام بمعالجة الإحاطات في المرحلة الأولى للموكّلين الذين لديهم مسائل جنائية.

- معالجة مسائل إثبات الوصية أمام المحكمة العليا لقبول دعاوى الوصية وإصدار الرسائل الإدارية.

- صوغ عقود النقل والعقود القانونية المتعلقة بمعاملات الأراضي لكل من المعاملات التجارية وغير التجارية.

التعليم/التدريب

- ماجستير العلوم في سياسة العدالة الجنائية. كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (2005).

- درجة محامٍ ممارس؛ كلية الحقوق النيجيرية (1989).

- إجازة في القانون (برتبة الشرف)؛ جامعة جوس، نيجيريا.

الانتماءات والمهامّ

- عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الخارجية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- رئيس الفريق الاستشاري الخارجي المخصص لثقافة العمل في مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية، 2021.

- رئيس المؤتمر، ضيف المؤتمر التاسع عشر للمحققين الدوليين 2018.

- عضو المجلس الاستشاري للرابطة الأفريقية للقانون الدولي (آذار/مارس 2013- حتى الآن)

- خبير رئيسي لنيجيريا في لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة للتفاوض اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، أديس أبابا، إثيوبيا (تشرين الثاني/نوفمبر 2001 وأيلول/سبتمبر 2002).

- عضو لجنة التنسيق الوطنية لإصلاح قطاع العدل (كانون الأول/ديسمبر 2002 – تموز/يوليه 2004).
- رئيس الفريق القانوني ومندوب نيجيريا في لجنة الأمم المتحدة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيينا، النمسا (حزيران/يونيه-أيلول/سبتمبر 2003)

11- السيدة ماري إنغر توما (السويد)
موجز الخبرة المهنية

أنا حاليًا، ومنذ عام 2018، أعمل كخبيرة في الاتحاد الأوروبي عينتني دائرة العمل الخارجي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، في عملية المراقبة الدولية في ألبانيا، للإشراف على عملية التدقيق السياسي الحساسة للقضاة والمدعين العامين ومراقبتها بهدف إنشاء نظام عدالة خال من الفساد وعدم الكفاءة. وهذه العملية جزء لا يتجزأ وحيوي من انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي. في
هذا المنصب أقود فرقًا مختلطة من التحقيقات وأراقب الإجراءات المختلفة وأتخذ إجراءات مختلفة وفقًا لدستور ألبانيا.

قبل فترة عملي مع عملية المراقبة الدولية، عملت كقاضي جنائي تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في بريشتينا، كوسوفو، بصفة رئيسية بصفتي قاضيًا رئيسًا ولكن أيضًا بصفتي قاضيًا للتحقيق السابق وعضوًا في الهيئة. وعملت مع نظرائي المحليين في لجنة تنفيذية مختلطة من القضاة لضمان الفصل الصحيح في مختلف قضايا الجريمة المنظمة وجرائم الحرب وقضايا الفساد الشديدة الحساسية، وتنفيذ الأحكام بشكل صحيح. وكانت المحاكمة الرئيسية الأكثر شمولاً والتي نظرت فيها بصفتي رئيسًا للقاضي هي قضية فساد ضد نائب رئيس وزراء كوسوفو آنذاك وآخرين. بالإضافة إلى ذلك، شاركت في مساعدة السلطات القضائية في كوسوفو في سعيها لتطوير وتعزيز نظام عدالة مستقل ومتعدد الأعراق. قمت أيضًا بتوجيه ومراقبة زملائي المحليين بالإضافة إلى مشاركة مهاراتي وخبراتي في المناقشات بين الأقران. لقد أشرفت على فرق المحاكمة وقادتها من أجل ضمان إقامة العدل بشكل فعال والمحافظة عليه. وعملت أيضًا عند الطلب بصفتي النقطة المحورية للوحدة وكذلك رئيس مجلس الانضباط.

وقبل أن أتولى منصبي كقاضي جنائي في بعثة الاتحاد الأوروبي 1، عملت كمديرة لمعهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، في لوند، السويد. كنت أتولى المسؤولية الإدارية الشاملة لمنظمة متعددة الثقافات واسعة النطاق ممولة بشكل رئيسي من الأموال العامة من خلال وكالة التعاون للتنمية الدولية السويدية. ونفذ المعهد العديد من مشاريع وبرامج بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وسيادة القانون بالإضافة إلى برامج بحثية مختلفة. وتمت إدارة برامج بناء القدرات من قبل المقر الرئيسي للمعهد في لوند وحضور ميداني في عمان وكمبوديا والصين وإندونيسيا والأردن وكينيا وتركيا. واستهدفت البرامج الدولية

بشكل رئيسي وكالات الدولة مع إدارة أنظمة العدالة أو سلطات السجون. وكانت من ضمن مهامّي تخطيط ومبادرات برنامجية كبيرة بالإضافة إلى مسؤولية ضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبشكل فعال. كنت مسؤولاً عن التوظيف، وإدارة الميزانية، وتنسيق عمل المكاتب الميدانية، وجذب التمويل، وإعادة تنظيم المعهد، وإدخال وتنفيذ سياسات جديدة بما في ذلك إطار تحسين تحفيز الموظفين، وكنت مسؤولة عن سلامة المكاتب الميدانية الستة والمرافق، وأدرجت منصات اتصال جديدة تمامًا وصفحة ويب ومهام أخرى. وتمكنت من الحصول على تمويل مرضٍ طويل الأجل للمعهد. وتضمنت المسؤوليات التفاعلات المنتظمة مع الممثلين الدبلوماسيين رفيعي المستوى والحكومات والسفراء وأصحاب المصلحة بالإضافة إلى تمثيل المعهد في المؤتمرات الدولية وفي وسائل الإعلام العالمية.

وقبل فترة عملي مع معهد راؤول والنبرغ، عملت كقاضي استئناف دولي مكلف بقضايا جرائم الحرب الكبرى في البوسنة والهرسك في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك (محكمة مختلطة). ونفذت سياسات واستراتيجيات جديدة وكنت مسؤولاً عن القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، وبالتالي كنت مسؤولاً أيضًا عن أوامر القبض والاستدعاء للمثول وطلبات تجميد الأصول وجميع أشكال التعاون الأخرى المطلوبة مثل مختلف نقابات المحامين وضمان المساعدة القانونية المناسبة. وأشرفت على كل من الموظفين القانونيين والإداريين. وقبل تولي هذا المنصب، عملت كمدع عامّ في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، مع مسؤولية الإشراف على التحقيقات وفرق المحاكمة التي كانت تتألف من محققين ومحامين وخبراء في فرق تقنية مختلفة. كانت أهم قضية كلفت بها هي محاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش. من خلال العمل ضمن النظام الموحد للأمم المتحدة، تطلبت مسؤولياتي القيادية مهارات قيادية قوية واتصال وإدارة وبناء فريق فعال في المكتب وخارجه في الميدان. وكان من أهمّ مهامي تأمين سلامة الشهود الرئيسيين. وأثناء خدمتي كمدعي عام في السويد لفترة طويلة من الزمن، قبل تولي منصبي في لاهاي، كنت أتحمل المسؤولية الوحيدة للتحقيق وإصدار لائحة الاتهام وعرض القضايا الجنائية المختلفة في المحكمة على المستويين الابتدائي والاستئناف. وأدرت قوة الشرطة والمحققين في جميع التحقيقات والمحاكمات الرئيسية بطريقة ناجحة وفعالة.

بيان المؤهلات

الخبرة المهنية 1985- حتى الآن

- ديسمبر 2017 - حتى الآن: خبير الاتحاد الأوروبي.

أتولّى منصب خبير في الاتحاد الأوروبي، عينتني المفوضية الأوروبية (قسم العمل الخارجي الأوروبي)، بروكسل، في عملية المراقبة الدولية في ألبانيا، من أجل الإشراف على عملية التدقيق السياسي الحساسة

لأعضاء القضاء في جمهورية ألبانيا ومراقبتهم من أجل إرساء ثقة الجمهور في نظام عدالة خالٍ من الفساد وعدم الكفاءة. والعملية هي تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وجزء حيوي من إصلاح العدالة لانضمام ألبانيا إلى الاتحاد الأوروبي. أعمل مع ثمانية خبراء آخرين، منتشرين في تيرانا، ومع فريق دعم من المحامين والمحللين في فرق مختلطة. والهدف من ذلك هو الإشراف والمشاركة في عملية صنع القرار من قبل الهيئات الوطنية والمحكمة لفصل أو تأكيد القضاة والمدعين العامين في مناصبهم على أساس التحقيق في الموارد المالية وعناصر الكفاءة والتحقق من الخلفية. وقد وصلت العملية حتى الآن إلى نتيجة مرضية. وأقود فريقي في هذه العملية وأقدم تقريرًا إلى مجلس المراقبة الدولي الذي يتألف من ممثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

- 2014- 2017: قاضي جنائي دولي، بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو.

وكانت واجباتي بصفتي قاضية جنائية تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، في بريشتينا، كوسوفو، الاحتفاظ ببعض المسؤوليات التنفيذية من خلال العمل مع النظراء المحليين في هيئة مختلطة من القضاة لضمان التحقيق في قضايا جرائم الحرب والفساد والجريمة المنظمة والجرائم الجنائية الخطيرة الأخرى ومقاضاة مرتكبيها، تم الفصل فيها وتنفيذها. وكنت أترأس القضاة في معظم القضايا، وكذلك كنت قاضية الإجراءات التمهيدية وأحيانًا كعضو هيئة. وكانت القضية الجنائية الأكثر شمولاً التي نظرت فيها بصفتي رئيسًا للقاضي هي قضية الفساد الرفيعة المستوى المرفوعة ضد نائب رئيس الوزراء آنذاك في الحكومة.

وقد نجحت في إدارة وفصل وإدارة فرق من المحامين والموظفين الإداريين والإشراف عليها. وكانت من ضمن مهامّي إدارة القضايا بطريقة فعالة وعادلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر طلبات أوامر القبض، والاستدعاء للمثول أمام المحكمة، وطلبات تجميد الأصول، وتعيين محامي الدفاع، وإدارة المساعدة القانونية عند الضرورة، وإدارة السجلات، وإدارة خدمة الترجمة في المحاكمات الرئيسية وجلسات الإيقاف وجميع المسائل الإجرائية الأخرى للقضايا سواء كقاضي تمهيدي أو قاضي رئيس. بصرف النظر عن هذا، كنت أشارك بانتظام في مساعدة السلطات القضائية في كوسوفو في سعيها لتطوير وتعزيز نظام عدالة مستقل. وتضمنت هذه الواجبات أيضًا التوجيه والإرشاد للقضاة المحليين ومشاركة مهاراتي وخبراتي في المناقشات بين الأقران. وكنت أيضًا رئيس مجلس الانضباط في قضايا الموظفين الحساسة. كما عملت في أفرقة في مختلف القضايا المتعلقة بالفرع التنفيذي للبعثة، وعند الطلب عملت كنقطة محورية في القسم. ومن حين لآخر قمت بتدريس القانون الإنساني الدولي للقضاة الوطنيين بما في ذلك جرائم الحرب.

-2010-2014: مديرة معهد راؤول والنبرغ، السويد.

قبل فترة عملي مع البعثة، كوسوفو، عملت كمديرة لمنظمة حقوق الإنسان واسعة النطاق، معهد راؤول والنبرغ ومقره في لوند، السويد، مع ستة مكاتب ميدانية حول العالم. يتم تمويل المعهد بشكل أساسي من الأموال العامة من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وكنت أعمل تحت إشراف مجلس الأمناء والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. ونفذ المعهد العديد من برامج بناء القدرات والمشاريع البحثية في المجال سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واستهدفت البرامج الدولية بشكل رئيسي وكالات الدولة ضمن إدارة أنظمة العدالة في الدول النامية. وتم تنظيم الحضور الميداني في كمبوديا والصين وإندونيسيا والأردن وكينيا وتركيا. بصفتي المديرة كنت مسؤولة عن إدارة وتنظيم وإدارة جميع شؤون المعهد. وقد نجحت في إدارة الموارد البشرية من خلال توظيف موظفين جدد ومناصب في المعاهد، وقمت بإدارة الميزانية السنوية، وإدارة المكاتب الميدانية الستة، وسلامة وإدارة المرافق في كل من المقر والمكاتب الميدانية. وأدخلت سياسات جديدة، ووظائف جديدة لضمان وتطوير المعلومات الخاصة بعمل المعهد بما في ذلك استراتيجيات جمع التبرعات وسياسات التوعية. لقد ضمنت التعاون القضائي والإداري مع البلدان المضيفة للمكاتب المودعة الموجودة. كما نجحت في ضمان التمويل الآمن لمعهد الأموال العامة لفترة طويلة مقبلة، كما نجحت في اجتذاب المانحين لإنشاء منصب جديد كرئيس راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد تفاعلت أيضًا بشكل متكرر مع ممثلين دبلوماسيين رفيعي المستوى بما في ذلك السفراء ووزراء الخارجية ورؤساء الدول وكذلك مثلت المعهد في أنشطة التوعية بإلقاء عروض وخطابات في مختلف قارّات العالم.

خلال فترة عملي، نجحت في جذب تمويل جديد، ووظّفت عددًا كبيرًا من الموظفين الجدد، وافتتحت مكتبين ميدانيين جديدين، في عمان وبنوم بنه، وطوّرت مشاريع وبرامج جديدة وأدخلت أيضًا صفحة ويب وشعارًا جديدًا وجميع الإجراءات الأخرى التي كانت ضرورية للمضيّ قُدُماً بالمعهد. ومن حين لآخر كنت ألقي محاضرات في القانون الدولي الإنساني لقوات الجيش السويدي، وللطلاب والدبلوماسيين في جامعات مختلفة مثل جامعة بكين وغيرها من المعاهد والمنظمات. وألقيت خطابات في عدد من المؤتمرات الدولية أو في مناسبات محددة مثل الزيارات في الشرق الأوسط التي تنظمها الحكومة السويدية.

-2006-2010: قاضي الاستئناف الدولي لجرائم الحرب في دائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك، سراييفو.
عملت كقاضي استئناف دولي مكلف بقضايا جرائم الحرب وغيرها من القضايا واسعة النطاق في البوسنة والهرسك، سراييفو، في هيئات مختلطة مؤلفة من قضاة دوليين ومحليين. وركزت المحاكمات الرئيسية على قضايا جرائم الحرب المختلفة التي وقعت خلال حرب البلقان. بالإضافة إلى المسؤوليات القضائية داخل المحكمة، شاركت أيضًا في العملية الحساسة المتمثلة في إجراء إصلاحات السلطة القضائية، مما يمكنها من تلبية المعايير الدولية لسيادة القانون. وقد نجحت في تحليل المواقف السياسية والشخصية الحساسة والدخول في

حوار بناء مع أشخاص يمثلون مجموعة متنوعة من الخلفيات العرقية والدينية والسياسية وهو أمر ضروري من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه البلدان التي تمر بالنزاعات وما بعد الصراع. وخلال ولايتَيَّ كنت مسؤولاً عن القضايا التي أحيلت إلى غرفة جرائم الحرب من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة (محكمة يوغوسلافيا السابقة). كنت القاضية المسؤولة عن معالجة قضايا المحكمة وكذلك اتخاذ قرار بشأن طلب خاص من مكتب المدعي العام للمحكمة للتدابير الاستثنائية مثل تجميد الأصول وجميع المسائل الإجرائية الأخرى مثل تعيين محامي الدفاع، وبروتوكول المساعدة القانونية، والبت في طلب المدعي العام لمنح تدابير الحماية فيما يتعلق بالشهود الحساسين. وأثناء عملي في بيئة متنوعة ثقافيًا ومتعددة الأعراق، أشرفت على المسؤولين القانونيين وفوّضت المهام المتعلقة بالمحاكمات الرئيسية أو إجراءات الاستئناف. كما قدمت مفاهيم قانونية طبقتها المحكمة والتي كانت جديدة بالنسبة لقضاة الاستئناف في ذلك الوقت مثل العمل الإجرامي المشترك، واتفاقات الإقرار بالذنب أو استجواب الشهود ا بشكل دقيق. وكنت أتولى التنسيق أيضاً عندما

كانت القضايا تستلزم الاتصال بمكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وحلف شمال الأطلسي.

- 2001-2006: مدعي عام دولي/محامي الادعاء في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي.
بصفتي مدعيًا دوليًا في المحكمة الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، نجحت في إدارة العديد من فرق التحقيق والمحاكمات المعقدة والرفيعة المستوى في جرائم الحرب مثل التحقيق ضد سلوبودان ميلوسيفيتش أو قضية فوكوفار وقضايا أخرى. وأشرفت ونسقت فريقًا من المحققين والمحامين والمحللين والخبراء وموظفي الدعم من أجل أداء المهام الموكلة إلى الفرق بشكل فعال وفي الوقت المناسب وبنجاح. وأُدين جميع المتهمين بصورة ناجحة. ووجهت الأفرقة وأشرفت عليها، وقدمت القيادة الفنية وأشرفت على الأنشطة، وصاغت ونفذت استراتيجيات للأفرقة وصاغت الإجراءات المعمول بها وكذلك المواقف التي يتعين اتخاذها أمام الدوائر. وقد كان إلمامي بكل من أنظمة القانون المدني والقانون العام مفيداً بشكل خاص في إدارة القضايا بالإضافة إلى معرفتي بالقانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية والقانون الإنساني الدولي. ولدي معرفة عميقة بفهم أهمية الأدلة ومصداقيتها ومقبوليتها، لتطبيق جميع الوسائل الممكنة لحماية مشاركة الشهود في المحاكمة الرئيسية وتطبيق الحساسية المطلوبة للشهود أثناء مراحل التحقيق وأهمية الالتزام بالمواعيد النهائية في بيئة متشدّدة. وفي جميع الأوقات كان يجب التخطيط وتحديد الأولويات. تم اختياري أيضًا لتقديم المشورة القانونية للإدارة العليا لمكتب المدعي العام بما في ذلك رئيس هيئة الادعاء، بشأن مجموعة متنوعة من القضايا الموضوعية والإجرائية المعقدة للغاية أو الجديدة. وكنت أيضًا مسؤولة عن تنسيق وإدارة بعثات

الفريق في المجالات العادية في البلقان. وفي بعض الأحيان كنت أتفاعل مع محامي الدفاع ونقابات المحامين المناسبة وكذلك مع ممثلي الحكومات في المنطقة للوصول إلى الأدلة الحيوية في التحقيقات.

- 1985-2000: مدّع عامّ سويدي.

عملت لمدة خمسة عشر عامًا مدّع عامّ سويدي وطني، حيث عملت في مناطق مختلطة متعددة الثقافات بدرجات عالية في الجريمة. وبهذه الصفة، كنت مسؤولةً عن إدارة التحقيقات والمحاكمات الرئيسية وكذلك قضايا الحضانة في جميع مراحل القضايا الجنائية المعقدة. كما عملت كمستشارة رئيسية في الادعاء في كل من الدرجات الابتدائية والعليا. أثناء التحقيقات، قمت بإدارة جميع المحققين وأشرفت عليهم ووجهتهم. وقمت بالإشراف على أنشطة الفرق وصياغة أساليب العمل والإشراف على تنفيذها وتحليل الأدلة وتقديم المذكرات إلى الدوائر وتحديد إجراءات التحقيق المختلفة والبت في الاعتقالات والمفتشين وكافة الإجراءات الأخرى خلال التحقيق ومرحلة المحاكمة الرئيسية وكذلك المقاضاة وكتابة قرارات الاتهام. وشملت وظائف الادعاء الأخرى التفاعل المنتظم مع المحاكم ومحامي الدفاع وكذلك إعداد الإحاطات والمرافعات وجميع المسائل القانونية الأخرى ذات الصلة التي ستعرض على الدوائر. في بعض الأحيان، قمت أيضًا بتدريب ضباط شرطة أصغر سناً على كيفية إدارة التحقيقات الناجحة والمحاكمات الرئيسية. وخلال خدمتي كمدع عام وطني، بيّنت المهارة المطلوبة للوصول إلى الإدانات في جميع القضايا التي تم رفعها.

التعليم والتدريب المهني

- كلية الحقوق بجامعة لوند، السويد، ماجستير في القانون.
- ماجستير في حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، معهد راؤول والنبرغ، لوند، السويد.
- الأمن في مجال التعليم وإدارة الأزمات، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، السويد.
- التدريب على الأمن الميداني في محكمة يوغوسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.
- دورة إدارة الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هولندا.
- دورة الإدارة السويدية، شركة TRUST، مالمو، السويد.

اللغات

- السويدية: اللغة الأم.
- اللغة الإنجليزية: بطلاقة.
- الألمانية: مستوى متوسط.

- الفرنسية: مستوى أساسي.

أمور أخرى

- ترشيح وزارة الخارجية السويدية إلى مقر الأمم المتحدة، قسم التعيينات العليا، منصب الأمين العام المساعد.
- ترشيح مقر الأمم المتحدة لمنصب الأمين العام المساعد كرئيس لليونيتاد.
- عضو الفريق الاستشاري لخبراء العدالة الجنائية الدولية، واشنطن.

12- السيد أوزوالدو زافالا جيلر (إكوادور)

بأكثر من ستة عشر عامًا من الخبرة التقدمية في عمل المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى العمل تحت إشراف ثلاثة مسجلين مختلفين وتقديم تقارير مباشرة إليهم، لدي خبرة مؤسسية واسعة وفهم عميق لعمل قلم المحكمة وإدارة المحكمة وعملياتها وأعمال جمعية الدول الأطراف.

الإدارة

لقد ساهمت بشكل كبير في الأداء الفعال لقلم المحكمة والإدارة غير القضائية للمحكمة لأكثر من أحد عشر عامًا. ولدي خبرة مباشرة بعملية صنع القرار الداخلي بشأن السياسات المعقدة والمسائل التشغيلية والاستراتيجية في جميع مجالات أنشطة قلم المحكمة التي تؤثر على المحكمة، مثل الشؤون المالية، والكفاءة، والفعالية التشغيلية، والشرعية. وبصفتي رئيس الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية، فأنا على دراية كاملة بدورة حياة الميزانية وارتباطها الجوهري بالسياق الاستراتيجي والتشغيلي لعمل المحكمة وولايتها. علاوة على ذلك، لدي فهم عميق بثقافة عمل المحكمة، وكذلك بشأن الجهود اللازمة لمواجهة التحديات التي يواجهها الموظفون والعاملون داخل المحكمة. وقد مكنتني معرفتي المؤسسية ومهارات الاتصال من أداء أدوار قيادية لقلم المحكمة في عمليات المراجعة والتطوير والإصلاح على مستوى المحكمة، بما في ذلك تقرير الخبراء المستقل الأحدث. وقد أقمت علاقة جيدة ومباشرة بين الأجهزة مع رؤساء المحكمة والمسؤولين رفيعي المستوى وغيرهم من الزملاء الرئيسيين في مختلف الأجهزة والمكاتب، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للمسجل للعمل بفعالية بطريقة جماعية وكجزء من مبدأ المحكمة الواحدة.

خدمات المحكمة

لقد دعمت مسؤوليات المسجل في تقديم خدمات فعالة وكفؤة للإجراءات القضائية من الزاوية القانونية، والتقنية والاستراتيجية والمالية. وتعتبر خدمات الدعم القضائي الفعالة والكفؤة أولوية رئيسية لقلم المحكمة وضرورية لشرعية المحكمة. وفي هذا الصدد، شاركت بشكل مباشر في العديد من المفاوضات المعقدة المتعلقة بدور قلم المحكمة في تقديم خدمات المحكمة، بما في ذلك سياسة المساعدة القانونية، وتنفيذ المبادئ التوجيهية للوسطاء، وتطوير استراتيجية الضحايا على مستوى المحكمة، وتشكيل وظائف الدفاع وتمثيل الضحايا، وتطوير مؤشرات الأداء لوظائف الدعم القضائي، وكذلك في تصميم حلول مركزة لتوفير الموارد المستدامة للخدمات القضائية في قلم المحكمة. وتجربتي الطويلة مع العمل القضائي للمحكمة الجنائية الدولية من منظور قلم المحكمة تجعلني فريدًا لفهم تعقيدها المتطور، والذي يتطلب بدوره صياغة أشكال دعم قابلة للتكيف بشكل تدريجي أكثر انسجامًا مع السياق القضائي المتطور للمحكمة.

العمليات الخارجية

لقد شاركت في عدد من الجهود والاستعراضات، والمناقشات المتعلقة بالمناقشات الاستراتيجية والسياساتية بشأن الاتصال والتواصل مع الضحايا والمجتمعات المتضررة، فضلاً عن تطوير وإنشاء المكاتب القطرية لقلم المحكمة. وعلى وجه الخصوص، أفهم بوضوح العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أفضل طريقة لتقديم الدعم الخارجي للأنشطة القضائية والادعاء، بما في ذلك للأطراف والمشاركين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. فالعمليات الخارجية الفعالة مدعومة بـالتعاون المتسق والقوي من الدول الأطراف، وكذلك من خلال التعاون المكرّس والمفتوح مع المجتمع المدني، وشاركت في العديد من الجهود لتيسير التعاون بين المحكمة والدول والمجتمع المدن، بما في ذلك التفاوض بشأن اتفاقات التعاون، ودعم الجهود على المستوى الوطني لاعتماد تشريع لتنفيذ أحكام نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالتعاون والمساعدة القضائية. وقد مثلت المحكمة في عدد من المحافل الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك ممثلو الدول رفيعو المستوى.

الإبلاغ والاتصال بجمعية الدول الأطراف

شاركت في أعمال جمعية الدول الأطراف منذ مراحلها الأولى. وقمت بتمثيل مصالح قلم المحكمة أمام الجمعية وأفرقتها العاملة وهيئاتها الفرعية، وكذلك مثلت المحكمة أمام مختلف هيئات الأمم المتحدة كرئيسة لمكتب اتصال المحكمة الجنائية الدولية في نيويورك، خلال فترة سياسية صعبة. أنا ماهرة في الاتصال، ولدي حس دبلوماسي قوي، قادر على نقل المواقف التنظيمية المعقدة والحساسة للمحكمة الجنائية الدولية بطريقة جديرة بالثقة بوضوح، ولباقة ودقة. كما أنني أمتلك فهمًا حقيقيًا للدور الرئيسي الذي يؤدّيه المسجل في أداء مسؤوليات الرقابة الإدارية القانونية في جمعية الدول الأطراف من خلال ضمان حوار مفتوح قائم على الثقة والكفاءة والاستدامة والشفافية.

بيان المؤهلات

السيرة المهنية

- شباط/ فبراير 2022 - حتى الآن: رئيسة قسم الميزانية، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا.

المهام الأساسية:

- إدارة عملية الميزانية السنوية للمحكمة من خلال وضع مبادئ توجيهية وأهداف سنوية لأصحاب الميزانية، واستنباط الآثار المترتبة على السياسات وطرق تحديد أولويات متطلبات الميزانية بشكل فعال بهدف ضمان استمرارية الأعمال، وتنسيق وإعداد عروض الميزانية بالتعاون مع المسؤولين عن الميزانية، والاحتفاظ بالبيانات المالية وتوثيق التغييرات في مقترحات الميزانية، وإعداد الوثائق النهائية،

بما في ذلك قرارات الجمعية، وتنسيق إصدار وثائق مقترحات الميزانية التكميلية، وإصدار إخطارات صناديق الطوارئ.
- مواءمة عملية الميزانية بشكل أكثر وضوحًا مع التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر.
- ضمان الاتصال والتمثيل الاستراتيجيين لسياسات واستراتيجيات وخطط ميزانية المحكمة تجاه الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الخارجيين، خاصة في سياق دورة الميزانية مع جمعية الدول الأطراف.
- توفير التحكم في موارد المحكمة والبرامج ذات الصلة من خلال ضمان ممارسات الإدارة السليمة بواسطة السياسات والإجراءات والمعايير والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بمراقبة تنفيذ الميزانية وتطوير التحسينات على نظام معلومات الإدارة المتكاملة على مستوى المحكمة، من خلال فريق التصديق. والقدرة على إعادة برمجة الميزانية لمواجهة الأولويات والتطورات المتغيرة.
- مراجعة وتحليل التقارير لتحديد أوجه القصور أو التكرار في إدارة المحكمة، وتشجيع الإجراءات العلاجية والتعزيزات لضمان أفضل استخدام اقتصادي للموارد.
- توفير مراقبة الميزانية لجميع موارد المحكمة، والبرامج ذات الصلة من خلال ضمان التقيد بالنظام المالي والقواعد المالية وممارسات الإدارة السليمة بإسداء المشورة إلى مدير الخدمات الإدارية (المدير) وكبار المسؤولين الآخرين، ورؤساء الأقسام في التعامل مع الأحداث والأنشطة الكبرى.
- تقديم المشورة والتوجيهات ذات المستوى العالي للإدارة العليا فيما يتعلق بممارسات الميزانية، وتحديد أولويات الموارد، وتمثيل المنظمة أمام الهيئات الرئاسية وفي الاجتماعات الخارجية عندما يطلب المدير ذلك.

- حزيران/يونيه 2016 – شباط/فبراير 2022: مساعدة خاصة أقدم للمسجل؛ المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا.
المهام الأساسية:
-تقديم المشورة السياسية والقانونية والاستراتيجية إلى المسجل بشأن مجموعة كبيرة من القضايا المعقدة المتعلقة بولاية قلم المحكمة في جميع أقسام قلم المحكمة الثلاثة، بما في ذلك على وجه الخصوص في مجالات الميزانية والإدارة، وخدمات المحكمة، والعمليات الميدانية، وتعاون الدولة والعلاقات الخارجية.

- تقديم دعم جوهري للمسجل في مهام العلاقات الخارجية وتمثيل المسجل في مختلف مجموعات التسجيل الداخلية أو مجموعات العمل المشتركة بين الأجهزة؛ وتمثيل المسجل في الاتصالات مع أصحاب المصلحة الخارجيين مثل سلطات الدولة المضيفة وممثلي الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وغيرها.

- ضمان إعداد وتنفيذ قرارات المسجل من خلال الاتصال الوثيق بمكاتب مديري أقسام قلم المحكمة الثلاثة و/ أو رؤساء الأقسام ذات الصلة، التي كانت بمثابة رابط تشغيلي مباشر وأساسي بين المسجل والشعب و/أو الأقسام ذات الصلة، وكذلك نقطة الاتصال لتقديم المساعدة الخاصة للمسجل بشكل عام.
- دعم المكتب المباشر للمسجل في المسائل المتعلقة بالإدارة التنفيذية.
- تقديم الدعم والمشورة إلى المسجل في تحديد أولويات المكتب المباشر وخطط العمل من خلال تحديد الحاجة إلى ووضع مقترحات جديدة للسياسات، أو المشاريع أو العمليات لقلم المحكمة أو التطبيق على نطاق المحكمة.
- تمثيل قلم المحكمة في سياق عمل جمعية الدول الأطراف، بما في ذلك تجاه سلطاتها وأفرقة العمل والهيئات الفرعية وممثلي الدول.
-إعداد واستعراض مجموعة واسعة من الوثائق الاستراتيجية والسياساتية، بما في ذلك وثائق الميزانية، ووثائق السياسات، والوثائق القانونية، والتقارير المقدمة إلى جمعية الدول الأطراف، والتقارير المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- آب/أغسطس 2018 – حزيران/يونيه 2019: رئيس مكتب الاتصال لدى الأمم المتحدة؛ المحكمة الجنائية الدولية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

المهام الأساسية:

- رئيس مكتب الاتصال لدى الأمم المتحدة في نيويورك يدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية من خلال تسهيل التفاعل بين المحكمة الجنائية الدولية ومكاتب الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها، وكذلك ممثلي الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية.
-الترتيب لجمع وتحليل وتوزيع المعلومات المتعلقة بالأحداث والتطورات في الأمم المتحدة التي تهم المحكمة بشكل مناسب.
- إسداء المشورة بشأن موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمحكمة في سياق المناقشات والتطورات الجارية في الأمم المتحدة. والعمل كقناة اتصال بين المحكمة والأمانة العامة للأمم المتحدة ومختلف برامج الأمم المتحدة وصناديقها ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة.
- إقامة اتصالات رسمية وشبكات غير رسمية لتمكين المحكمة من مواكبة التطورات في الأمم المتحدة. وتقديم الدعم لزيارات مسؤولي المحكمة إلى الأمم المتحدة؛ وإدارة مكتب الاتصال في نيويورك.
- التنسيق والاستجابة للقضايا والطلبات التشغيلية، بناءً على طلب المحكمة، بما في ذلك القضايا الناشئة عن المتطلبات الخاصة بكل حالة، فضلاً عن معالجة طلبات التعاون والمساعدة.
- المساعدة في تقديم الخدمات والدعم التقني لجمعية الدول الأطراف، بما في ذلك مكتبها وهيئاتها الفرعية وكذلك اجتماعات ما بين الدورات.

- تشرين الثاني/نوفمبر 2010 – حزيران/يونيه 2016: مساعد خاص للمسجل؛ المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا.

المهامّ الأساسية:

- تقديم المشورة القانونية أو السياساتية أو الاستراتيجية إلى المسجل، المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة، بشأن مسائل متنوعة ومعقدة فيما يتعلق بالمسؤوليات القانونية للمسجل، بما في ذلك الإدارة، وخدمات المحكمة، والعمليات الميدانية،
وتعاون الدول والعلاقات الخارجية.
- إجراء بحثًا وتحليلاً مكثفًا وإعداد معلومات أساسية ومذكرات ومذكرات محادثة وخطب وما إلى ذلك، لمختلف المنتديات الداخلية والخارجية.
- المساعدة والمشورة في الإدارة اليومية لقلم المحكمة، على سبيل المثال تقديم المشورة بشأن المسائل التي يتم تقديمها إلى المسجل لاتخاذ القرار، ومتابعة المشاريع.
- التنسيق مع الأجهزة والمكاتب المختلفة الملحقة بقلم المحكمة بشأن الجوانب ذات الاهتمام المشترك.
- مراجعة وتقديم مدخلات إلى الوثائق والتقارير والقرارات على مستوى قلم المحكمة و/أو على مستوى المحكمة.
- صون المصالح العامة لقلم المحكمة في مختلف أفرقة العمل الداخلية.
- المساعدة في تحسين الاتصال السليم داخل قلم المحكمة والأجهزة الأخرى.
- المشاركة في اجتماعات ممثلي الحكومات الدولية والاتصالات بالمنظمات أو المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك رؤساء الدول والوزراء والسفراء وممثلو الدول الآخرون؛ رئيس ونواب رؤساء جمعية الدول الأطراف، وكذلك السفراء في (المشاركة) في تيسير الأدوار أو (المشاركة) في رئاسة الأدوار بشأن قضايا محددة، ومع المندوبين إلى جمعية الدول الأطراف؛ وأعضاء لجنة الميزانية والمالية؛ وممثلي المنظمات الدولية؛ وممثلي المنظمات غير الحكومية؛ وممثلي الأوساط الأكاديمية.

- شباط/فبراير 2009 - تشرين الأول/أكتوبر 2010: مستشار قانوني/مسؤول اتصال لدى الأمم المتحدة؛ تحالف المحكمة الجنائية الدولية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

المهامّ الأساسية:

- الاستناد الوظيفة إلى مكتب الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية في نيويورك (الائتلاف) كجزء من القسم القانوني لأمانة الائتلاف، وتقديم الدعم القانوني والتنسيقي العام لبرامج الائتلاف من خلال البحث والتحليل وتبادل المعلومات وتسهيل المشاورات على مستوى الائتلاف.
- تنسيق عمل أفرقة الائتلاف بشأن المسائل المتعلقة بعمل فريق عمل نيويورك، ومؤتمر الاستعراض، بما في ذلك جريمة العدوان وتقييم العمل المضطلع به.

- تقديم المشورة لمنظم اجتماعات الائتلاف بشأن القضايا القانونية والمؤسسية المتعلقة بعمل المحكمة.
- رصد الأنشطة ذات الصلة بـالجمعية/المحكمة في نيويورك، لا سيما في الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتواصل مع موظفي الائتلاف وأعضائه والجمهور.
- الاتصال مع مسؤولي المحكمة، وجمعية الدول الأطراف، والأمم المتحدة. ودعم حملات الائتلاف بتنسيق وتسهيل

تبادل المعلومات والتشاور مع الأعضاء، بما في ذلك تنظيم اجتماعات الائتلاف.

- الاتصال مع المجتمع الدبلوماسي في نيويورك بشأن القضايا ذات الصلة بالمحكمة وجمعية الأطراف.

- نيسان/أبريل 2006 - نيسان/أبريل 2009: موظف قانوني؛ الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا.

المهامّ الأساسية:

- الاستناد الوظيفة إلى مكتب الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية في نيويورك (الائتلاف) كجزء من القسم القانوني لأمانة الائتلاف، وتقديم الدعم القانوني والتنسيقي العام لبرامج الائتلاف من خلال البحث والتحليل وتبادل المعلومات وتسهيل المشاورات على مستوى الائتلاف.
- رصد الأنشطة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مراقبة المحاكمات، والأنشطة والمناقشات المتعلقة بعمل جمعية الدول الأطراف، وإبلاغ الجمهور.
- إسداء المشورة للمنظمات الأعضاء في الائتلاف بشأن القضايا القانونية والمؤسسية المتعلقة بـعمل المحكمة
- تنسيق، القضايا المواضيعية التالية على وجه الخصوص: مؤتمر الاستعراض، وقضايا السياسة المتعلقة بالتعاون القضائي والمساعدة للمحكمة، وميزانية المحكمة وتمويلها، واستراتيجية الملاحقة القضائية والتحقيقات.
- الاتصال مع المجتمع الدبلوماسي في لاهاي بشأن القضايا ذات الصلة بالمحكمة وجمعية الأطراف.

- تموز/يوليه 2000 - نيسان/أبريل 2003: مساعد قانوني؛ مكتب المحاماة زافالا باكويريزو أبوغادوس، غواياكيل، الإكوادور.

المهام الأساسية:

- المساعدة في عمل مكتب المحاماة في مجموعة واسعة من الخدمات القانونية ومجالات مختلفة بما في ذلك القانون الجنائي والقانون المدني وقانون الشركات الوطني والدولي والقانون المصرفي والمالي وقانون الملكية الفكرية وقانون الضرائب.
- تقديم الدعم لعمل الشركاء والمنتسبين في المكتب بما في ذلك بإعداد الإيداعات القانونية ومراجعة المستندات القانونية وتنفيذ الإجراءات الإدارية والقضائية.

اللغات

- الإسبانية: اللغة الأم/ بطلاقة.
- اللغة الإنجليزية: بطلاقة.
- الفرنسية: معرفة عملية.

التعليم

- شباط/فبراير 2004: Abogado de los Tribunales y Juzgados de la República (شهادة في القانون)؛ جامعة كاتوليكا دي سانتياغو دي غواياكيل، غواياكيل، الإكوادور.

- تشرين الثاني/نوفمبر 2000: Licenciado en Ciencias Sociales y Políticas (إجازة في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية)؛ جامعة كاتوليكا دي سانتياغو دي غواياكيل، غواياكيل، الإكوادور.

- كانون الثاني/يناير 1997: Bachiller en Ciencias Filosóficas y Sociales؛ Unidad Educativa Javier، S.I.، Guayaquil، Ecuador.

الرابطات المهنية

- Foro de Abogados del Ecuador، رخصة محامي محترف رقم 09-2004-336.

المنشورات الأكاديمية

– Zavala, Osvaldo, 2018, The Budgetary Efficiency of the International Criminal Court, International Criminal Law Review, volume 18, number 3, pages 461 – 488. BRILL.

– Gasparian, B., Pereira de Sousa , A. & Zavala, O. (2022, in print), “Las solicitudes de cooperación: órganos de los tribunales encargados de transmitir y recibir comunicaciones relativas a la asistencia judicial, canales nacionales de comunicación e idioma de las solicitudes de cooperación”, in: Olasolo, H., Freydell Mesa, F. & Sánchez Sarmiento, A. (eds.) Las respuestas a la corrupción en el Derecho internacional penal.

التكريمات والجوائز

- جائزة المواطن النموذجي (كانون الأول/ديسمبر 2021) ، Mochica Sumpa: Human Rights، Eco-Environmental and Cultural Corporation ، سانتا إلينا، الإكوادور.

- رئيس اتحاد هيئة طلاب كلية الحقوق (2003-2004)، الجامعة كاتوليكا دي سانتياغو دي غواياكيل، غواياكيل، الإكوادور.

- جائزة المركز الأول (أيار/مايو 2002)، مسابقة المحكمة الصورية الدولية "إجراءات فيكتور كارلوس غارسيا مورينو" أمام المحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، مكسيكو سيتي، المكسيك.

- فائز بالجائزة النهائية وأفضل خاطب (أيار/مايو 2001)، منافسة محكمة البلدان الأمريكية الصورية لحقوق الإنسان، الطبعة السادسة، كلية واشنطن للقانون، الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة.

-جائزة الدور النصف النهائي (تشرين الأول/أكتوبر 2000)، مسابقة المحكمة الصورية للبلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

"Eduardo Jiménez de Aréchaga"، سان خوسيه، كوستاريكا.

عضويات أخرى

- ICCQ - شبكة التنوع الجنسي والجنساني في المحكمة الجنائية الدولية، عضو مؤسس (2018 - حتى الآن).

- رابطة اتحاد موظفي المحكمة الجنائية الدولية، عضو مساهم (2012-حتى الآن).